The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Arts

PHD of Arabic Language

الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغـزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كـليـــــــــــــــــــة الآداب

دكتوراه اللغـة العربيـــــــــــــة

ظاهرةُ التوهُّم وأثرُها في التطورِ النحويِّ والصرفيِّ في اللغةِ العربيةِ

The Phenomenon of Illusion and its Impact on the Grammatical and Morphological Development in the Arabic Language

إِعدَادُ البَاحِثِ

أسامة فؤاد رمضان حمادة

إِشرَاف

الأستاذ الدُكتُور: محمود العامودي **الأستاذ الدُكتُور: فوزي أبو فياض**

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراه

فِي اللغة العربية بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

٢٠٢١م – ١٤٤٢هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ظاهرة التوهم وأثرها في التطور النحوي والصرفي في اللغة العربية

The Phenomenon of Illusion and its Impact on the Grammatical and Morphological Development in the Arabic Language

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أسامة فؤاد حمادة	اسم الطالب:
Signature:	أسامة فؤاد حمادة	التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2021/06/12م

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **اسامة فؤاد رمضان حمادة** لنيل درجة الدكتوراة في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية** وموضوعها:

ظاهرة التوهم وأثرها في التطور النحوي والصرفي في اللغة العربية

The Phenomenon of Illusion and its Impact on the Grammatical and Morphological Development in the Arabic Language

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **السبت 2 ذو القعدة 1442**هـ الموافق **2021/06/12**م الساعة **العاشرة صباحاً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. فوزي ابراهيم أبو فياض	**مشرفاً**	.....
أ. د. محمد رمضان البع	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

الملخص:

قام الباحث بدراسة ظاهرة التوهم مبيناً: أهمية التوهم، وأسباب وجوده، وأشكاله، وأقسامه، وشروط قبول الألفاظ المتوهمة، والفرق بين التوهم المقبول والخطأ، كما بين دوره في التعدد اللهجي، وفي معنى الكلام.

ثم قام بدراسة أثر هذه الظاهرة في التطور اللغوي على المستويين الصرفي والنحوي.

وقَسَّمَ الدراسة إلى ثلاثة فصول يسبقها تمهيد، وتليها خاتمة. وتناول في التمهيد: (علاقة التوهم بالقياس)، وفي الفصل الأول: (الإطار النظري لظاهرة التوهم)، وفي الفصل الثاني: (التوهم في القضايا الصرفية)، وفي الفصل الثالث: (التوهم في القضايا النحوية).

Abstract

The researcher studied the phenomenon of illusion, delineating the importance of illusion, the reasons for its existence, its forms, and its divisions, the conditions for accepting illusion expressions, the difference between the accepted illusion and the fault, as well as clarifying its role in the dialectical plurality and the meaning of speech.

Then the researcher studied the impact of this phenomenon on linguistic development at the morphological and grammatical levels.

The study is divided into an introduction, three chapters, and a conclusion. In the introduction, the researcher addressed the relationship between illusion and analogy. The first chapter looked into the theoretical framework of the phenomenon of illusion, the second chapter examined illusion in morphological issues, and the third chapter addressed illusion in grammatical issues.

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (التوبة: ١٠٥)

إهداء

إلى والدي ووالدتي أطال الله عمرهما في طاعته

إلى زوجتي العزيزة التي تكبدت معي مشقة هذا البحث

إلى إخواني الأحباب

إلى أرواح الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض فلسطين المباركة

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذيّ الفاضلين:

الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي **الأستاذ الدكتور: فوزي إبراهيم أبو فياض**

اللذان منحاني الثقة، ولم يدخرا جهدًا في مساعدتي على إنجاز هذ البحث، أبقاهما الله ذخراً لطلبة العلم، وجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع:

الأستاذ الدكتور: محمد رمضان البع

الأستاذ الدكتور: أحمد إبراهيم الجدبة

الأستاذ الدكتور: محمد مصطفى القطاوي

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى عميد كلية الآداب الأستاذ الدكتور: رائد أحمد صالحة، وإلى رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ الدكتور: جهاد يوسف العرجا، وإلى أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.

والشكر موصول لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	ج
آية قرآنية	د
إهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
فكرة الدراسة ومضمونها	١
المقدمة:	٣
أهمية الدراسة	٤
سبب اختيار الموضوع	٤
أهداف الدراسة	٤
منهج الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٥
خطة الدراسة وتقسيم البحث	٦
التمهيد: (العلاقة بين القياس والتوهم)	١١
الفصل الأول: **(الإطار النظري لظاهرة التوهم)**	١٧
التوهم لغة واصطلاحا	١٨
المصطلحات الدالة على التوهم	٢٣
أهمية التوهم	٣٢
أسباب ظهور التوهم	٣٢
أنواع التوهم وأشكاله	٣٥

أقسام التوهم	٤٠
شروط قبول التوهم	٤١
الفرق بين التوهم المقبول والخطأ	٤٢
مُخرجات التوهم	٤٣
أثر التوهم في اللهجات	٤٤
التوهم والقراءات القرآنية	٤٧
أثر التوهم في معنى الكلام	٤٩
الفرق بين التوهم والتقدير	٥١
التوهم من وجهة نظر القدماء والمحدثين	٥٢
الفصل الثاني: (التوهم في القضايا الصرفية)	٧٨
توهم الأصلي زائدا	٨٢
توهم الزائد أصلا	٨٦
التوهم في أصل الحرف المبدل	٩٠
توهم قلب الحروف المتجاورة (القلب المكاني)	٩٨
توهم المهمل مستعملا	١٠١
التوهم في الإفراد والتثنية والجمع	١٠٣

التوهم في التذكير والتأنيث	١٠٥
التوهم والقراءات القرآنية	١٠٦
بعض مظاهر التوهم الحديثة والمعاصرة	١٠٩
الفصل الثالث: (التوهم في القضايا النحوية)	١١١
١- التوهم في التوابع:	١١٤
أ- التوهم بسبب سبق الذهن:	١١٤
في العطف	١١٤
في التوكيد	١٤١
في النعت	١٤٣
في البدل	١٤٤
ب-التوهم بسبب سبق اللسان:	١٤٦
في الجر على الجوار	١٤٦
في بدل الغلط	١٥١
٢- التوهم في المنصوبات:	١٥٢
التوهم في المفعول المطلق	١٥٢
التوهم في المفعول معه	١٥٨

التوهم في الحال	١٦١
التوهم في التمييز	١٦٤
التوهم في الاستثناء	١٦٥
التوهم في نصب الفعل المضارع على توهم وجود أن	١٦٦
التوهم في لا النافية للجنس	١٦٩
٣- مسائل متفرقة:	١٧٠
منع بعض الكلمات من الصرف على التوهم	١٧٠
صرف بعض الكلمات الممنوعة من الصرف على التوهم	١٧٠
معاملة جمع المؤنث السالم معاملة المفرد على التوهم	١٧١
معاملة جمع التكسير المنتهي بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم على التوهم	١٧٢
معاملة الفعل المعتل معاملة الفعل الصحيح على التوهم	١٧٣
معاملة المضاف معاملة المضاف إليه من حيث التذكير والتأنيث	١٧٣
معاملة (أما) معاملة (أو) على التوهم	١٧٥
دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود إن	١٧٦
إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم	١٧٧
تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر	١٧٨

خاتمة البحث ونتائجه	١٧٩
التوصيات	١٨٦
فهرس الآيات القرآنية	١٨٧
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	١٩١
فهرس الأشعار	١٩٢
فهرس المصادر والمراجع	١٩٦

فكرةُ الدراسة ومضمونها:

بذل اللغويون الأوائل جهوداً كبيرة في جمع اللغة وتقعيدها، وبنوا قواعدهم على الأغلب الأعم، وبعد أن قام النحاة بوضع القوانين النحوية المعيارية، وجدوا بعض الأمثلة التي تخالف هذه القواعد، وبسبب ورودها في اللغة لم يستطيعوا إنكارها، وقاموا بالبحث عن سببٍ لوجودها، وكان أحد أسباب وجود هذه الأمثلة المخالفة للقاعدة المعيارية توهم القائل علةً جعلته يخالف القاعدة الأصلية.

ومن أمثلة ذلك:

توهم القائل أن (مصائب) مهموزة قياسا على (عجائز) وبابها، فالسبب الذي أدى لهمز (عجائز) هو أن الواو والياء إذا وقعتا بعد ألف (مفاعل) وشبهه، وكانتا للمد زائدتين في المفرد قلبتا همزة، أما إذا كان المد أصليا في المفرد فلا يقلب همزة، والمد أصلي في (مصيبة) فكان الأولى عدم همز (مصائب) ولكنها همزت توهما لقياسها على (عجائز)[١].

وتوهمه أن (سابقٍ) في قول زهير بن أبي سُلمى:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

مجرورة والأصل أن تكون منصوبة؛ لأنها معطوفة على منصوب.

وتوهمه أن (خربٍ) مجرورة في قولنا: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، والأصل أن تكون مضمومة؛ لأنها صفة للضب لا للجحر[٣].

وجعل العلماء من التوهم علة يعللوا بها كل ما خرج من القواعد الصرفية والنحوية في اللغة، وانضمت هذه الشواهد غير المقيسة إلى الشواهد المقيسة، ودخلت في قواعد اللغة مضيفةً قواعد جديدة إلى كم القواعد السابقة.

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م. ج٤، ص٣٥٦.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م ص١٤٠، شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الاعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م. ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٦

فظهرت قاعدة صرفية جديدة تجيز معاملة الحرف الأصلي معاملة الحرف الزائد، أو تجيز جمع (مفعلة) على (فعائل)، كما في (مصائب).

وظهرت قاعدة نحوية جديدة تجيز العطف على المنصوب بالمجرور، كما في (سابقٍ) المعطوف على (مدركَ)، وسُميت بالعطف على التوهم، وأصبحت قاعدةً موجودةً يُؤخذ بها ويُفسر بها، كما يُؤخذ بغيرها من القواعد المعيارية التي استنبطها علماء اللغة من كلام العرب الكثير الشائع.

وقاعدة أخرى تجيز نعت المرفوع بالمجرور لمجاورته لمجرور، كما في (خرب) الذي هو نعت لـ(جحر)، وسُميت بالمجاورة أو الجر على الجوار، وأصبحت قاعدةً موجودةً يُؤخذ بها ويُفسر بها كما يُؤخذ بغيرها من القواعد المعيارية التي استنبطها علماء اللغة من كلام العرب الكثير الشائع.

والفرق الوحيد بين هاتين القاعدتين – الأصلية، والناتجة بسبب التوهم– أن الأولى توافق الشائع الكثير من كلام العرب، أما الثانية فتوافق القليل الوارد منه.

مقدمة:

بسم الله، والفضل من الله، والعون عونه والهدى هداه، وبعد

فاللغة كائن حي، يسري عليها ما يسري على باقي الأحياء، فهي عرضة للتطور والنمو عن طريق عدد من الوسائل التي تُساعدها على ذلك، ويُعدُّ التوهم واحدا من هذه الوسائل التي تساعدُ اللغةَ على نموها ومواكبتها لقوانين التطور التي تطرأ عليها.

وتطرق علماء العربية لدراسة التوهم ومع أن دراساتهم في هذا الجانب ليست بالقليلة، إلا أن معظم أصحابها لم يلتفتوا لدور هذه الظاهرة في تطور اللغة على المستويين النحوي والصرفي، إلا في مواضع قليلة وفي الجانب الصرفي فقط(١)، حيث أشار بعضهم لدورها في التطور الصرفي(٢)، وهناك من نادى بالقياس على بعض ظواهر التوهم في الصرف(٣)، ولم يتعرض أحد لدور هذه الظاهرة في تطور التراكيب النحوية(٤)، أو لأثرها في إنتاج قواعد نحوية جديدة لها وجودها في اللغة، ولها معانيها المختلفة عن غيرها من التراكيب، حتى عن تلك التراكيب التي نتجت عنها.

ولعلَّ كل الذين درسوا التوهم في الجانب النحوي درسوه على أنه وسيلة من وسائل تأويل الكلام وتخريجه؛ لمجيئه على وجه يخالف الوجه الذي يقتضيه القياس النحوي.

ولهذا عزم الباحث في دراسته هذه على أن يدرسَ أثر التوهم في تطور اللغة في المستويين الصرفي والنحوي؛ ليكَوِّنَ للدارس صورةً واضحةً عن الطريقة التي تُسهم بها هذه الظاهرة في مسيرة التطور اللغوي.

ولعدم وجود إطار نظري واضح لدراسة التوهم في معظم الدراسات السابقة، اضطر الباحث إلى أن يؤطر لها؛ ليتمكن الدارس من التعرف على الظاهرة وفهم مفرداتها، قبل أنَ يلِجَ

---

(١) راجع ص ٦١ من هذه الدراسة.

(٢) راجع ص ٦٢ من هذه الدراسة.

(٣) الشيخ عبد القادر المغربي نادى لجعل قاعدة لتوهم الحرف الزائد أصليا، وللقياس عليها، ينظر: قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ١١، ج١٢، ١٩٣١م. ص٥٣٩-٥٤٧، توهم الحرف الأصلي زائدا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٩، ١٩٥٧م. ص٦١-٦٥، تأصيل أصل في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٥، ص٢٠٥.

(٤) حسب اطلاع الباحث.

في أمثلتها وتفاصيلها، وعلى ذلك اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من ثلاثة فصول، يسبقها تمهيد، وتليها خاتمة توضح أهم ما توصل إليه الباحث.

أهمية الدراسة:

١- التعريف بظاهرة التوهم لدى القدماء والمحدثين.

٢- التأسيس لإطار نظري لظاهرة التوهم؛ يُمكن الدارسين من الإلمام بمفردات الظاهرة قبل التوغل في أمثلتها وتفاصيلها.

٣- بيان دور التوهم في تفسير الأمثلة والآيات الشاذة عن القواعد النحوية والصرفية المعيارية.

أسباب اختيار الموضوع:

التوهم ظاهرة متجددة، تظهر في تراكيب ومفردات جديدة كلما مر الزمن، من هنا وجد الباحث أنها بحاجة لدراسة مستقلة، تبين أسبابها وكيفية حدوثها، وطريقة الاستفادة منها في تخريج الألفاظ والتراكيب المتوهمة.

أهداف الدراسة:

١- الكشف عن مواطن هذه الظاهرة في المستوى النحوي.

٢- الكشف عن مواطن هذه الظاهرة في المستوى الصرفي.

٣- بيان أثر هذه الظاهرة في تطور اللغة ونموها.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف الظاهرة وتتبعها وتحليلها، لتناسبه مع طبيعة هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

لجأ النحاة إلى التوهم كنوع من أنواع التأويل والتفسير لما خالف القاعدة السائدة، وظل المصطلح يرد في كتبهم في تفسير بعض الكلمات والتراكيب الخارجة عن القياس، إلا أنه لم يُدرس بشكل واضح ومستقل إلا في بعض الدراسات حيث درسه ابن جني (٣٩٢هـ) تحت مسمى الحمل على المعنى، ودرسه ابن هشام (٧٦١هـ) وقصره في باب العطف على التوهم.

وفي العصر الحديث ظهرت العديد من الدراسات التي أولت التوهم عنايتها وجعلت منه عنوانها الرئيس، وقام الباحث بذكرها وتفنيدها في الموضع الذي يتحدث فيه عن جهود العلماء المحدثين في باب التوهم، ولعل أكثر هذه الدراسات ارتباطا بموضوع هذه الدراسة هي أبحاث الدكتور عبد القادر المغربي التي تحدث فيها عن أثر هذه الظاهرة في توسع اللغة وتكاثر كلماتها، وتسهيل أمر التخاطب بها، ومنها:

تأصيل أصل في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٥،١٩٢٥م، ص٢٠٥.

قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ١١، ج١٢، ١٩٣١م. ص٥٣٩-٥٤٧.

توهم الحرف الأصلي زائدا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٩، ١٩٥٧م. ص٦١-٦٥.

وبحث الدكتور عبد الجبار توامة: من قوانين التطور اللغوي: التوهم أو القياس على الحمل، عبد الجبار توامة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد:٤، ١٩٩٥م.

وبحث الدكتور عبد العزيز مطر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد: ٤، ١٩٦٤م.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للجانب الصرفي، ولكنها تختلف عنها في أنها تُمكن الدارس من التعرف على ظاهرة التوهم وفهم مفرداتها، قبل أنَ يلِجَ في أمثلتها وتفاصيلها، وفي أنها تبين دور التوهم في إقرار قواعد نحوية وصرفية جديدة تضاف إلى مجموع القواعد السابقة.

أما أغلب الدراسات التي تناولت قضية التوهم تناولتها على أنها ظاهرة يُفسر بها ما خَرج عن القاعدة[١]، ومع أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أثر هذه الظاهرة في توسع اللغة من ناحية الكلمات[٢]، إلا أنها لم تتناول الظاهرة بشكل يبرز كافة مفرداتها وتفاصيلها.

ومع كثرة الدراسات التي تناولت ظاهرة التوهم، لم يجد الباحث[٣] أي دراسة تناولت دور هذه الظاهرة في إنتاج القواعد النحوية، ولعلَّ هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي حاولت دراسة التوهم على أنه مؤثر يعمل على إنتاج قاعدة جديدة مخالفة للقاعدة الأصل، وليس أثرا يحتاج إلى التأويل والتفسير من أجل تبرير المثال المخالف للقياس.

تقسيم الدراسة:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتكون من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وتوصيات، وفهارس عامة، كما يلي:

(١) راجع ص ٦٥ من هذه الدراسة.
(٢) راجع (ص ٦١وما بعدها) من هذه الدراسة.
(٣) في حدود اطلاعه.

المقدمة: وتتضمن أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، وهيكلية الدراسة.

التمهيد: (العلاقة بين القياس والتوهم)

الفصل الأول: (الإطار النظري لظاهرة التوهم)

ويتضمن:

١- التوهم لغة واصطلاحا

٢- المصطلحات الدالة على التوهم

٣- أهمية التوهم

٤- أسباب ظهور التوهم

٥- أنواع التوهم وأشكاله

٦- أقسام التوهم

٧- شروط قبول التوهم

٨- الفرق بين التوهم المقبول والخطأ

٩- مُخرجات التوهم

١٠- أثر التوهم في اللهجات

١١- التوهم والقراءات القرآنية

١٢- أثر التوهم في معنى الكلام

١٣- الفرق بين التوهم والإعراب التقديري والمحلي

١٤- التوهم من وجهة نظر القدماء والمحدثين

الفصل الثاني: (التوهم في القضايا الصرفية)

ويتضمن:

١- مدخل: التوهم في مستويات اللغة

٢- توهم الأصلي زائدا

٣- توهم الزائد أصلا

٤- التوهم في أصل الحرف المبدل

٥- توهم قلب الحروف المتجاورة (القلب المكاني)

٦- توهم المهمل مستعملا

٧- التوهم في الإفراد والتثنية والجمع

٨- التوهم في التذكير والتأنيث

٩- التوهم والقراءات القرآنية

١٠- بعض مظاهر التوهم الحديثة والمعاصرة

الفصل الثالث: (التوهم في القضايا النحوية)

ويتضمن:

١- التوهم في التوابع

أ- التوهم بسبب سبق الذهن:

- في العطف
- في التوكيد
- في النعت

- في البدل

ب- التوهم بسبب سبق اللسان:

- في الجر على الجوار
- في بدل الغلط

٢- التوهم في المنصوبات:

- التوهم في المفعول المطلق
- التوهم في المفعول معه
- التوهم في الحال
- التوهم في التمييز
- التوهم في الاستثناء
- التوهم في نصب الفعل المضارع على توهم وجود أن
- التوهم في لا النافية للجنس

٣- مسائل متفرقة:

- منع بعض الكلمات من الصرف على التوهم
- صرف بعض الكلمات الممنوعة من الصرف على التوهم
- معاملة جمع المؤنث السالم معاملة المفرد على التوهم
- معاملة جمع التكسير المنتهي بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم على التوهم
- معاملة الفعل المعتل معاملة الفعل الصحيح على التوهم
- معاملة المضاف معاملة المضاف إليه من حيث التذكير والتأنيث
- معاملة (أما) معاملة (أو) على التوهم
- دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود إن

- إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم
- تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر

خاتمة البحث ونتائجه

التوصيات

التمهيد

(العلاقة بين القياس والتوهم)

اللغة أهم وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع، وصيغها كثيرة وأساليبها متعددة، "وإنما سمع الفرد بعضها، فاختزنه في ذاكرته مبوباً في مجاميع منسجمة، وكلما دعت حاجة الفرد إلى قياس أمور جديدة على ما في ذاكرته من أمور قديمة، قاس ما لم يسمعه من قبل على ما سمعه بهدف التعبير عما في نفسه وفكره"(١).

حيث "يقوم المتكلم برد الشيء إلى نظيره، أما النظير الذي رد إليه اللفظ الجديد فهو معروف للمتكلم سمعه من قبل، والمرء يلجأ إلى هذا القياس في لغته، ويظل يستعمله في كل ما لم يرد على لسانه من قبل"(٢).

وقد برز قياس المتكلم بوضوح في الدرس اللغوي عند المحدثين في الغرب "فالقياس عندهم عملية فردية يكون المقيس عليه هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول لغوي"(٣).

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه هرمان بول حيث قال: "ليس من الضروري الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين بل إن هذا مستحيل"(٤)، ويتفق مع ما ذهب إليه سترتفانت في قوله: " ليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد لأنه لا يمكن لموقف من المواقف أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله"(٥).

وبهذا يتضح "أن القياس يتدخل في نمو لغة الفرد من دون عمد إليه أو شعور به، فعملية القياس عملية مستمرة في كل لغة من اللغات وفي كل عصر، ويقوم بها كل فرد"(٦).

وبناء على ذلك يتضح أن عملية القياس "عملية عفوية لا حظ لها من التفكير، فالمتكلم مع استخدامه القياس في تنمية لغته واستعمالها لا يعتمد القياس في كل حال، بل يتم غالبا دون

(١) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد:٢٢، العدد:٤، ٢٠١٥م. ص٤.
(٢) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٥٩، ٢٠٠٠م. ص١٤٠.
(٣) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٣٩.
(٤) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤.
(٥) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤.
(٦) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤.

وعي منه، لهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران بهذه العملية إلا إذا تبين لأحدهما أو كليهما أن المقيس مخالف لما تعارف عليه أهل اللغة في كلامهم"[١].

كما أنها عملية "تصاحبنا في كل مراحل العمر، ونلجأ إليها في كثير من تجاربنا اللغوية، فهي التي تشكل كثيرا من دلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهي بمثابة المسؤول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء"[٢].

ومن ذلك أنه "قد يشيع نطق جديد نتيجة قياس خاطئ قام به أحدهم، ويصبح مألوفا لدى كثير من الأفراد، دون أن ينتبه له أحد، فمن هنا تنشأ الأخطاء الشائعة، التي لا ندري كيف نشأت، ومن الصعب أن نعرف المسؤول الأول عن هذا الخطأ؛ لأننا لا نعنى بتأريخ الكلمات فنؤرخ لها ولما يصيبها من تغيير، ويصعب أن نتبين في القياس الخاطئ ما أسس عليه القياس من كلمة أو صيغة مختزنة في الذاكرة"[٣].

ومعنى هذا أن قياس المتكلم في اللغة ينقسم إلى نوعين: صحيح وخاطئ، ووضح الدكتور عبد العزيز مطر هذين النوعين بقوله: "إن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة قد تكون على أساس التشابه التام بينهما وتسفر حينئذ عن كلمة أو صيغة تعارف عليها أهل اللغة وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعها من قبل، وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح، أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قامت المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة فإنه يقال حينئذ: إن القياس خاطئ، مما يؤدي بالصيغة الجديدة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي والدخول في مدار صيغة أخرى"[٤].

و"القياس الخاطئ الذي أقره علم اللغة الحديث في الغرب ظاهره مألوفة في تراثنا اللغوي سلوكاً ودرساً، حيث وردت عند اللغويين العرب تحت مصطلح التوهم، والذي يُفهم من كلامهم

---

(١) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٤٠، القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤.
(٢) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤.
(٣) القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٤-٥.
(٤) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٤٠-١٤١.

أن التوهم عندهم هو حالة نفسية تلُم بالشاعر حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه يستعمل تركيباً، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله"[١].

وقد أشار إلى شيء من هذا القبيل أبو حيان (٧٤٥هـ) في تفسيره العطف على التوهم بأن الكلام في هذا العطف يكون في قالب فيقدّر في قالب آخر[٢].

وعليه يكون التوهم أو القياس الخاطئ "عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها؛ لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه، وهذه حالة نفسية قد تلُم بالمتكلم ولو نادرا في أدائه مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية"[٣].

ويمثل محمد حبلص لذلك بقوله: "يسمع الطفل (أب كبير) فيقس على ذلك (عم عظيم) و(خال طيب) و(رجل عاقل)، ويسمع (امرأة طيبة) فيقول: (فتاة ناجحة) و (زوجة مطيعة) إلخ، ولكنه قد يصطدم ببعض النماذج التي تخرج عن هذا النوع البسيط من القياس، حين يقول: (أم مرضعة) أو (سيدة حاملة) أو (زوجة طالقة)، فيبدأ في إدراك أن هذا الذي يقيس عليه بسليقته له أمثلة تخرج عن ضوابط هذا القياس، وإذا لم ينبه إلى أن الصواب هو (مرضع) و (حامل) و(طالق) ظل على خطئه في ممارسة هذا القياس"[٤].

وإذا ما نظرنا إلى ما يريده النحاة من هذا المصطلح يتبين أنه لون من ألوان التفسير أو التعليل لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم[٥].

---

(١) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٤١.
(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١٤٢٠هـ. ج٤، ص٢٩٥.
(٣) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٤١.
(٤) الحمل على المعنى عند النحاة العرب، محمد حبلص، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد: ١٥، ١٩٩٢م. ص١٣١-١٣٣.
(٥) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، السيد رزق الطويل، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد:١، ١٩٨٢م. ص٧٢.

وبعد إيراد الباحث لمفهوم التوهم، وبعد ذكره للعلاقة بين التوهم والقياس، وأن التوهم هو نفسه ما يسمى حديثا بالقياس الخاطئ، يُطرح التساؤل الآتي:

هل يمكن عد التوهم –القياس الخاطئ– شكل من أشكال التطور اللغوي؟ وهل يمكن الاعتماد عليه في تنمية مفردات اللغة وقواعدها؟

إذا كان القياس كما هو معروف طريقة من طرائق نمو اللغة حيث " يعمد المتكلم كلما دعت الحاجة إلى قياس أمور جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يُسمع من قبل على ما سُمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو في كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلده كما يعبر الناس حوله"(١).

وإذا كان القياس " يتدخل في نمو لغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به"(٢).

وإذا كانت "عملية القياس مستمرة في كل لغة، وفي كل عصر من عصورها؛ بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة"(٣).

إذا كان القياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو تراكيب بتراكيب، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية.

وهو ما تقوم به المجامع اللغوية الآن من صياغة الجديد من المصطلحات والألفاظ قياساً على طرق الصياغة العربية، لمسايرة التقدم الحضاري وما يصحبه من ضرورة صياغة الجديد من الألفاظ والمصطلحات للاكتشافات والعلوم الجديدة التي لم تكن معروفة في أصل هذه اللغة.

وإذا كان القياس الخاطئ – التوهم– نوع من أنواع القياس فإن الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى التفريق بين نوعين من أنواع التوهم، وهما: التوهم الذي يمكن قبوله كشكل من أشكال التطور اللغوي، والتوهم الذي لا يمكن عده على أنه شكل من أشكال التطور اللغوي.

---

(١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م . ص٤٠.
(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤٠.
(٣) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤٠.

والفارق بين النوعين يعود إلى استساغة وشهرة الاستعمال المخالف للأصل، فإذا اشتهر الاستعمال المخالف للأصل واستساغه الناس أثبت وجوده وبقاءه بين مفردات اللغة، وهذا ما مثّل له إبراهيم أنيس بقوله: " فإذا شب الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ، ولم يجد من يصلح له خطأه، جدّ في لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة في لغة السلف، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم، وأصبح ما كان يُعد خطأ في لغة الأجداد أمرا معترفا به شائعا في لغة الخلف"(١).

وهذا التوهم الشائع بعد فترة من الزمن، ومع كثرة استعماله يصبح لهجة معترفا بها، في مقابل اللهجة الأولى الأصل(٢).

وهذا هو الذي أدى إلى قبول الكلمات والتراكيب المتوهمة التي وردت إلينا في كتب القدماء ومصنفاتهم، فقد عرف قدماء اللغويين العرب هذه الظاهرة، ووقعت بين العرب قديما كما تقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن علمهم تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه في معاجمهم وأشاروا إليه في كتبهم.

(١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤١.
(٢) ومن ذلك: جمع (مسيل) على (أمسلة ومُسل ومسلان) توهما، وجمعها القياسي هو (مسايل)، راجع ص٤٤ من هذه الدراسة.

الفصل الأول

(الإطار النظري لظاهرة التوهم)

ويتضمن:

التوهم لغة واصطلاحا

المصطلحات الدالة على التوهم

أهمية التوهم

أسباب ظهور التوهم

أنواع التوهم وأشكاله

أقسام التوهم

شروط قبول التوهم

الفرق بين التوهم المقبول والخطأ

مُخرجات التوهم

أثر التوهم في اللهجات

التوهم والقراءات القرآنية

أثر التوهم في معنى الكلام

الفرق بين التوهم والإعراب التقديري والمحلي

التوهم من وجهة نظر القدماء والمحدثين

التوهم لغة واصطلاحا:

يعدُّ التوهم "ضرب من التخيل أو الظن وهو أن يتمثل الإنسان الشيء موجودا وهو لا أصل له – أي لا وجود له، وقد يكون التوهم عكس ذلك بمعنى أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدوما"(١).

التوهم لغة:

تكاد تتفق معاجم اللغة على أن المعنى المراد من التوهم هو التخيل والغلط والنسيان والغفلة.

جاء في معجم العين: " والوَهْمُ: وهم القَلْب، والجمعُ: أوهامٌ.. وتوهّمتُ في كذا، وأَوْهَمْتَه، أي: أغفلته. والتُّهمةُ اشتُقَّتْ من الوهم، [وأصلُها: وُهْمة]، اتَّهَمْتُه: افتعلته، وأَتْهَمْتُهُ، على بناء أَفْعَلْتُ، أي: أدخلت عليه التُّهْمة. ويقال: وَهِمْتُ في كذا، أي: غَلِطْتُ، ووَهَمَ إلى الشَّيء يَهِيمُ؛ أي: ذَهَبَ وَهْمُه إليه، وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهاماً؛ أي: أسقطتُ منه شَيْئاً. ووَهِمَ يَوْهَمُ وهما، أي: غلط"(٢).

وجاء في لسان العرب: "الوَهْمُ: مِنْ خَطَرَاتِ الْقَلْبِ، وَالْجَمْعُ أَوْهامٌ، وَلِلْقَلْبِ وَهْمٌ. وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَو لَمْ يَكُنْ. وَقَالَ: تَوهَّمْتُ الشيءَ وتفَرَّسْتُه وتَوسَّمْتُه وتَبَيَّنْتُه بِمَعْنَى وَاحِدٍ"(٣)، وَيُقَالُ: "تَوَهَّمْت فيَّ كَذَا وَكَذَا. وأَوْهَمْت الشَّيْءَ إِذَا أَغفَلْته. وَيُقَالُ: وَهِمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا أَيْ غلِطْت"(٤).

(١) قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –عمادة البحث العلمي-، العدد:١٤، ١٩٩٥م. ص٢٥٧.
(٢) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد. (باب الهاء والميم) ج٤، ص١٠٠.
(٣) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ. (مادة: وهم) ج١٢، ص٦٤٣-
(٤) لسان العرب، ابن منظور: (مادة: وهم) ج١٢، ص٦٤٣-

ومن ذلك قول زهير بن أبي سُلمى في معنى التوهم:

وَقَفْتُ بِها مِن بَعْدِ عِشرينَ حِجَّةً فَلَأْياً عَرَفْتُ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[١]

وورد التوهم عند الكفوي في قوله: "ووهمت إلى الشيء أهِم وهماً: إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره"[٢].

وأشار الزبيدي إلى أن التوهم "هو سبق الشيء إلى الذهن"[٣].

أما ابن فارس فيذهب إلى أن "التوهم والإيهام، وهو أن يتوهم أحدهم شيئا ثم يجعل ذلك كالحق"[٤].

والمتأمل في هذه المعاني السابقة يرى أن "التوهم نوع من التخييل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرفا معينا، فإن صح توهمه انتهى إلى تبين ومعرفة، وإذا لم يصح انتهى إلى الغلط والسهو"[٥].

التوهم اصطلاحا:

لم تبتعد لفظة التوهم عن إفادة المعنى اللغوي العام لها، إذ بقيت تدل على ما هي عليه من الدلالة، وقد كثر ورودها في كتب اللغويين والنحويين، ولم يرد عن أحد منهم تحديد معناها الاصطلاحي، وأكثر ما كان يُستعمل هذا المصطلح عند الشعور بمخالفة القياس والشذوذ عن المألوف، فيلجؤون إلى توجيه ما خرج عن الأصل عن طريق التخيل الذهني؛ ليعيدوا الفرع أو الشاذ إلى عموم الاستعمال[٦].

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٠٣.
(٢) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. ص٣١٤.
(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت). (مادة: وهم) ج٣٤ص٦٤.
(٤) الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د.ط). ص٣٧٧ وما بعدها.
(٥) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٧١، ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل، ليلى السبعان، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة-كلية دار العلوم، العدد:٣١، ٢٠٠٤م. ص٢٩٩-٣٠٠.
(٦) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد:٩٧، ٢٠١٦م. ص١٢٩.

وحاول المحدثون أن يعرفوه، فتفاوتت التعريفات ما بين تعريفات تتناوله من جهة المتكلم وطريقة وقوعه فيه، وتعريفات أُخر تقر بأنه طريقة من طرق التأويل والتفسير لما يُشكل من الكلام ويأتي على غير قياسه المفترض.

ومن التعريفات التي أطلقها العلماء على التوهم:

ما ذكره عبد الله جاد الكريم بأنه: "تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق والانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة – والتي لا ريب في صحتها– وبين هذه القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم"(١).

ويوضح هذا التعريف بقوله: "التوهم تصور أمور وتخيلها، دون أن يكون لها وجود على المستوى الواقعي أو الملموس، وهذا التوهم وسيلة تتصل بالعقل والفكر، وقد يوصل إلى واقع وحقيقة، وقد يسفر عن غلط وسهو وخطأ"(٢).

وعرفه محمد شحاته بأنه: "تمثل أو تخيل عنصر صوتي أو صرفي في بنية الكلمة أو الجملة يقتضي نطقا معينا ويجري الكلام عليه، وقد يكون الأمر على خلو المركب الصرفي أو النحوي من هذا العنصر أو ذاك"(٣).

كما عرفه خليل الحسون بأنه: "إتيان اللفظ على نحو مباين لوجهه الظاهر الذي يوافق سياق الكلام بما يتوهمه المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما مضى من كلامه، ولا ريب أن ذلك إنما يكون في كلام الناس لما يعتريهم من انشغال البال وعدم التثبت وعدم التركيز"(٤).

---

(١) نقلا عن: التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٨٤.
(٢) التوهم عند النحاة، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب بجامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠١م. ص٢٨.
(٣) مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والراسات الإنسانية، جامعة قطر العدد الرابع عشر، ٢٠٠٢م. ص ٢٠٢.
(٤) النحويون والقرآن، خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. ص١٩١.

وعرفه راشد جراري بأنه: "تخيل وجود ما يقتضي نطقاً معيناً، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك"[١].

أما سيد رزق الطويل فعرفه بأنه: "لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها وإخضاعها لقواعدهم"[٢].

وذكرت رقية الخزامي أن التوهم: "علة من علل النحويين، وقاعدة من قواعد التوجيه، حيث ينزع به بعض النحويين إلى توجيه ما جاء على خلاف القياس الصرفي والنحوي في الظاهر، أو ما يسمى بأغلاط العرب عند بعضهم، وهو تخيل غير العاقل عاقلاً، والعكس، وغير الزائد زائداً، وغير المذكور مذكوراً، وغير المستعمل مستعملاً وغير المضاف مضافاً"[٣].

كما أوضحت هدى السراء أن التوهم: "تفسير تخيلي يلجأ إليه النحاة حفظا لنظرية العامل من الفساد"[٤].

ويعد خالد العجارمة من العلماء الذين فصلوا بين التوهم النحوي والتوهم الصرفي وخص كل واحد منهما بتعريف.

فالتوهم النحوي: "افتراض عامل –أو توهم عامل– في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية"[٥].

والتوهم الصرفي: "توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي"[٦].

---

(١) التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي، المجلد:١٧، العدد:٦٦، ١٩٩٩م. ص ٧٦، وينظر: التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن، مجلة جامعة المدينة العالمية "مجمع"، العدد:٣٤، ٢٠٢٠م ص٢٨٤.

(٢) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٧٢، وينظر: التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٨٦.

(٣) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الازهر، العدد:٢١، ٢٠٠١م، ص٦٠١.

(٤) نقلا عن: التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٨٦.

(٥) أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد:١٧، العدد:٤، ٢٠١٥م ص٧.

(٦) أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة: ص٧.

وحصره بعضهم في باب العطف فذكر أن التوهم هو أن يعطف الاسم على اسم آخر فلا يجريه على لفظه وإنما يجريه على شيء يقع في مثله كثيراً[١].

وعرفه محمد اللبدي فقال: التوهم: "نوع من أنواع العطف، يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهما لوجود عامل متوهم. وذلك نحو جر كلمة (قاعد) من قولنا (لست قائما ولا قاعدٍ). وذلك بتوهم دخول الباء على خبر ليس"[٢].

وهذا التعريف خص التوهم بالعطف، والصحيح أن التوهم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنحو والصرف[٣]، وهذا ما ذهبت إليه رقية الخزامي فالتوهم عندها وقع في مجالات متعددة إذ يكون في المعاني وفي الصرف وفي الإعراب[٤].

وبعد التدقيق والتمعن في التعريفات السابقة تبين للباحث أن التوهم هو: **نوع من أنواع التداخل الذهني يُصيب المتكلم فيخرج الكلام عن وجهه القياسي الذي يقتضيه؛ بسبب سبق الذهن أو اللسان إلى إدخال الكلام في قاعدة غير القاعدة المقيسة، لتشابه الكلام – مفردا أو مركبا– مع كلام آخر والتباسه معه في الذهن، وتؤدي هذه الحالة من الوهم إلى إنتاج نمط جديد من أنماط الكلام، يخالف الوجه القياسي ويشابه الوجه الذي سبق إليه الذهن أو اللسان، فيحكم على هذا النمط الجديد بأنه متوهم.**

ولكي يتضح مقصد الباحث من تعريفه السابق، يورد الأمثلة الآتية:

ويقع التوهم في الجانب الصرفي: فمثلا (مصيبة) تجمع على (مصاوب)؛ لأصالة الياء فيها. ولكن لمشابهتها لـ(صحيفة) التي تجمع على (صحائف)؛ لزيادة الياء فيها، جمعت على (مصائب) على توهم زيادة الياء فيها[٥].

---

(١) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان، جامعة بغداد، ١٩٩١م. ص١٥٨.
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ص٢٤٦.
(٣) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م. وأصلة رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم لجامعة القاهرة. ٢ج، ص١١٦٨.
(٤) ينظر: التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٠٣.
(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.

كما يقع في الجانب النحوي: فمثلا عندما يريد المتكلم نفي الإهمال والكسل عن زيد، فإنه أمام خيارين:

الأول: ليس زيدٌ مهملا ولا كسولا

الثاني: ليس زيدٌ بمهملٍ ولا كسولٍ

ولكن المتكلم قد يخلط بين الاستعمالين فيقول:

ليس زيدٌ مهملاً ولا كسولٍ

ليس زيدٌ بمهملٍ ولا كسولاً

وهذان النمطان الجديدان من الكلام، سببهما سبق الذهن، أو التوهم.

ففي الجملة الأولى (ليس زيدٌ مهملاً ولا كسولٍ) نطق الجزء الثاني من الكلام (كسولٍ)؛ لسبق ذهنه وتوهمه أن النصف الأول من التركيب مقرون بالباء التي تقترن بخبر ليس كثيرا. فكأنه توهم أن نصف الكلام الأول هو (ليس زيدٌ بمهملٍ).

أما في الجملة الثانية (ليس زيدٌ بمهملٍ ولا كسولاً) فنطق بالجزء الثاني من الكلام (كسولاً)؛ لسبق ذهنه وتوهمه أن النصف الأول من التركيب غير مقترن بالباء، فكأنه توهم أن نصف الكلام الأول هو (ليس زيدٌ مهملاً).

المصطلحات الدالة على التوهم:

عرف النحاة هذه الظاهرة منذ الخليل (١٧٠هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، واختلفوا بشأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها.

ولعل سيبويه أول من استخدم مصطلح التوهم، ويتضح ذلك في قوله: "وسألت الخليل

عن قول الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل [١]

فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه (أتركبون) لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئا، فجعله بمنزلة قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابقٍ شيئا). ألا ترى أنه لو كان هذا لكان في الفاء والواو، وإنما توهّم فيما خالف معناه التمثيل"[٣].

واستعمل العلماء مصطلحات متعددة للتعبير عن معنى التوهم لعل أشهرها: الحمل على المعنى، والغلط، والتشبيه، والسهو، والخطأ في القياس، والقياس الخاطئ، وانجذاب الطبع، وقد يرد بدون تصريح بمصطلح أو تحت بند إلحاق كذا بكذا، أو مشاكلة كذا لكذا[٤].

وسبب كثرة هذه المصطلحات يعود إلى العلماء كانوا يذكرونها من باب تأويل وتفسير خروج بعض القواعد عن أصلها المفترض، لا من باب وضع المصطلحات وتحديد ما يندرج تحتها من المسائل.

---

(١) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز،(د.ط)، (د.ت).ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

(٣) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥٠-٥١.

(٤) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣٠ و الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة، مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد:٩، ٢٠١٧.ص ٥١٧.

١- الحمل على المعنى:

يعد مصطلح الحمل على المعنى واحدا من أكثر المصطلحات التي عُبر بها عن التوهم، وهذا ما أشار إليه الكفوي (١٠٩٤هـ) بقوله: " وليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى"[١].

و"اعتمد النحاة كثيرا على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصح فيها حمل النص على ظاهره؛ لأنه لو حمل على ظاهره لفسد المعنى، وتظهر هذه الظاهرة مدى اهتمام العرب بالمعنى، ويقصد بلفظ (الحمل) الذهاب إليه أو معه وترجيح كفته، فالحمل على المعنى ترجيح لكفة المعنى ولكن الأصل والأشهر هو أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[٢].

والحمل على المعنى في عرف النحاة هو " أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[٣] ، أو هو "حمل لفظ على معنى آخر، أو تركيب على تركيب آخر، لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين، ويؤمن اللبس معهما"[٤].

وهناك صور كثيرة ساعدت في ظهور هذه الظاهرة، منها: "تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك"[٥] .

---

(١) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي: ص١٠١٠

(٢) الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص ٥٢٨.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،ط٦، ١٩٨٥م. ص٨٨٤، الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص٥٢٩.

(٤) الحمل على المعنى، أشرف مبروك، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، ص٦. الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص٥٢٩

(٥) الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤. ج٢، ص٤١٣، الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص ٥٢٩-٥٣٠

وتكمن أهمية الحمل على المعنى في كونها "وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة"[١].

وورد لفظ الحمل على المعنى في تفسير كثير من الأمثلة التي وقع فيها التوهم، ومن ذلك: "حمل قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠) على المعنى، وذلك (بجزم أكن[٢]) حملا على المعنى، والمعنى (إن أخرتني أكن)"[٣].

وتداخل مصطلح الحمل على المعنى مع مصطلح العطف على الموضع؛ لأن الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهم[٤].

٢ – الغلط:

يعدُّ مصطلح الغلط من أقدم المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم، والغلط في اللغة: "أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، والعرب تقول: غلط في منطقه، والغلط في الحساب، وفي كل شيء، والغلط كل شيء يعيا به الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد"[٥].

ووضح أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) الفرق بين الغلط والخطأ بقوله: "الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صوابا في نفسه، والخطأ لا يكون صوابا على وجه، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه، بل هو وضع شيء في غير موضعه"[٦].

---

(١) النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، مصر، ط١، ٢٠٠٠م. ص١٥٥. الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص٥٣١

(٢) قرأ أبو عمرو وحده: وأكون، وقرأ الباقون: وأكن بغير واو، ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م. ج٦، ص٢٩٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي، عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.ج٣، ص١٦٠.

(٤) ينظر: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص ٥١٧

(٥) لسان العرب، ابن منظور: فصل العين المعجمة: ج٧، ص٣٦٣.

(٦) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. ص٤٥- ٥٥.

فالغلط مما سبق هو مجانبة الصواب عن غير قصد، وهو ما يقترب بدرجة ما من معنى التوهم[١].

واستخدم سيبويه (١٨٠هـ) المصطلح بهذا المعنى في تفسيره لظاهرة التوهم[٢]، وورد لفظ الغلط عنده دالاً على التوهم في عدد من المواضع، ومنها قوله: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا على ما ذكرت لك"[٣].

وقوله: "وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: إدعِهِ من دعوت؛ فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالو رُدَّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط"[٤]. كما أنه استخدامه في تفسيره لهمز (مصائب)[٥].

وأكد ابن هشام أن سيبويه أطلق لفظ الغلط على التوهم، حيث قال: "ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه"[٦]. وهذا ما أكده السيوطي (٩١١هـ)[٧] والبغدادي (١٠٩٣هـ)[٨]، حيث ذهبا إلى أن مراد سيبويه بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم.

وتوهم ابن مالك أن سيبويه أراد بالغلط الخطأ[٩]، وهذا بعيد؛ "لأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادرا لإمكان أن يقال فيكل نادر إن قائله غلط"[١٠].

---

(١) ينظر: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص٥٣٧.
(٢) ينظر: الكتاب، ج٢، ص١٥٥.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٥٥.
(٤) الكتاب، سيبويه: ج ١ص١٦٥، ج٤، ص١٦٠
(٥) الكتاب، سيبويه: ج٤، ص ٣٥٤، ٣٥٦.
(٦) مغني اللبيب، ابن هشام: ص ٦٢٢.
(٧) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. ج١، ص٥٨١.
(٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م. ج١٠، ص٣٣٨.
(٩) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢.
(١٠) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢.

واستعمل النحاة مصطلح الغلط قاصدين به التوهم، ومنهم: الخليل (١٧٠هـ) الذي استعمل الغلط بمعنى التوهم في حديثه عن الجر على الجوار[١]، واستعمله الفراء (٢٠٧هـ) في حديثه عن إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم[٢]، وفي حديثه عن رفع توكيد اسم إن[٣] وكذلك ابن جني (٣٩٢هـ) أثناء حديثه عن توهم الأصالة[٤]

٣- التشبيه:

استُخدِمَ مصطلح التشبيه للتعبير عن التوهم عند بعض النحاة، وهذا واضح في حديث سيبويه (١٨٠هـ) عن إعلال الواو في نحو (مصائب)، حيث يقول: "فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة : فعيلة، وإنما هي مفعلة. وقد قالوا: مُصيبَة مَصَاوِب... وقالوا: مُصيبَة ومَصَائِب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصَحِيفَة وصَحَائِف"[٥].

وأراد سيبويه بقوله السابق أن يوضح سبب حمل الحرف الأصلي على الحرف الزائد، ومَثَّلَ لذلك بـ(مصيبة) و(صحيفة)؛ لتقاربهما النطقي، وتشابههما في الشكل.

وجاءت صيغة (شبه) مرادفة للتوهم عند الفراء (٢٠٧هـ) وقال: "جمعوا مَسيل على أَمسِلَة، شبه بفَعيل وهو مَفْعَل"[٦].

واستخدم الرضي (٦٨٦هـ) مصطلح التشبيه للدلالة على التوهم، فقال في ذلك: "وقد يهمز معايش، تشبيهاً لمعيشة بفَعِيلة، والأكثر ترك الهمز، وكذا قد يهمز المنائر في جمع مَنَارة، تشبيهاً لها بفَعَالَة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيهاً لمصيبة بفعيلة،

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ٤٣٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٣٨٦.
(٣) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م. ج١، ٢٥٧.
(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ج٣، ص٢٨٢.
(٥) الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.
(٦) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص٣٧٤.

كما جمع مَسِيل على مُسْلاَن تشبيهاً له بفعيل أو توهما، وهي – أعني مصائب ومنائر ومعائش – بالهمز شاذة" [١].

وورد مصطلح التشبيه عند ابن جني (٣٩٢هـ) دالاً على التوهم، ويتضح ذلك من قوله: "وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضًا مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة" [٢].

٤ – السهو:

لا يبتعد معنى التوهم في الحياة بشكل عام ولا في اللغة على وجه الخصوص عن معنى السهو، ولهذا الشبه المعنوي بين السهو والتوهم؛ استُعمِلَ مصطلح السهو للتعبير عن التوهم[٣].

والسهو في اللغة هو: "النسيان والغفلة والسهو في الشيء تركه عن غير علم به، والسهو عنه تركه مع العلم به"[٤].

واستخدم عدد من النحويين مصطلح السهو للدلالة عل التوهم، ومنهم ابن جني (٣٩٢هـ) في قوله:" ياء مصيبة أشبهت ياء صحيفة، حتى قالوا مصائب سهوا، كما قالوا صحائف"[٥].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ط دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م. ج٣، ص١٣٤.

(٢) الخصائص، ابن جني: ج٣، ص٢٨٠، المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحميد سيد طلب، دار العروبة للنشر، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ. ص١٤٦.

(٣) ينظر: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص٥٥١.

(٤) لسان العرب، ابن منظور: فصل السين المهملة: ج١٤، ص٤٠٦.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. ج٢، ص٣٣٤.

٥- الحمل:

نظرا لتشابه طبيعة الحمل مع طبيعة التوهم في كونهما يحملان شيئا على آخر، ورد مصطلح الحمل للدلالة على التوهم، ويعدُّ الرضي (٦٨٦هـ) أحد العلماء الذين ورد مصطلح الحمل عندهم بمعنى التوهم، وقال في ذلك: "وأما خشيته، فالأصل أيضا خشيت منه فحمل على رحمته حمل الضد على الضد، وكان مصدره خشى فقيل خشية حملا على رحمة، وكذا حُمل ساخط على راضٍ مع أنه لازم يقال سخط منه أو عليه"[١].

٦- الخطأ في القياس:

هو أحد المصطلحات التي أطلقت على التوهم، حيث استخدمه السيوطي (٩١١هـ) في قوله: " كان الفراء يجيز كسر النون في شتان تشبيها بسيان وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ في القياس، وإن كان سمعه من عربي، فإن الغلط على ذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها"[٢].

ووردت هذه العبارة عند الحريري (٥١٦هـ) إذ إنَّ كتابه (درة الغواص) مليء بعبارة (يوهمون)[٣]، وعبارة (الخطأ في المقايسة)[٤] ونحوها.

٧- القياس الفاسد:

هو مصطلح استخدمه ابن هشام (٧٦١هـ) للدلالة على التوهم، ويقول في ذلك: "قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل لمَ قلت: باعِهِ؟ قال: فلمَ قلت بحمارِهِ؟ فقال أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجر باؤك وبائي لا تجر، ومثله من القياس الفاسد أن رجلا قال لسماك

(١) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ص٧٣.
(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ج٢، ص٤٢٩.
(٣) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر. ص٢٠٦، ٢٢٨، ٢٤٧.
(٤) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري: ص٦١.

بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان. فضحك الرجل. فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان"[١].

٨- القياس الخاطئ:

ورد مصطلح القياس الخاطئ عند المعاصرين؛ للدلالة على التوهم، ومن العلماء الذين استخدموا هذا المصطلح: رمضان عبد التواب في كتابه: (التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه)، ومحمد فلفل في بحثه: (التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا)، وعبد العزيز مطر في بحثه: (القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية)، ومحمد الموسوي ونجلاء مجيد في بحثهما: (القياس الخاطئ في اللغة العربية).

٩- انجذاب الطبع:

وهو مصطلح أطلقه عبد القادر المغربي على التوهم، لما في هذه الظاهرة من مجاراة لطبيعة النفس البشرية[٢].

وقد يرد مظهر من مظاهر التوهم دون ذكر المصطلح أو التصريح به[٣]

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص ٨٧٧.
(٢) انجذاب الطبع تسمية أطلقها عبد القادر المغربي على عنوان بحثه: قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ١١، ج١٢، ١٩٣١م.
(٣) ينظر: ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل، ليلى السبعان: ص ٣٠٢.

أهمية التوهم:

التوهم أحد أهم أسباب تطور اللغات، على كافة مستوياتها: الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية، والبلاغية.

وللتوهم دور كبير في معرفة سبب التغيرات التي لحقت ببعض الكلمات والتراكيب ويمكن اللجوء إليه لمعرفة أسباب نتوج بعض أنماط الكلام المخالفة لما هو متعارف عليه في قواعد اللغة.

وهو باب واسع اعتمد عليه علماء العربية ومن عُنِي منهم بإعراب القرآن وتفسيره في تأويل كثير من النصوص(١).

أسباب ظهور التوهم:

التوهم أمر واقع في اللغة، له أسباب ساعدت في ظهوره، منها ما يعود للمتكلم، ومنها ما يعود للمُقَعِّد أو المفسر:

أولا– سبب يعود للمتكلم:

التوهم أمر متوقع في مختلف أفعال الإنسان، وفي إنكاره إنكارٌ لطبيعة الإنسان، وهذا ما أشار إليه محمد فلفل بقوله: "يعد توهم الأمور على غير ما هي عليه أمراً متوقعاً من الإنسان في مختلف أفعاله، وكذلك الأمر في كلامه فقد يتوهم أيضاً في إنجازه الكلام شبها ليس موجوداً بين المقيس والمقيس عليه، مما ينجم عنه كلام منحرف عما هو عليه بابه، وهذه حالة نفسية قد تلم بالمتكلم ولو نادرا في أثناء أدائه الحدث اللغوي بفعل ملابسات لفظية أو معنوية، وإنكار هذه الحال إنكار لواقع هو من طبيعة الإنسان"(٢).

(١) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣١
(٢) التوهم أو القياس الخاطئ، محمد عبدو فلفل، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٥٩، ٢٠٠٠م. ص١٤٥

وعليه تكون ظاهرة التوهم "استجابة بريئة لطبيعة المتكلم وفيه مجاراة للنفس على سجيتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة، لاسيما في العصر الذي لم تكن فيه القاعدة قد وضعت"[١].

ويذهب الغامدي إلى: "أن التوهم علامة السليقة والتلقائية وعدم التكلف أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياسُ اللغة، وهو دليل لما يسمى بالمعرفة اللغوية؛ أي: معرفة المتكلم لغته من غير وعي بأقيستها المنطقية، وعلى هذا فإن التوهم لا يضر العربي ولا يطعن في سليقته"[٢].

ويرى أغلب النحاة أن التوهم من نتائج السليقة والطبع لا التكلف والصنعة؛ لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه[٣].

وهذا ما بينه الفراء (٢٠٧هـ) في تعليله لقراءة الحسن (١١٠هـ): (ولا أدرأتكم به)[٤] في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾ (يونس:١٦)، فقال: " لعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمز؛ لأنها تضارع درأت الحد وشبهه، وربما غلط في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز"[٥]، وقال الجوهري (٣٩٣هـ) في ذلك : "وربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس مهموز، فقالوا لبأت بالحج، وأجمعت العرب على همز مصائب وأصلها الياء، وكأنهم شبهوا الأصلي بالزائد"[٦].

ومن الأمثلة على ذلك ما روي عن عمارة بن عقيل (٢٣٩هـ) – أحد من تؤخذ عنه اللغة في القرن الثالث للهجرة – أنه استعمل في شعره كلمة (أرياح) جمع (ريح)، فخطأه أبو

(١) التوهم أو القياس الخاطئ، محمد عبدو فلفل، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٥٩، ٢٠٠٠م. ص١٤٥
(٢) التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي، مركز البحوث والنشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز. ص٣٢
(٣) ينظر: القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٦.
(٤) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م. ج١٥، ص٤٢
(٥) معاني القرآن، الفراء، ج١، ص٤٥٩.
(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.ج١، ج١، ص٧٠، (باب: لبأ)، المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي: ج٢، ص٢٢٠.

حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)، قائلا: "إن هذا لا يجوز، وإنما هي (أَروَاح) بالواو؛ لأن الياء في مفرده مقلوبة عن واو، فاعتذر عقيل بقوله: لقد جذبني إليها طبعي"[١].

وأكد ذلك ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله في الخصائص في باب سماه باب في أغلاط العرب أن أبا على الفارسي (٣٧٧هـ) يقول معللا وجود الغلط في كلام العرب: "إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"[٢]. وبقوله في المنصف: "وإنما يجوز هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم"[٣].

ثانيا– سبب يعود للمفسر:

اعتمد النحاة على التوهم في تأويل المادة اللغوية الخارجة عن الأصول وتعليل هذا للخروج، ويبدو أن الذي حمل النحويين على القول بالحمل على التوهم هو حرصهم الشديد على دفع الشبهات عن لغة العرب بوجه عام، وعن لغة القرآن الكريم على وجه خاص؛ فهم عندما عدموا الحيلة في أن يجدوا مخرجا لتوجيه ما جاء مخالفا للكثير المشهور من كلام العرب؛ لجأوا إلى طرق وأساليب لا تبدو أنها منطقية، مثل القول بالحمل على التوهم، ولكي لا تثار الشبهات فيقال: إن بعض ما في القرآن الكريم، أو بعض ما في لغة العرب قد جاء على غير سننها في الكلام[٤].

ولعل "أهم ما ألجأهم إلى الأخذ بالتوهم، ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، أن هذه المظاهر الخارجة عن قياس لغة العرب لا يصح إنكارها، أو وصفها بما لا يصح أو يليق، أو أن يغلّط قائلوها؛ لأننا متى جوزنا الخطأ على العرب زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية-بيروت. ج١، ص٢٤٢.
(٢) الخصائص، ابن جني: ٣، ص٢٧٦. و التوهم أو القياس الخاطئ محمد عبدو فلفل. ص١٤٥.
(٣) المنصف شرح تصريف المازني، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م. ص٣١١
(٤) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٢٦، الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة: ص ٥٥٢.

نادرا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إنَّ قائله غلط، فالعرب هم أهل اللغة الذين بنيت على أقوالهم أصول العربية، وما هذه المظاهر إلا أنماط وطرز وأفانين كلام سمحت بها العربية، يحفظها أهل المعرفة والمعتنون بها، وإن دلت على شيء فإنما تدل على سعة العربية، والافتنان فيها"[١].

وعلى هذا يكون للتوهم في اللغة جهتان:

الأولى: جهة المتكلم صاحب اللغة ويكون ذلك بوضع المتكلم صوتا أو صيغة أو تركيبا أو دلالة في غير موطنه من النظام اللغوي الذي استقرت عليه أفراد البيئة اللغوية؛ نتيجة خلط وظيفي، ثم يجري عليه الأحكام اللغوية كما لو كان وضعا صائبا وفق ما أقره النظام اللغوي[٢].

الثانية: جهة اللغوي المعياري المُقَعِد ويكون ذلك بتوهم اللغوي علة غير موجودة، ثم يبني عليها حكما، كما توهم النحاة العامل مع عدم وجوده[٣].

أنواع التوهم وأشكاله:

للتوهم عدة أنواع وأشكال أهمها:

١- توهم بسبب التداخل الذهني لقاعدتين أو استعمالين:

ويحدث هذا النوع من التوهم عندما يكون المتكلم أمام خيارين لإنشاء الكلام، فينشئ نصفه من الخيار الأول، وينشئ نصفه من الخيار الثاني، وهو نوع من التداخل الذي يحدث على مستوى الذهن، كقولنا: (لست قائما ولا قاعدٍ)، فالمتكلم قبل هذا النطق كان أمام خيارين:

الأول: أن يقول لست قائما ولا قاعداً

والثاني: أن يقول لست بقائمٍ ولا بقاعدٍ

---

(١) في التوهم الصرفي لدى علماء العربية مظاهره وعلله حمدي الجبالي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن، المجلد:٣٢، العدد:٣، ٢٠٠٥م. ينظر: نتائج البحث.

(٢) ينظر: أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة: ص١٠

(٣) ينظر: أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة: ص١٠

ولكنه قسم كلامه إلى قسمين، وأخذ الخيار الأول في بداية كلامه ورجع إلى الخيار الثاني في نهايته.

ومن ذلك أيضا، جمعنا لـ (مصيبة) على (مصائب)، فالمتكلم أمام قاعدتين، الأولى: (فعيلة) جمعها (فعائل)، والثانية: (مفعلة) جمعها (مفاعل)، فعندما توهم أن وزن مصيبة هو (فعيلة) جمعها على (فعائل)، وأنتج قاعدة صرفية جديدة تجيز جمع (مفعلة) على (فعائل)[١].

ومن التداخل الذهني الذي أدى لتداخل استعمال مع استعمال آخر ما جاء في قول العرب: (هذا جحر ضب خرب)، فأول ما يتبادر إلى الذهن أن النعت للضب؛ لأن المثال جاء على صورة عُهد فيها أن النعت للاسم الذي قبله مباشرة، كقولنا في نفس المثال: (هذا جحرُ ضبٍ سريعٍ)، وفي غيره (هذا كتابُ طالبٍ كسولٍ)، والأمثلة في هذا كثيرة، ولكن الصحيح أن النعت للجحر لا للضب، واختلط الأمر على القائل؛ لشيوع استعمال النعت للاسم الذي قبله مباشرة، ومما ساعد على قبول الذهن لهذا التوهم تشارك الـ (ضب) و (خرب) في الجنس والعدد والتعريف والتنكير، فسبق اللسان إلى الجر للمناسبة في الحركة بين المتجاورين[٢].

وفي تعليل قولنا: إن محمدا قائم وزيدٌ، يُظهر التوهم أن السبب في وجود هذا الاختلاف في الحركة الإعرابية، هو اختيار المتكلم للنصف الأول من الكلام على قاعدة نصب إن لاسمها، واختياره نصف كلامة الآخر على قاعدة أن المبتدأ مرفوع؛ لتوهمه عدم وجود أن في بداية الكلام[٣].

وبعيدا عن مبدأ التوهم يمكننا تبرير رفع زيد على أنه مبتدأ خبره مقدر؛ أي: وزيدٌ قائم، وهذا رأي يونس (١٨٢هـ) ورأيه أسهل كما وصفه سيبويه (١٨٠هـ)[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٦
(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٥٥.
(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥١.

٢- توهم بسبب طول التركيب، ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه:

يؤدي طول التركيب إلى حدوث التوهم، وكان الفراء (٢٠٧هـ) يدرك أن أحد أسباب الوقوع في التوهم هو طول التركيب، ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه، ويقول في ذلك: "إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرَّقت بينهما بشيء من هنالك يجوز التوهم، كما تقول: أنت ضاربُ زيدٍ ظالما وأخاه؛ حين فرَّقت بـ (ظالم) جاز نصب (الأخ) وما قبله مخفوض"(١).

وهذا ما أكده الجرجاني (٤٧١هـ) بقوله: "ومن المواضيع التي يطرد فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، يبدؤون بذكر الرجل ويقدِّمون بعض أمره ثمَ يدَعُون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ"(٢).

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢١-٢٢) بإعراب (حور) على أنها مبتدأ لخبر مقدم والتقدير: لهم حورٌ عين(٣).

ويذهب الباحث إلى أن (حورٌ عين) ليست معطوفة على (لحمِ طير) ولكنها معطوفة على (ولدانٌ مخلدون). ويصبح المعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون جزاء بما كانوا يعملون.

والذي أوهم النحاة أنها معطوفة على (لحمِ طيرٍ) قربها منها، وتكرار المجرورات قبلها، وبُعْدُها عن المعطوف عليه (ولدان).

---

(١) معاني القرن، الفراء: ج١، ص٣٩٠

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. ص١٤٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م. ج٥، ص١١١.

٣- توهم بسبب السهو:

يحدث هذا التوهم عندما ينطق المتكلم كلمة لا يقصدها وإنما يلفظها سهوا، ومن ذلك ما يحدث في بدل الغلط حيث ينطق المتكلم كلمة لا يقصدها وإنما يلفظها سهوا ويثبت له سهوه ثم يتدارك خطأه ويصححه، كقولنا: مررت برجلٍ راكعٍ ساجدٍ.

وأنتج هذا النوع من التوهم قاعدة نحوية جديدة تسمى بدل الغلط أو النسيان، وسبب وجود هذا النوع من التوهم هو ذكر المتكلم اختيارين أولهما خاطئ – سببه التوهم – والثاني صحيح.

ويدخل في هذا النوع الكلمات التي سببتها ظاهرة تبادل المواقع بين أصوات أبنية الكلمات أو القلب المكاني، وتحدث هذه العملية بسبب ميل المتكلم – أو ميل الجهاز الصوتي للمتكلم – لبذل أقل جهد ممكن في النطق، ومن الواضح أن هذه العملية تحدث دون إرادة مسبقة من المتكلم، وينطق المتكلم الكلمة بشكل مختلف عن نطقها المفترض، ويظن أنه قد نطقها بشكل صحيح وتَدرُج الكلمة الجديدة المتوهمة أو التي حدث فيها قلب مكاني على لسان المتكلم، ويسمعها منه غيره وتدرج على ألسنتهم إلى أن تصير الكلمة مع مرور الزمن ومع كثرة الاستعمال وسهولة النطق من الكلمات الدارجة المعترف بها، والتي تقف جنبا إلى جنب مع الكلمة المتوهمة عنها.

وقد خضعت مجموعة من الكلمات للقلب المكاني، وقام السيوطي (٩١١هـ) بجمع معظمها ومن ذلك: "يئس وأيس، وجذب وجبذ، وأنبض وأبنض، وصاقعة وصاعقة، ومعيق وعميق"[١]، وغيرها.

وذهب رمضان عبدالتواب إلى أن "القلب المكاني هو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي، وهي ظاهرة يمكن تعليلها

(١) المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي: ج١، ص٣٦٧.

بنظرية السهولة والتيسير كذلك"[١]، وإلى أن "بعض الكلمات المقلوبة بعد أن تشيع على الألسنة؛ تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة باستعمال باقي المشتقات منها"[٢].

وقد يدخل في ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف: ٣١) بوصل همزة استبرق وفتح قافه على المنع من الصرف[٣].

٤- توهم بسبب العادات الصوتية لبعض العرب:

ساعدت بعض العادات الصوتية في حدوث التوهم ومن ذلك ميل بعض العرب لهمز ما ليس مهموزا كنوع من أنواع الاستجابة لطبيعة النفس البشرية، وللعادات اللغوية التي يخضع لها الشخص، ويُروى: "أن أبا حية النميري (١٨٠هـ) كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة مثل (مُوسى) وذلك أن الواو المضمومة تهمز باطراد فتوهم الضمة التي قبل الواو واقعة على الواو"[٤].

وعلل ابن سيده (٤٠٨هـ) لجواز هذا الهمز في مناقشته لهمز واو جونيّ في قولهم: قطا جؤنيّ، والأصل ألا تهمز هنا، وقال في ذلك: "هو على توهم حركة الجيم ملقاة على الواو، فكأن الواو متحركة بالضم، وإذا كانت الواو مضمومة كان لك فيها الهمز وتركه في لغة ليست بتلك الفاشية"[٥].

ومن ذلك أيضًا ما ورد في اللسان: "قال أبو زيد: وسمعت رجلاً من بني كلب يقول: هذه دأبّة، وهذه امرأة شأبّة، فهمز الألف فيهما"[٦].

وما ورد عن سيبويه (١٨٠هـ) في ميل بعض العرب للواو في تصغير ناب مع أن أصل الألف ياء، ويقول في ذلك: "وإن جاء اسمٌ نحو (النَّاب)، لا تدري أمن الياء هي أم من

---

(١) التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٩٠م. ص٥٧

(٢) التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٦٠

(٣) ينظر: القراءات الشاذة، ابن خالويه، تحقيق: برجشتراسر، دار الكندي، إربد، الأردن، ٢٠٠٢م. ص٧٩-٨٠

(٤) المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م. ج٥، ص٧٢.

(٥) لسان العرب، ابن منظور: فصل الجيم: ج١٣، ص١٠٣.

(٦) لسان العرب، ابن منظور: حرف الهمزة: ج١، ص٢٢.

الواو، فاحمله على الواو حتى يتبين لك من يقول في (ناب) (نويب)، حيث جعلوا أصل الألف واو؛ لأنه الأكثر في هذا الباب، وهو غلط منهم"[١].

وجنحت العرب بسليقتها إلى الخفة عند تصغيرها لناب على نُوَيب إذ رأت أن تتبع الواو ياءً أيسر لها من أن تتبع الياء ياءً.

وقد يدخل في ذلك بعض الظواهر الصوتية كالكشكشة والكسكسة والتلتلة وغيرها.

٥- توهم بسبب التقارب النطقي للكلمتين:

يساعد التقارب النطقي بين بعض الكلمات في حدوث التوهم، ومن هذا قول امرأة من العرب: "رثأت زوجي بأبيات، وهذا من المرأة على التوهم؛ لأنهم يقولون رثأت اللبن"[٢]، "وَذَلِكَ إِذَا حلبت الحليب عَلَى الرائب"[٣].

أقسام التوهم:

ينقسم التوهم إلى قسمين يندرج تحتهما عدد من الأقسام الفرعية:

أولا- توهم بسبب سبق الذهن، وينقسم إلى:

١- توهم المعدوم موجودا، كجر الاسم المعطوف على خبر ليس المنصوب على توهم وجود الباء فيه.

٢- توهم الموجود معدوما، كرفع اسم إن وخبرها على توهم عدم وجودها.

٣- توهم شيء مكان آخر، كالنصب بـ (لو) لمقاربة معناها لمعنى (أن).

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج ٣، ص٤٦٢

(٢) لسان العرب، ابن منظور: فصل الراء، ج١، ص٨٣

(٣) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص٤٥٩

ثانيا– توهم بسبب سبق اللسان:

ويدخل فيه الجر على الجوار، وبدل الغلط، والقلب المكاني، وغيرها من الأنماط التي سبق فيها اللسان فأدى إلى وجود استعمال متوهم مخالف للاستعمال القياسي[١].

شروط قبول التوهم:

التوهم كغيره من مسائل اللغة له شروط لقبوله، ولو قبلنا كل توهم توهمه قائل؛ لصارت اللغة عبارة عن مجموعة من الاختيارات العشوائية التي يختارها المتكلم بشكل فوضوي، وهذا ما أدركه القدماء أثناء مناقشتهم لبعض أشكال التوهم التي قبلوها وأدخلوها في حيز اللغة ضمن شروط معينة، فقال ابن هشام (٧٦١هـ): " للتوهم شرط لجوازه وآخر لحسنه، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك.

ولهذا حَسُنَ قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

ولم يَحسُن قول الآخر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم مُنملِ[٣]

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر (ليس) و(ما)"[٤].

ويمكننا تطبيق هذا المبدأ على التوهم بشكل عام، وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين بقولهم أن: " التوهم أمر واقع في العربية، معجما وصرفا وتركيبا، بيد أنه ككل أمر

---

(١) راجع ص ٣١ من هذه الدراسة.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

(٣) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ج١، ص٣٨٦، لسان العرب، ابن منظور: فصل النون: ج٦، ص٣٦٠، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٩

مخالف للأصل ما ينبغي أن يترك حبله على غاربه"[١]، حيث "تُشترط شهرة الاستعمال المخالف للأصل، فإذا اشتهر الاستعمال المخالف للأصل أثبت وجوده وبقاءه بين مفردات اللغة، واعتُرف به في لغة الخلف"[٢].

وعلى هذا تكون شروط التوهم:

١- صحة دخول العامل المتوهم، أي جواز دخول العامل المتوهم واستساغته.

٢- حسن دخول العامل المتوهم، أي كثرة دخول العامل المتوهم.

الفرق بين التوهم المقبول والخطأ:

أسهمت ظاهرة التوهم في وجود ألفاظ وتراكيب لغوية مقبولة، دخلت في إطار اللغة واعتُبرت جزءا منها فيما بعد، وأسهمت كذلك في وجود أخطاء لغوية غير مقبولة، والفرق بين النوعين يكمن في أن التوهم المقبول يمثل طريقة استعمال جماعة لغوية لكلمة ما أو لجملة ما، كاتفاق جماعة لغوية على كلمة فيها قلب مكاني مثلا.

أما التوهم غير المقبول فهو الذي يقع فيه شخص واحد من جماعة تتكلم لغة واحدة، والتوهم المقبول كان في البداية غير مقبول، ولكن لاستساغته وكثرة استعماله؛ استحسنته الجماعة اللغوية وأدخلته ضمن نطاق اللغة.

ومن الصعب معرفة الشخص الذي بدأت عنده عملية القياس الخاطئ لأول مرة، وكذلك من الصعب معرفة الكلمة التي توهم في القياس عليها في كلامه وهذا ما أشار إليه عمر بورنان في تفريقه بين اللحن والغلط، حيث يرى أن **اللحن** هو ما "يقع فيه شخص واحد من جماعة تتكلم لغة واحدة"[٣] ، ومن اللحن أو الخطأ الذي سببه القياس الخاطئ أو التوهم الغير مقبول ما ورد عن ابن هشام (٧٦١هـ): "قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل لمَ

(١) من قوانين التطور اللغوي: التوهم أو القياس على الحمل، عبد الجبار توامة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد:٤، ١٩٩٥م. ص ١٢٥.

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤١.

(٣) تغليط العربي بين القبول والرفض، عمر بورنان، معارف (مجلة علمية محكمة)، كلية الآداب واللغات- جامعة آكلي محند أولحاج- بالبويرة، العدد:١٤، ٢٠١٣م. ص١٧٨.

قلت: باعِهِ؟ قال: فلمَ قلت بحمارِهِ؟ فقال أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجر باؤك وبائي لا تجر، ومثله من القياس الفاسد أن رجلا قال لسماك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال بدرهمان، فضحك الرجل. فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان"[١].

وأن الغلط هو "طريقة استعمال جماعة لغوية ما لكلمة أو لجملة ما كاتفاق جماعة على كلمة بها قلب مكاني"[٢] ، ومن ذلك ما ذكره ابن منظور (٧١١هـ) في (صاعقة) وأن فيها ثلاث لغاتٍ: "صاعقة، وصَعقة، وصاقِعة"[٣].

مُخرجات التوهم:

التوهم أحد أسباب نمو اللغات وزيادة مفرداتها وقواعدها اللغوية، ويحدث التوهم في مستويات اللغة المختلفة، ويعنينا في دراستنا هذه المستوى الصرفي، والمستوى النحوي:

أولا– في الجانب الصرفي:

تتمثل مخرجات التوهم في زيادة الثروة اللغوية وعدد الكلمات في اللغة خصوصاً في جمع التكسير كما في جمع مسيل على (مُسُل ومُسْلان وأَمْسِلة)[٤]، وهذا ما وضحه الباحث في الفصل الذي يختص بالتطبيق الصرفي[٥].

ثانيا– في الجانب النحوي:

التوهم سبب من أسباب وجود وجوه مختلفة من التأويل، حيث ساعد خروج بعض الأنماط والاستعمالات الفصيحة عن القياس النحوي إلى إنتاج عدد من أوجه التأويل، من أجل إعادة هذه الأنماط الخارجة إلى حضن اللغة ودفع الخطأ والشبهة عن لغة العرب.

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٨٧٧

(٢) تغليط العربي بين القبول والرفض، عمر بورنان، معارف (مجلة علمية محكمة)، كلية الآداب واللغات- جامعة آكلي محند أولحاج- بالبويرة، العدد:١٤، ٢٠١٣م. ص١٧٨.

(٣) لسان العرب، ابن منظور: فصل الصاد المهملة: ج١٠،ص١٩٨.

(٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: فصل السين المهملة: ج١١، ص٣٥١.

(٥) راجع ص ٨٢ من هذه الدراسة.

وبما أن التوهم أحد الأسباب التي أدت إلى مخالفة القياس النحوي؛ فإنه بذلك يكون أحد الأسباب التي أدت إلى وجود وجوه مختلفة من التأويل.

ومن التأويلات التي ظهرت من أجل تفسير التوهم:

الحمل على المعنى

الحمل على الموضع

الحمل على التوهم

الحمل على القطع

الحمل على الجوار

عدا عن القواعد النحوية التي تندرج ضمن كل باب من هذه الأبواب من التأويل، وهذا ما وضحه الباحث في الفصل الذي يختص بالتطبيق النحوي.

أثر التوهم في اللهجات:

يعدُّ التوهم أحد أسباب التعدد اللهجي حيث أنه "أسهم في وجود كلمات جديدة، بدأت على صورة خطأ على لسان شخص لا يُعرف على وجه الدقة، ودرجت الكلمة في ألسنة جماعته اللغوية، ولاقت استحسانا ساعدها على الشيوع بين أفراد الجماعة اللغوية، إلى أن تغلبت على الأصل القياسي، وحلت محله في الاستعمال، وصارت تُعرف على أنها لهجة لهذه الجماعة، ومن اللهجات الغريبة غير المقيسة في الفصحى، قول بني أسد: (سكرانة) و(عطشانة) في تأنيث (سكران) و(عطشان) بدل (سكرى) و(عطشى)؛ لأن الكثرة الغالبة في الصفات العربية تؤنث بالتاء، فتوهموا أنها بالتاء"[1].

(١) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤٥. وانظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م. ص١٥٠-١٥١.

ومن ذلك: "همز غير المهموز فالمتكلم في بعض الاستعمالات قد يتوهم أن مكانا ما من الكلمة كان مهموزا في الأصل، وأن الهمزة قد حذفت من كلمة ما في لهجة ما، كلهجات الحجازيين مثلا، فتقوم اللغة بإعادة الهمزة إليه، قياسا على بعض الصيغ التي تشبهها من حيث الشكل الصوتي، وكانت هذه الصيغ المقيس عليها مهموزة في الأصل"(١). كهمز واو جُونيّ في قولهم: "قطا جُؤنيّ، والأصل ألا تهمز هنا، وهمزت على توهم حركة الجيم ملقاة على الواو، فكأن الواو متحركة بالضم، وإذا كانت الواو مضمومة كان لك فيها الهمز وتركه في لغة ليست بتلك الفاشية"(٢).

ومن ذلك أيضا: حمل القلب على اللغات، فالبصريون عدوا ما كان من باب جذب وجبذ من باب اللغات، أما الكوفيون وغيرهم فعدوه من المقلوب(٣).

ومظان اللغة مليئة بالإشارات التي تشير إلى أن هذه اللفظة لغة في الأخرى كما في الطبيخ والبطيخ(٤)، أو أنهما لغتان(٥).

وذهب أمين السيد إلى عد كل الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني من باب اللغات، ويقول في ذلك: "ولست أدري ما الذي منع البصريين من أن يقولوا: إن كل الألفاظ التي وقع فيها القلب تعتبر لغات أخرى"(٦).

وهذا ما أشار إليه عبد الفتاح الحموز بقوله: "ولسنا ننكر أن يكون بعضها من باب اللغات، ولكننا لا نستطيع عد تلك الألفاظ المقلوبة في القبيلة الواحدة كذلك، ولعلنا نستطيع أن نجاري أصحاب مظان اللغة وغيرها في الإشارة إلى أن تلك اللفظة لغة في الأخرى، أو متطورة، أو أن اللفظتين لغتان"(٧).

---

(١) القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة، دار الكتاب الثقافي- إربد، ٢٠٠٩م. ص١٣٣.
(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: فصل الجيم: ج١٣، ص١٠٣.
(٣) ينظر: فقه اللغة (مفهومه- موضوعاته- قضاياه)، محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م. ص٢٥٧.
(٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: فصل الباء: ج٣، ص٩.
(٥) ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦م. ص٧٣
(٦) في علم الصرف، أمين السيد، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٢م. ص ٥٧.
(٧) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٣

ثم يستطرد بعد ذلك قائلاً: "ولعل ما يمكن حمله على اللغات في هذه المسألة ما كان من باب لاثٍ ولائث، وشاكٍ وشائك؛ لأن من العرب من يحذف من غير تعويض، فيقول: لاثٌ وشاكٌ، ومنهم من يقلب، فيقول: لاثٍ وشاكٍ، ولعل ما يحمل على اللغات في هذه المسألة يعد من باب القلب أيضا على الرغم من صعوبة تحديد الأصل كما في جذب وجبذ"(١).

ومن اللهجات التي نتجت بسبب التوهم، جمع التكسير بالواو والنون، ومعاملته معاملة جمع التصحيح في حالة الرفع، كقول بعض العرب: "بستان فلان حوله بساتون"(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: "﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء ٢١٠) وهي قراءة الجمهور، بالتاء ورفع النون؛ لأنها نون أصلية، وأحدهم شيطان، كما واحد البساتين بستان"(٣)

وقرأ الضحاك (١٠٥هـ)(٤)، والحسن (١١٠هـ)(٥)، والأعمش (١٤٨هـ)(٦)، وابن السميفع السميفع (٢١٥هـ)(٧)، (وما تنزلت به الشياطون) بالواو والنون، إجراء له مجرى جمع السلامة(٨).

وقد التمس الأصمعي لهذه القراءة مخرجا فقال: "قاسه على قول العرب: بستان فلان حوله بساتون"(٩)، وسُمِعَ يونس بن حبيب (١٨٢هـ) أعرابيا يقول: "دَخَلْنَا بَسَاتِينَ مِنْ وَرَائِهَا بَسَاتُونَ"(١٠).

وخرجها الزمخشري (٥٣٨هـ) بقوله: "وقرأ الحسن الشياطون، ووجهه أنه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخير بين أن يجري الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيرت العرب بين أن يقولوا هذه يبرون

(١) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٣
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ. ج١، ص١٧٣
(٣) جامع البيان، ابن جرير الطبري: ج١٩، ص٤٠٤.
(٤) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج١، ص٥٢٢
(٥) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج١، ص٥٢٢، ج٤، ص٥٥٣، ج٨، ص١٩٦.
(٦) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٨، ص١٩٦.
(٧) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٨، ص١٩٦
(٨) ينظر: فتح القدير، الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ. ج٤، ص١٣٨.
(٩) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج١، ص٥٢٢
(١٠) فتح القدير، الشوكاني: ج٤، ص١٣٨.

ويبرين، وفلسطون وفلسطين، وحقه أن تشتقه من الشيطوطة وهي الهلاك كما قيل له الباطل، وعن الفرّاء: غلط الشيخ في قراءته (الشياطون) ظنّ أنها النون التي على هجاءين"[1].

التوهم والقراءات القرآنية:

لم يوصف القرآن بالغلط في الدرس اللغوي، وهو منزه عنه، ولكن بعض مظاهر الأداء اللغوي في القراءات وصفت بالغلط، أو اللحن، أو الضعف. وبرزت مسألة تلحين القرّاء وبعض القراءات بشكل جلي في الدرس اللغوي، ليس لوصف القرآن بالغلط بل للحكم على عدم دراية الكاتب أو الراوي أو القارئ، وقد دعاهم هذا إلى تلحين القرّاء في مواطن شتى.

وساعد التوهم في إنتاج لهجات كما وضح الباحث في الصفحات السابقة، واستعمل القراء هذه اللهجات في قراءة القرآن، وكما أنه ساعد في إنتاج اللهجات ساعد في إنتاج قواعد نحوية وإن كانت ليست بشيوع القواعد القياسية المعتمدة، واستعمل القراء أيضا هذه القواعد غير الشائعة في قراءة القرآن.

فالقراء استخدموا اللهجات والقواعد التي استخدمها العرب، و على هذا ينتفي ما نُسب إلى القراءات القرآنية من الغلط، واللحن، والضعف، والتوهم.

ومما حكم عليه بالغلط قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:٦٣) ويقول الفراء (٢٠٧هـ) في ذلك: " قد اختلف فيه القرَّاء، فقد قال بعضهم: هو لحنٌ، ولكنا نمضي إليه لئلا نخالف الكتاب، حدثنا أبو العباس قال: حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء: قال حدثني أبو معاوية الضرير عن هاشم بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سُئلت عن قوله في النساء: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)، وعن قوله في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة:٦٩) . وعن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) فقالت: يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب، وقرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) واحتج أنه

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٣، ص٣٣٩

بلغه عن بعض أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب"[١].

فكان بعض العلماء ينسبون اللحن إلى الكاتب أو القارئ أي إلى الأداء البشري؛ لأن النص القرآني له قدسيته، ففي الرواية التي تُسند إلى عثمان أنه نظر إلى المصحف، فقال: "أرى لحنا وستقيمه العرب بألسنتها"[٢].

ونجد أبان بن عثمان بن عفان (١٠٥هـ) يفسر المخالفة الإعرابية بالتأويل، فقد روي أن الزبير بن العوام قال: "قلت لأبان بن عثمان بن عفان ما شأنها كُتبت والمقيمين؛ قال: إن الكاتب لما كتب لكن الراسخون في العلم حتى إذا بلغ، قال ما أكتبُ؟ قيل له: اكتب والمقيمين الصلاة، فكتب ما قيل له"[٣].

وهذا التأويل لتفسير النصب وتوجيه النص؛ لئلا يوسم بالغلط، وهناك من نفى صحة هذه الرواية وفندها؛ لئلا يوسم القرآن باللحن ورد الزجاج على من لحن كتبة القرآن بقوله: "الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهم أهل اللغة، وهم القدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام، فلا يتركون في كتاب الله شيئا يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله وجمعوه، فلا ينبغي أن ينسب إليهم هذا الخطأ، والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلّم العرب بأجود منه في الإعراب"[٤].

ومن التأويلات في توجيه هذه الآية: "أنها منصوبة على المدح أو التعظيم، والتقدير: أعني المقيمين، أو أمدح المقيمين"[٥].

وقيل: "إن المقيمين معطوف على الضمير في قوله: مِنْهُمْ، أي أنه عطفٌ على مُضمرٍ بدون إعادة الخافض"[٦].

---

(١) معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص١٨٣
(٢) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ص٢٥.
(٣) جامع البيان، ابن جرير الطبري: ج٩، ص٣٩٥.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢، ص١٣١.
(٥) فتح القدير، الشوكاني: ج١، ص٦١٩.
(٦) فتح القدير، الشوكاني: ج١، ص٦١٩.

والعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة حرف الجر مسألة مختلف فيها بين العلماء، ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من العطف قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ﴾ (النساء: ١)، حيث قَرَأَ النَّخَعِيُّ (٩٦هـ)، وَقَتَادَةُ (١١٨هـ)، وَالْأَعْمَشُ (١٤٨هـ) وَحَمْزَةُ (١٥٦هـ): وَالْأَرْحامَ بِالْجَرّ[١]. و جرت (الأرحام) على الضمير المتصل بحرف الجر في (به).

أثر التوهم في معنى الكلام:

لظاهرة التوهم أثر كبير في تشكيل المعنى والتعبير عن الغرض مع اختلاف السياقات، وذهب البعض إلى أن الحمل على التوهم في حقيقته هو خروج عن الكلام المعتاد، ويُقصد إليه لجذب انتباه المخاطب[٢]، وهو عندهم "ضربٌ من الإيجاز الذي يعمد إليه المتكلم للتعبير عن معان غزيرة بعبارات قصيرة مع مراعاة أمن اللبس"[٣]، فهو "أسلوب يعمد إليه المتكلم عمداً؛ ليعبر به عن معان لا سبيل إليها مع أسلوب آخر، وليس ناتجاً عن الإغفال أو انشغال البال أو عدم التركيز كما ذكر بعضهم؛ لأن العربي كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب البلاغة والبيان"[٤].

وعدَّه ابن هشام (٧٦١هـ) من الأساليب البليغة، فقال: "وقع في كلامهم أبلغ من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود"[٥].

وذهب فاضل السامرائي إلى "أن في الافتنان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف، زيادة تنبيهٍ، وإيقاظ للسامع، وتحريك من رغبته في الاستماع"[٦].

---

(١) ينظر: فتح القدير، الشوكاني: ج١، ص٤٨٠.
(٢) ينظر: الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة، كلية التربية-جامعة كركوك، العراق، ٢٠١١م. ص١٧
(٣) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، د. صدام حمو حمزة: ص١٨
(٤) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، د. صدام حمو حمزة: ص١٨
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٨٩٩
(٦) معاني النحو، فاضل السامرئي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م. ج٣، ص١٩٤

ويرى الباحث أن هذا الكلام صحيح، ولكن وفق إطار زمني معين، فبعدما دخلت الكلمات والتراكيب المتوهمة ضمن إطار اللغة، وبعدما أُقرت في الاستعمال، ووردت في ألسنة العرب الفصحاء، ونُقلت لمستخدمي اللغة على أنها صورة من صور الكلام، أصبح لهذه الكلمات والتراكيب استخداماتها الخاصة والمختلفة عن الكلمات والتراكيب التي تُوهمت عنها، وقد تكون في بعض الأحيان أكثر مُناسبةً من الأصل حسب المقام الذي ترد فيه.

فطبيعة النفس البشرية تجنح إلى التوهم، ويدخل التوهم بعد ذلك في إطار اللغة، إن انطبقت عليه شروط قبول التوهم والتي تتمثل في: "الاستحسان والكثرة[١]"، ويصير التوهم كأنه أصل من أصول اللغة له مواضعه واستعمالاته.

ومن أمثلة ذلك: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، وورد هذا المثال عند سيبويه (١٨٠هـ) في العطف على اسم إن بمرفوع، على توهم حذف العامل (إن)، والأصل أن يعطف عليه بمنصوب[٢].

ومن الواضح أن العطف في قولنا: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، له معنى مغاير لقولنا: (إنك وزيدا ذاهبان).

ففي الجملة الثانية يشمل التوكيد المعطوف على اسم إن، أما في الجملة الأولى فلا يشمل التوكيد هذا المعطوف.

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) فرفع الصابئون؛ لأنهم غير داخلين في التوكيد بـ (إن).

ومثله ما جاء في قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٩.
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٥٥.
(٣)ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

حيث إن ولا سابقٍ أكثر تأكيداً من مدركَ؛ لأنه على توهم دخول الباء التي تزيد كم التأكيد فيما تدخل عليه.

الفرق بين التوهم والتقدير:

يتفق التوهم مع التقدير في كونهما يقومان على تخيل أو تصور أمور غير موجودة، ويختلف التوهم عن التقدير فالتوهم –خطأ مُعترفٌ به ويدخل في قواعد اللغة فيما بعد– يطرأ بسبب مخالفة صريحة لقاعدة نحوية قياسية، أما التقدير فيكون ضمن قاعدة قياسية ولا مخالفة فيه للأصل.

ويخلط البعض بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي، ولتوضيح الفرق بينهما، فرَّق الباحث بين التوهم والإعراب التقديري، وبينه وبين الإعراب المحلي:

أولا– الفرق بين الإعراب التقديري والتوهم:

هناك فرق بين الإعراب التقديري والتوهم، فالإعراب التقديري هو إعراب يهدف إلى أن تنسجم القاعدة مع نفسها، ومع المسموع عن العرب، ومنه تصورنا لوجود حركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر في نحو: مصطفى، وحركات مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل في نحو: يقضي، ويدعو، وتصورنا لحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة في نحو غلامي[1].

ويختلف عن التوهم في أن التوهم يكون نتيجة لوجود حركة إعرابية مخالفة لما ينبغي أن تكون عليه، أما الحركة الإعرابية في الإعراب التقديري فلا يوجد فيها مخالفة وتأتي كما ينبغي لها أن تكون عليه، ولكنها تأتي مقدرة على الكلمة لسبب صوتي ما.

(١) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٩١-٩٢

ثانيا– الفرق بين الإعراب المحلي –على المحل– والتوهم:

يعد الإعراب المحلي من المناهج النحوية التي لا تبتعد كثيراً عن ظاهرة التوهم؛ لأنه قائم على مجرد تصور لاستمرار الحركات الإعرابية في أداء وظيفتها، سواء في مجال الجمل التي لها محل من الإعراب كجملة الخبر، والصفة، والحال، والمفعول، والمضاف إليه، وجواب الشرط الجازم المقرون بالفاء، ومفعول القول، أو في ميدان المفردات التي تأخذ موقعاً إعرابياً لا يظهر في لفظها بصورته بل بصورة أخرى مخالفة(١).

ويختلف عن التوهم في أن التوهم يكون نتيجة لوجود حركة إعرابية مخالفة لما ينبغي أن تكون عليه، أما الحركة الإعرابية في الإعراب المحلي فلا يوجد فيها مخالفة وتأتي كما ينبغي لها أن تكون عليه، ولكنها تأتي مقدرة على الجملة حين إعرابها.

التوهم من وجهة نظر العلماء:

لعل الفرق في دراسة اللغة بين علماء العربية القدامى واللغويين المحدثين، ناجم عن الهدف الذي من أجله درس أولئك وهؤلاء اللغة.

فالمحدثون فإنهم يدرسونها على أنها "ظاهرة اجتماعية تتأثر بتطور المجتمع سلباً وإيجابا، وأنها كائن حي يسري عليها ما يسري على الكائن الحي من تغييرات وتطور بعامل الزمن"(٢)، و"مهما بذلت من محاولات لوقف هذا التطور، أو توجيهه إلى مسار غير مساره الطبيعي او مهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن، وخطأ، وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال وتفلت من هذه القيود"(٣).

و"نتيجة لهذا التطور المستمر، فإن مهمة العالم اللغوي ليست فرض نظام لغوي معين، ونعت هذا بالصواب وذاك بالخطأ، فهذا من شأن المعلم، بل مهمته تتركز في

(١) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٩١
(٢) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح البجة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٩م.ص١٦٧
(٣) ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة: ص١٦٧

الوصف، والتسجيل، واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي في أية لغة من اللغات"[١].

أما علماء العربية القدامى "فقد نظروا إلى اللغة نظرة قدسية، لارتباطها بالنص القرآني، كما كانت مصدر اعتزاز قومي لهم، ومن ثم فإن نظرتهم إلى التغير الذي أصابها نتيجة التطور الاجتماعي الحاصل من تمازج الأجناس بعد انتشار الإسلام، على أنه خروج على العربية السليمة، ولحن لا يمكن السكوت عليه، ومن ثم فإن هذا التغير هو نماء وتطور عند علماء اللغة المحدثين، وفساد و لحن من وجهة نظر اللغويين العرب القدامى"[٢].

و"إذا كان علماء اللغة المحدثون يدرسون اللغة لذاتها، فإن علماء العربية القدامى قد درسوها لدرء اللحن الذي شاع، وفشا على ألسنة المجتمع الإسلامي الجديد، والذي أخذ خطره يتسلل إلى النصوص القرآنية، ومن ثم مساعدة الوافدين الجدد من غير العرب، على فهم هذه النصوص"[٣].

ولاحظ العلماء أثناء دراستهم للظواهر اللغوية "أنها قد تطرد حيناً، وتتجافى حيناً آخر؛ بمعنى أنه يمكن وضع قانون لظاهرة لغوية معينة، ولكن دون أن ينسحب على جميع مفردات هذه الظاهرة، إذ كثيرا ما تخرج صيغة أو نمط لغوي عن هذا القانون العام المستنبط، ولا يلتئم مع الأنماط الأخرى"[٤].

فأولوا هذه الصيغة أو النمط من أجل إعادة إدخاله في إطار القانون العام، وعلة التوهم من أهم العلل التي استخدموها في ذلك.

(١) ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة: ص١٦٧
(٢) ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة: ص١٦٨
(٣) ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة: ص١٦٨
(٤) ظاهرة قياس الحمل، عبد الفتاح البجة: ص١٦٩

أولا- التوهم عند القدماء:

كانت بداية التوهم مبكرة، ومما روي عن أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) حين سمع رجلا من اليمن يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فساله أبو عمرو أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟"(١).

فأبو عمرو يسأل عن علة تأنيث الفعل مع أن الفاعل مذكر، فأومأ العربي إلى وعيه بذلك؛ لأن الكتاب في المعنى صحيفة وهي مؤنثة فكأنه أنث الفعل مراعاة للمعنى(٢).

وكان الدرس النحوي في مراحله الأولى يعتمد على السليقة والمتابعة الفطرية للمسموع، ووضع القواعد بلا تكلف للأمور الظاهرة والتي يكثر دورانها في اللسان، فلم تنبت عندهم فكرة القياس لقرب عهد القوم لسلامة السليقة، وكان جل اعتمادهم على حفظ اللغة في صدورهم ورواياتهم له بألسنتهم، ويمثل هذه المرحلة أبو الأسود الدؤلي (٦٩هـ) وتلاميذه، أما في عهد الطبقة الثانية التي تبدأ بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (١١٧هـ) اتجه النحويون إلى القياس وأخذت مسيرة النحو منذ الطبقة الثانية تحتفي بالقياس وتُولع به وتعول عليه وظل الولع بالقياس سمة للمشتغلين بالنحو(٣).

وظهر مفهوم التوهم مع بداية التأليف النحوي، فناقش الخليل هذه القضية، كما ناقشها سيبويه (١٨٠هـ) ، والكسائي (١٨٩هـ)، والفراء (٢٠٧هـ)، وغيرهم من النحاة واللغويين.

حيث لجأ إليه الخليل (١٧٠هـ)؛ لتفسير بعض الأمثلة التي خرجت حركتها الإعرابية عن الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه، ومن ذلك ما نقله سيبويه عنه في تفسيره للمخالفة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه في قول الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل (٤)

(١) الخصائص، ابن جني: ج١، ص٢٥٠
(٢) ينظر: الحمل على المعنى عند النحاة العرب، محمد حبلص: ص١٣٩
(٣) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٦٨-٦٩.
(٤) ديوان الأعشى: ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.

فقال: "الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه (أتركبون) لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئا"[١].

وجعله بمنزلة قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

أي أنه حمله على التوهم.

وكما ناقش الخليل (١٧٠هـ) هذه القضية، ناقشها سيبويه (١٨٠هـ) وجعل منها سببا لتبرير خروج بعض الحركات والكلمات والقواعد عن الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه، فسيبويه يدرك أن هذه الظاهرة تقع في المستوى الصوتي والصرفي والنحوي.

أولا- المستوى الصوتي: من المسائل التي برر سيبويه فيها المخالفة الصوتية على التوهم قوله: "وزعم ابو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: إدعِهِ من دعوت؛ فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالو رُدَّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط"[٣]، وهذه اللغة استعمال لهجي نُسب لبني عامر[٤].

ثانيا- المستوى الصرفي: من المسائل التي برر فيها المخالفة الصرفية على التوهم قوله: "فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة : فعيلة، وإنما هي مفعلة، وقد قالوا: مصيبة مصاوب... وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف"[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥١.
(٢)ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

(٣) الكتاب، سيبويه: ج٤، ص١٦٠.
(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م. ج١، ص٣٩١.
(٥) الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.

وبيّن فيها أن سبب التوهم خروج بعض الكلمات عن مدارها الطبيعي ودخولها في مدار آخر، فخرجت من الجمع المفترض (مفاعل) ودخلت في الجمع المتوهم (فعائل) لأنه توهم أن مفردها على (فعيلة) والصحيح أنه على (مفعلة).

ثالثا– المستوى النحوي: من المسائل التي برر فيها المخالفة الإعرابية للأصل المقيس على التوهم، مخالفة حركة المعطوف (سابق) لحركة المعطوف عليه (مدرك) في قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

وقد جعل سيبويه (١٨٠هـ) من هذا البيت مرجعاً أو مثالاً يقيس عليه الأمثلة الأخرى التي تقع في باب التوهم، ويؤكد ذلك ذكره بعد تبريره للمسألة الصوتية السابقة، وذكره بعد أغلب المسائل التي حملها على التوهم.

وكان الكسائي (١٨٩هـ) مدركا لمبدأ التوهم وتعرض لبعض الكلمات التي أثر فيها التوهم فجعل علة منع أشياء من الصرف هي مشابهتها لحمراء، وعلة جمع مسيل على مسلان هي توهم أصالة الميم فيها، وكذلك اشتقاق تمندل وتمدرع وتمسكن على توهم أصالة الميم فيها، وعلة جمع مصيبة ومعيشة على معائش ومصائب هي توهم الأصلي زائدا فيها[2].

واستخدم الفراء (٢٠٧هـ) مبدأ التوهم لتعليل المظاهر اللغوية الخارجة عن الأصل، وتمكن من شرح سبب وجود هذا النمط من الكلام المخالف للقاعدة، بقوله: "هو كل معنى احتمل وجهين، ثم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معربا بخلاف الأول، كقولك: ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملا، تخفض مجملا على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت : ما أنت محسنا"[3].

فالفراء (٢٠٧هـ) أدرك أن التوهم يحدث بسبب تداخل تركيبين – مختلفين في الإعراب– في ذهن المتكلم، وأن النمط الجديد الذي أحدثه التوهم كان بسبب اختيار المتكلم لنصف كلامه

(١)ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.
(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ص٢٩
(٣) معاني القرآن، الفراء: ج٢،ص٣٤٧

الأول من أحد التركيبين ونصفه الثاني من التركيب الآخر. وهذا الاختيار غير مقصود وإنما حدث بسبب تداخل التركيبين في ذهن المتكلم.

ويبدو أن المبرد (٢٨٦هـ) لم يستسغ الحمل على التوهم بسبب إحساسه بمبالغة الأئمة وتكلفهم في الاعتماد عليه في تخريج ما خالف أصولهم، ويتضح ذلك من قوله: "أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة"[١]. وصرح بتلحين ما وقع فيه التوهم ومن ذلك تلحينه لقراءة (معائش) بالهمز[٢] في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف:١٠)، فقال: "أما قراءة من قرأ (معائش) (الأعراف: ١٠) فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى أبي نعيم (٤٣٠هـ)، ولم يكن له علم في العربية، وله في القرآن حروف وقف عليها، وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنما هو غلط، وإنما الجمع مصاوب"[٣].

ورفض أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) مبدأ التوهم، وذهب إلى أن "التوهم لا يحصل منه شيء"[٤].

وخرج أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) مخالفة الحركة الإعرابية لما ينبغي أن تكون عليه بالتوهم، وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: ٩٠) بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبر) وخرج هذا على أن (إنَّ) موصولة وتضمنت معنى الشرط[٥].

وذكر الرماني (٣٨٤هـ) إن العطف على التوهم أو التأويل: "هو الحمل على معنى يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى"[٦].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس بغداد،ط٢، ١٩٧٠م. ص١٧١
(٢) القراءات الشاذة، ابن خالويه: ص٤٢
(٣) المقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب بيروت. ج١، ص١٢٣
(٤) إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ. ج١، ص١٦٣
(٥) نقلا عن: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢١
(٦) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت. ص٤٣١

ولقد وعى ابن جني(٣٩٢هـ) مدى انتشار هذه الظاهرة في اللغة العربية، ويوضح ذلك قوله: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"[١]، وقال أيضا: "وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش"[٢].

كما أنه أدرك أن التوهم يحدث بسبب الخلط بين نمطين مختلفين من الكلام بسبب التباس الأمر على المتكلم، وهذا واضح في قوله: "سألت مرة الشجري أبا عبد الله ، و معه ابن عمه دون الفصاحة و كان اسمه غصنا ، فقلت لها : كيف تحقران حمراء ؟ فقالا : حُميراء فقلت : فسوداء ، قالا : سُويداء ، ووليت من ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسست في ذلك (عِلباء) ، فقال غصن: (عُليباء)، ثم شعر الشجري بخطأ غصن و صححه فقال: (عُلَيْبِيٌّ)"[٣].

لقد توهم غصن أن (عِلباء) تقاس على (حمراء)؛ لأن الهمزة فيها للإلحاق و ليست للتأنيث، فوقع في هذا القياس الخاطئ، والشجري يدرك أنها تقاس على مثل (عُصفور) و(قرطاس) فكما يقال:(عُصيفير) و(قُريطيس) يقال: (عُلَيْبِيٌّ).

وجعل ابن فارس (٣٩٥هـ) التوهم من سنن العرب في كلامها، وقال: "من سنن العرب التوهم والإيهام، وهو أن يتوهم أحدهم شيئا، ثم يجعل ذلك كالحق. منه قولهم: (وقفت بالربع أسأله) وهو أكمل عقلا من أن يسأل رسما يعلم أنه لا يسمع ولا يعقل. لكنه تفجع لما رأى السكن قد رحلوا، وتوهم أنه يسأل الربع أين انتووا، وذلك كثيرٌ في أشعارهم"[٤].

وذكر الحريري(٥١٦هـ) بعض الأمثلة على التوهم، ومن ذلك: "توهم جمع حاجة على حوائج والصواب أن تجمع في أقل العدد على حاجات، وفي أكثره على حاج"[٥].

---

(١) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٢٥.
(٢) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٣٧.
(٣) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٢٨.
(٤) الصاحبي، ابن فارس: ص٣٧٧ وما بعدها
(٥) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري: ص٧٠-٧١.

أما الزمخشري (٥٣٨هـ) فقال: أنه "يسمى بالعطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن التوهم"[١].

وجعله ابن يعيش (٦٤٣هـ) من باب المسموع ولا يقيس عليه ومن ذلك قوله: "أما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه"[٢].

وجعله الرضي (٦٨٦هـ) من باب المسموع الذي لا يقاس عليه ومن ذلك قوله: "هو من قبيل التوهم والغلط، ظنوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل والقياس تدرع وتندل وتسكّن"[٣]، ووصفه بالبعد عن الحكمة، فقال: "الحمل على التوهم ما وجد محمل صحيح غيره بعيد عن الحكمة"[٤].

وقال أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) في ذلك: "والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرِّج"[٥].

وقسَّم ابن هشام (٧٦١هـ) العطف إلى ثلاثة أقسام، العطف على اللفظ، والعطف على الموضع، والعطف على التوهم، وعقد قسما خاصا للعطف على التوهم؛ لأن العطف على التوهم أكثر الأبواب التي تشيع فيها هذه الظاهرة، وبسط القول في جوانب هذه الظاهرة[٦].

ويقول الزركشي(٧٩٤هـ): "ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منزلة المعدوم"[٧].

وذهب الدماميني (٨٣٨هـ) إلى أن العطف على التوهم غير مقيس[٨].

---

(١) أساس البلاغة، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م. ص٥٣٣.
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م. ج١، ص١٦٥
(٣) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ص٦٨
(٤) الكافية في النحو، ابن الحاجب: شرح الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت. ص٢٦٨-٢٦٩. و شرح الشافية، الرضي ج١، ص٣٠
(٥) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٩، ص٢٥٩.
ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م. ج٤، ص١٧٥٨
(٦) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٩
(٧) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، وشركاه، ١٩٥٧م. ج٤، ص١١٢
(٨) نقلا عن: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، لبنان، ط١، ١٩٩٧م. ج١، ص٣٦٨.

وفي نهاية الحديث يتضح أن أكثر ما ورد مصطلح التوهم في مسألة العطف على التوهم، وقد ذهب جمهور النحويين إلى القول بجواز العطف على التوهم وإن لم يصرحوا بذلك، ويتبين ذلك من خلال طريقتهم في توجيه النصوص، وأخذ بعضهم من بعض طريقة التوجيه نفسها[١].

ومن النحويين من حصر قضية الحمل على التوهم في مسألة العطف[٢]، ومنهم من جعلها تشمل كل ما يدخل في باب الحمل على المعنى[٣].

وذهب أكثر أهل اللغة إلى عدم قياسية الحمل على التوهم والاقتصار على ما سُمع وعدم التوسع فيه[٤]؛ لأنهم يريدون ضبط اللغة وتقنينها على المدى البعيد من عمر اللغات[٥].

واقتصارهم على ما سُمع يدخل في باب أمانتهم اللغوية وحرصهم على أن لا يضيع شيء من لغة العرب، وإن كان مخالفا للمشهور منها، ولو ترك العلماء باب التوهم مفتوحا للتوسع والقياس لاختلف كثير من قواعد اللغة.

التوهم عند المحدثين:

تنوعت الدراسات التي تناولت قضية التوهم عند المحدثين، فمنهم من درسها في الجانب الصرفي، ومنهم من درسها في الجانب النحوي بشكل عام، ومنهم من قصرها في الجانب النحوي على دراسة العطف على التوهم، ومنهم من جمع بين أكثر من مستوى من مستويات اللغة في دراسته.

(١) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣١
(٢) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣١
(٣) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣١
(٤) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣٣
(٥) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٣٥

أولا- دراسة التوهم على المستوى الصرفي:

انقسم العلماء في هذا الشأن إلى فريقين، فريق يرى فيه وسيلة من وسائل نمو الألفاظ وينادي باعتماده والقياس على أمثلته، وفريق يرفضه وينادي بعدم القياس على أمثلته.

١- الفريق الأول:

لعل الشيخ عبد القادر أكثر من نادى لاعتماد التوهم والقياس على أمثلته، حيث قدم بحثين في توهم أصالة الحرف الزائد، ولكثرة الشواهد التي وجدها في هذا الباب؛ نادى لجعل هذا الضرب من التوهم قاعدة تُحتذى يُحمل على شواهدها المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى تشبهها من كلام المولدين، ودعا لاعتبار هذه الشواهد صحيحة سائغة الاستعمال، ولعدم تخطيئ الكتاب المعاصرين أو المولدين في استعمالها، وقدم بحثا ثالثا في توهم زيادة الحرف الأصلي ووجد منه سبعة شواهد على أن في اللغة طريقة ثابتة للتوسع في نظائر كلماتها وتسهيل أمر التخاطب بها، ولقلة هذه الشواهد لم يقترح على المجمع اعتبار مبدأ توهم الزيادة قياسيا[١].

وكاد المجمع يقر مبدأ توهم أصالة الحرف، ويوافق على اقتراح الشيخ المغربي كاملا، في اعتباره قاعدة يخرج عليها كلام المولدين والمعاصرين الذي يوجد له نظير في كلام الفصحاء[٢].

ولم يقف الأمر عند الشيخ المغربي فبعد أن نادى بقياسيه هذه الظاهرة جاء عبد العزيز مطر وبين أثر هذه الظاهرة في التطور اللغوي، ونادى بالقياس عليها واستدل على ذلك بمجموعة من الأمثلة التي تندرج ضمن أبواب الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث على المستوى الصرفي، وقال في ذلك: "لعل مجمع اللغة العربية يجعل هذه الظاهرة قاعدة، استنادا إلى ما

(١) ينظر: قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، عبد القادر المغربي: ص٥٣٩-٥٤٧، وتوهم الحرف الأصلي زائدا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٩، ١٩٥٧م. ص٦١-٦٥، وتأصيل أصل في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٥، ص٢٠٥.

(٢) ينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد: ٤، ١٩٦٤م. ص٣٣

رويناه عن اللغويين ، وإلى الشواهد التي سلم بها المجمع، حين اتخذ قراره بأن بعض الكلمات العربية جرت على مبدأ توهم أصالة الحرف في الاعتراف بأثر القياس الخاطئ رفع لصفة الخطأ عنه وجعله عرفا لغوياً، يوسع نطاق القياس، ويقرب بين الفصحى والعامية. وهذا أمر منوط بالمجمع بحكم قانونه"[١].

وذهب محمد شوقي أمين إلى أن التوهم هو سبق الذهن إلى الشيء، لا الغلط والسهو والغفلة، وإلى أن العلماء استخدموه كثيراً في تفسير ما يخرج عن القياس، فاستخدمه سيبويه (١٨٠هـ) والكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ)، وأعد بحثه هذا للرد على رافضي التوهم، أو رداً على بحث محمد بهجة الأثري بالتحديد[٢].

وذهب عبد الصبور شاهين من هذا الضرب مصدراً لإبداع صيغاً جديدة، ويقول في ذلك: "إن نظرتنا إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدل إلى اعتباره قياساً حراً يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية"[٣].

وإلى أن "التوهم أوسع أبواب هذا النوع من القياس الإبداعي، فتوهم أصالة الميم من كلمات (منطقة ومكحلة ومنديل ومسكين ومذهب)؛ دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هذه الكلمات، فقالوا: تمنطق، وتمكحل، وتمندل، وتمسكن، وتمذهب، وهذا التوهم هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل (معجنت الخشب) من كلمه معجون"[٤].

وجعل رمضان عبد التواب القياس الخاطئ قانونا من قوانين التطور اللغوي، وغلب المنهج الوصفي على معالجته الانحرافات اللغوية الناجمة عن التوهم في اللغة العربية، فهو لا يصف أي تغير بالخطأ، ويعرض ما نجم عن التوهم من المواد اللغوية قديماً وحديثاً[٥].

كما جعله عبد الجبار توامة من قوانين التطور اللغوي، وبعد مناقشته لمجموعة من الأمثلة الصرفية، قال: "التوهم أمر واقع في العربية، معجماً وصرفاً وتركيباً، بيد أنه ككل أمر

(١) القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٤١
(٢) ينظر: تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربي بدمشق، المجلد: ٥٢، ج:٢، ١٩٧٧م. ص٣٦٠ وما بعدها.
(٣) مشكلات القياس في اللغة، عبد الصبور شاهين، عالم الفكر، العدد:٣، ١٩٧٠م. ص٢٠٢
(٤) مشكلات القياس في اللغة، عبد الصبور شاهين: ص٢٠٢
(٥) التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٧٦

مخالف للأصل ما ينبغي أن يترك حبله على غاربه، فالقياس على الحمل يجب أن يكون الحمل فيه على الشبيه سائغاً مقبولاً لا شطط فيه ولا بعد، وإن كان الاستعمال لا يشيع فيه في الغالب إلا ما كان الشبه من جهة التوهم قريباً وملبساً أحياناً، كتوهم أصالة الحرف أو زيادته في الكلمة لمشابهتها كلمة أخرى تأخذ شكلها في الجمع مثلا"[١].

وتلمس إبراهيم أنيس أثر القياس الخاطئ في أخطاء الأطفال، ومن اللهجات الغريبة غير المقيسة في الفصحى، كقول بني أسد: سكرانة في تأنيث سكران، وقول بني تميم مديون ومصوون، وعلل أنيس هذه الظواهر بالقياس الخاطئ الذي له دور كبير في خصائص اللهجات، فقد قاسوا اشتقاق المؤنث سكرانة على اشتقاقه من معظم الصفات الأخرى، لأن الكثرة الغالبة في الصفات العربية تؤنث بالتاء، ويدعو إلى القياس ولكن على لغة الأدباء والشعراء لا على لغة الأطفال والعامة[٢].

وذهب إلى أن ظاهرة التوهم "وقعت بين القدماء كما وقعت بين المعاصرين إلا أن المعاصرين حاربوها دون هوادة؛ لأنهم يسلبون أنفسهم حق التطوير في نواحي اللغة"[٣].

وتناول قصي جدوع رضا قضية التوهم وأثرها في إنتاج مفردات جديدة ضمن المستوى الصرفي، وبعد تعريفه له خصص المبحث الأول للأسماء التي تتعلق بجمع التكسير والتصغير، وخصص المبحث الثاني للمسائل الصرفية التي تتعلق بالأفعال من حيث البناء والاشتقاق والوقف. وذهب إلى أن جُل المسائل الصرفية التي وقع فيها التوهم تتعلق بجمع التكسير[٤].

وتعد ليلى السبعان من الذين تناولوا ظاهرة التوهم عند المعاصرين، حيث تعرضت لمفهوم التوهم واستخداماته عند القدماء والمحدثين، وقامت بجمع شواهد على التوهم من لغة المعاصرين مقسمة إياها حسب الألفية، ومنها: التوهم في باب الفاعل، والتوهم في باب الإضافة إلى ياء المتكلم، والتوهم في أفعل التفضيل، وفي باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وفي باب

---

(١) من قوانين التطور اللغوي: التوهم أو القياس على الحمل، عبد الجبار توامة: ص١٢٥

(٢) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤٥-٤٦، وانظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ص١٥٠-١٥١

(٣) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ص٤٤

(٤) ينظر: ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، قصي جدوع رضا، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد:٤٦، المجلد: ٣، ٢٠٢٠م. ص٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩.

التذكير والتأنيث، وباب الجمع، وفي بابا الإبدال والإعلال، ثم ألحقت ذلك بملحق يتضمن بعض الأفعال الشائع توهمها وصوابها[١]. ويُحسب لها متابعتها لهذه الظاهرة في ألسنة المحدثين.

٢- الفريق الثاني:

ويترأس هذا الفريق الأستاذ محمد بهجة الأثري، ويذهب إلى أن بناء اللغة على التوهم، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وتجري عليه صورها الاشتقاقية اطراداً على نسق معين[٢].

كما ويذهب إلى أن العرب تقصد إلى رعاية الزائد بعدم إسقاطه في التصرفات؛ محافظة على المعنى، ويرى أن إثبات التوهم في كلام العرب يقتضي نسبة الغفلة والسهو والغلط إليهم[٣].

وكأنه يرى أن السليقة تعارض الخطأ، وهذا ليس صحيحاً فأحد أسباب التوهم هو تمكن الإنسان من نظام لغته –سليقته– وهذا التمكن هو الذي يتيح له القياس الفطري فيها، ويوقعه في التوهم أو القياس الخاطئ بسبب سبق ذهنه لقياس شيء على شيء لا ينبغي أن يقاس عليه.

ولتوضيح ذلك يسوق الباحث المثال التالي:

قاس المتكلم (مصائب) على (عجائز)؛ لأن ذهن المتكلم سبقه لذلك، لتشابههما في المفرد: فـ (مصيبة) و(صحيفة)، موجودتان في حقل دلالي واحد في مخ الإنسان؛ لأن مخ الإنسان يقوم بتوزيع المفردات المتشابهة ضمن حقول دلالية، فيضع كل مجموعة من المفردات المتشابهة في النطق في حقل دلالي خاص بها.

---

(١) ينظر: ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل، ليلى السبعان. ص٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٤.

(٢) ينظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٦م. ص٧١٩

(٣) ينظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري: ص٧١٩

وبسبب هذا الالتباس الذهني في (مصيبة) و(صحيفة)، قام المتكلم بجمعهما على نفس الطريقة (صحائف) و(مصائب)، مع أن طريقة جمعهما القياسية في اللغة تسند إلى قاعدتين مختلفتين، فـ(مصيبة) تُجمع على (مصاوب) لأصالة حرف المد فيها، أما (صحيفة) فتجمع على صحائف لزيادة حرف المد فيها.

وذهب إبراهيم السامرائي إلى أن القياس الخاطئ أو التوهم يتمثل بإيجاد مادة لغوية لا يقاس عليها، وأنه لا ينبغي ألا ينصرف الذهن إلى هذا الضرب من القياس، وذهب إلى أنه جر أخطاء كثيرة نحو توهم أصالة الياء في قيمة، فقالوا قيّم بدلا من قوم[١].

وعول عليه محمد المبارك في تعليل بعض الأخطاء الشائعة في العربية الحديثة[٢]

ثانيا- دراسة التوهم على المستوى النحوي:

اختلف العلماء في هذا الشأن فجاؤوا على خمسة فرق، فريق يرى أنه وسيلة من وسائل تخريج الكلام في حال مخالفته للقياس، وفريق يرى أنه قانون هزيل في تخريج الكلام، ويدعو إلى العبث والاضطراب في اللغة، وينادي بالبحث عن مسوغ آخر للظواهر التي يقع فيها مخالفة للقياس، وفريق يرفض وجود التوهم في اللغة، وفريق ينادي بقياسية التوهم، وفريق يرى أنه وسيلة للتعبير عن المعاني التي لا يمكن التعبير عنها بغيره من التراكيب.

١- الفريق الأول:

يتمثل هذا الفريق بعدد من العلماء، ومنهم: راشد جراري الذي تحدث عن مفهوم التوهم في اللغة والاصطلاح وأنه تنزيل المعدوم منزلة الثابت أو العكس، ويسمى في غير القرآن توهماً، أما في القرآن فيطلق عليه الحمل على المعنى، وتتبع مسائل التوهم في كتاب سيبويه

(١) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، الأندلس، بيروت ط٢، ١٩٨١م. ص١٣٧،١٢٣
(٢) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط٧، ١٩٨١م. ص٣٣١

وذكر رأي سيبويه فيها، ثم ذكر بعض المسائل التي لم ترد عند سيبويه، وفي نهاية دراسته ذهب إلى أن التوهم وسيلة مهمة من وسائل تخريج الكلام[١].

ورقية الخزامي التي ذهبت إلى أن التوهم علة من علل النحويين وقاعدة من قواعد التوجيه حيث ينزع به بعض النحويين إلى توجيه ما جاء على خلاف القياس الصرفي والنحوي، وعرفته لغةً واصطلاحاً، وتتبعت أماكن وجوده في المسائل الصرفية كتوهم الأصلي زائداً وتوهم الزائد أصلي وتوهم البدل أصلا وتوهم المهمل مستعملاً في بابي التكسير والتصغير، ثم انتقلت لظاهرة التوهم في النحو وتناولت مواضعه، وذهبت في نهاية الدراسة إلى أن دراسة التوهم تيسر لنا حل كثير من مشكلات الأساليب التي تتنافى مع مشهور القواعد ومألوفها[٢].

وعبد الله جاد الكريم الذي تناول قضية التوهم، وبعد ما تعرض لحال اللغة العربية قبل أن يوضع النحو، وتعريفه للتوهم، والأسباب التي دعت إليه والتي من أهمها تأويل الكلام غير المقيس؛ قسم بحثه إلى قسمين: التوهم في الأبواب النحوية والتوهم في الأبواب الصرفية، وعرف التوهم، وأشار إلى استخدام النحاة له في التفسير والتوجيه. وأهم ما يلاحظ على دراسته على ما فيها من جهد لجمع الأقوال والمسائل قلة العناية بالفصل بين المتناقضات في المسألة، ومن ذلك جعله التوهم فرعاً من الحمل على المعنى في مرة وفي مرة أخرى جعل الحمل على المعنى فرع من التوهم، وفي مرة ثالثة يجعلهما مترادفين، وهذا أدى إلى عدم وجود أطروحة واضحة للمؤلف[٣].

ومحمد الغامدي الذي ذهب إلى أن "مصطلح التوهم أحد أسباب التحرج في إثبات ظاهرة التوهم في النصوص الفصيحة؛ لما يحمله من إيحاءات الشناعة والخطأ والغفلة والبعد عن الحكمة"[٤]، وهذا ما أدى لوجود مصطلحات جديدة تدل على ما يدل عليه التوهم كالحمل على المعنى والحمل على الموضع.

---

(١) ينظر: التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٧٣
(٢) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٤٩.
(٣) نقلا عن: التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص١١، ٢٧
(٤) التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٣١

وإلى أن "التوهم علامة السليقة والتلقائية وعدم التكلف أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياسُ اللغة، وإلى أن التوهم دليل لما يسمى بالمعرفة اللغوية، أي: معرفة المتكلم لغته من غير وعي بأقيستها المنطقية"[١]، وعلى هذا فإن "التوهم لا يضر العربي ولا يطعن في سليقته"[٢].

أما الحمل على المعنى والحمل على الموضع أو التضمين أو تقارض اللفظين، فذلك كله إنما هو وصف لـ (العلة) التي أدت إلى ما يوصف بأنه متوهم[٣].

وأن مفهوم التوهم أشبه ما يكون بالأداة التي يُفسّرُ بها الخروج عن القاعدة المطردة، وأنه من أكثر المفاهيم التحليلية والمصطلحات التفسيرية أهمية، بل أكثرها أهمية على الإطلاق؛ لأنه يدل على ما قام في الذهن وما جال في الخاطر وما استقر في النفس، فهو النافذة التي نطل منها على النظام الذهني، وبه تتحدد البنية العميقة مقابل البنية السطحية[٤].

وذهب إلى أنّ النحو عند أوائل النحاة "كان من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية؛ لأنهم عُنوا فقط بالتصويب والتخطئة لصيانة اللسان من اللحن أو لتعليم اللغة لغير ناطقيها، وأن التحرج من القول بها بدأ عند متأخري النحاة، وزاد المعاصرون في الخوف من إثباتها"[٥].

ذاكرا في بداية بحثه آراء المحدثين وفي نهايته آراء القدماء في هذه الظاهرة .

وهدى السراء التي ذهبت إلى أن التوهم نوع من أنواع التأويل النحوي التي لجأ إليها النحاة حفظا لنظرية العامل من الفساد، لأن نظرية العامل إحدى الأسباب الدافعة للتأويل، وقسمت نماذج التوهم وشواهده إلى نحوي وصرفي [٦].

---

(١) التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص ٣٢
(٢) التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٣٢
(٣) ينظر: التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٣٣
(٤) ينظر: التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٣٤
(٥) التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٣٥
(٦) نقلا هن: التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص١٢

ومحمد الموسوي ونجلاء مجيد وقد تناولا ظاهرة التوهم تحت مسمى القياس الخاطئ في اللغة العربية، وتحدثا عن مفهومه عند القدماء والمحدثين، وذكرا مجموعة من المسائل التي تدخل في المستوى الصوتي وفي المستوى الصرفي وفي المستوى النحوي[١].

واقتصر بعض العلماء حديثهم في العطف على التوهم، ومنهم:

عبد الله الزنكلوني الذي بدأ بحثه بالتفريق بين عطف البيان وعطف النسق والعطف على التوهم، وتناول مواضع العطف على التوهم في الأسماء، ومنها: العطف على التوهم في الاسم المجرور، وفي الاسم المرفوع، وفي الاسم المنصوب، ثم انتقل إلى العطف على التوهم في الأفعال، ومنها: العطف في الفعل المجزوم، وفي الفعل المنصوب، وفي الفعل المرفوع، وانتقل بعد ذلك إلى العطف في المركبات، وفي النهاية خَلُصَ إلى أن العطف على التوهم كثير، وإنه غير قياسي ولكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه خرج، فهو يُحكى ولا يُحاكى، ويُقف به عندما ورد ولا يتجاوز[٢].

وفلاح الفهداوي الذي أشار إلى استخدام النحاة للتوهم كنوع من أنواع التأويل، وأن الذي دفعهم له حرصهم الشديد على دفع الشبهات عن لغة العرب لئلا يقال أن بعض كلام العرب جاء على غير سننها في الكلام، ويتكون بحثه من قسمين: قسم يتعلق بالجانب النظري تناول فيه المصطلح وآراء العلماء في التوهم من حيث الجواز والمنع، ورأي العلماء في القياس عليه وكرّس القسم الثاني للجانب التطبيقي فأورد الأمثلة التي حملها النحاة على العطف على التوهم[٣].

وانتهى إلى عدم قياسية هذا النوع من التأويل، وإن وجد محمل غيره فهو الأضعف، وأن بعض ما قيل عنه أنه محمول على التوهم جاء موافقا للغة من لغات العرب[٤].

---

(١) ينظر: القياس الخاطئ في اللغة العربية، د.محمد الموسوي ونجلاء مجيد: ص٢، ٣، ٤، ٧، ٩، ١٤.
(٢) ينظر: العطف على التوهم: دراسة نحوية تحليلية، عبد الله الزنكلوني، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الازهر-كلية اللغة العربية بالزقازيق،العدد:١٢، ١٩٩٢م. ص ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٣، ٣٤٠.
(٣) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٠.
(٤) ينظر: العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي: ص١٦٠

والصادق سالم عبد الله الذي تحدث عن العطف على التوهم بين الجواز والمنع، وبعد تعريفه له، ذكر مواضعه وفق الحالة الإعرابية، كوقوعه في المرفوع، وفي المنصوب، وفي المجرور، وفي المجزوم، وذهب إلى عدم قياسية هذا النوع من العطف بسبب عدم وجود قاعدة مطردة تحكمه(١).

وسيف الدين الفقراء حيث درس العطف على التوهم واستقصى آراء النحاة في عطف التوهم وبين موقفهم منه، وخلص إلى نفي عطف التوهم عن القرآن الكريم؛ لأن الآيات التي حُملت عليه بُلغ في تأويلها، لتفسير المظهر الخارجي للجملة بما تتيحه القواعد النحوية من احتمالات إعرابية تقديرية، قد يؤديها المعنى ويجيزها النظام النحوي. وأثبت الباحث أن الشواهد الشعرية التي حُملت على التوهم، إما أن تكون روايتها الأصيلة مخالفة للشاهد، أو أن تكون مجهولة القائل، أو يمكن أن تُحمل على وجه سائغ في العربية، فيسقط الاحتجاج بها، فيكون العطف على التوهم مظهرا لعدم أصالة القاعدة ومثالا لتطويع الشاهد في الدرس اللغوي(٢).

وقاسم صالح حيث ناقش ظاهرة الحمل على التوهم، في إطار المستوى النحوي، وخصوصا ما يتعلق بالعطف على التوهم، ولم يتوسع بها ضمن مستويات علم اللغة الأخرى، موضحا مفهوم هذه الظاهرة لدى النحاة، و إشكالية تحديد مسمى معين لمصطلح (التوهم)، الذي اتخذ أسماء لها دلالات ومفاهيم متباينة، وتشعب البحث في أبواب النحو الرئيسة، واستعمل حركات الإعراب المختلفة، فشمل المجرورات، والمنصوبات من الأسماء، والأفعال، والمرفوعات، والمجزومات، والمركبات، والمفردات من الجمل والمصادر، وتضمن عشر مسائل في الحمل على التوهم، واستخرج الباحث هذه المسائل من أبوابها النحوية المختلفة، و عرض آراء النحاة حولها، وعقب برأيه على كل واحدة منها(٣).

---

(١) ينظر: العطف على التوهم بين الجواز والمنع، الصادق سالم عبدالله، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد: ١٣، ٢٠١٥م. ص٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

(٢) ينظر: العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء، مجلة المنارة، المجلد: ١٣، العدد:١، ٢٠٠٦م. ص٣٣١.

(٣) ينظر: ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، قاسم صالح، مجلة مجمع اللغة العربية الأدرني، مجمع اللغة العربي، المجلد:٣٢، العدد:٧٤، ٢٠٠٨م ص١٢٤.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مؤداها أن: (الحمل على التوهم) ، ظاهرة موجودة ومتشعبة في أبواب النحو المختلفة، كما أنها متداخلة مع ظواهر نحوية أخرى كـ(الحمل على المعنى)، و (الحمل على الموضع)، لذا يرى الباحث أن الضرورة تقتضي فصل هذه الظاهرة عن غيرها من الظواهر النحوية المتداخلة معها، وتحديد مسمى خاص بها، يكون صالحا لما ورد منها في القرآن الكريم، أو في الشعر، والنثر، كما يرى عرض هذه الإشكالية على مجمع اللغة العربية الأردني، لوضع مسمى خاص بها، واقترح أن يكون هذا المسمى أحد العناوين الآتية: الحمل على التأويل، الحمل على التقدير، الحمل على الشيوع والاستعمال، الحمل على الالتباس[١].

ومحمد مخلوف حيث تناول آراء النحاة في العطف على التوهم، وموقف القراءات القرآنية من العطف على التوهم، والشواهد الشعرية حول هذه الظاهرة[٢].

٢- الفريق الثاني:

ويترأس هذا الفريق عباس حسن الذي له وجه نظر مغايرة من التوهم حيث عده من أوهام النحاة، وقصر ما عده النحاة من التوهم على السماع[٣]. وقال في ذلك: "وهذا العطف الذي يسميه النحاة العطف على التوهم .... لا يصح الالتجاء إليه ولا القياس على ما ورد منه"[٤].

وقال في موضع آخر: "والحق أن هذا النوع من الضبط بسبب (المجاورة) والنوع الآخر الذي يسمى التوهم جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقا كما قال بعض المحققين"[٥].

(١) ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، قاسم صالح: ص١٢٥.
(٢) ينظر: العطف على التوهم: دراسة تحليلية، محمد مخلوف، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط-كلية الآداب، العدد:١٨، ٢٠٠٥م. ص٥٠، ٦٠، ٦٤.
(٣) اللغة بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧١م. ١٧٨-١٨٤.
(٤) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٥، ج٢، ص٥٣٥.
(٥) النحو الوافي، عباس حسن: ج٣، ص٤٥١

وقال في التوهم أيضا: "وجب أن نقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيه بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى ذلك"[١].

والذي دعاه ودعا القدماء من قبله لرفض القياس على التوهم هو الرغبة في المحافظة على قواعد اللغة؛ فكثرة القواعد واختلافها في الموضع الواحد –وهذا ما يحدث بسبب التوهم– تؤدي إلى اختلاف قواعد اللغة وتغيرها مع مرور الوقت.

وتناول السيد رزق الطويل ظاهرة التوهم فتطرق إلى ارتباطه بفكرة القياس، وأنه لم يظهر عند الطبقة الأولى من النحاة لأن فكرة القياس لم تنبت لديهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة، وأشار إلى أن فكرة القياس بدأت في عهد الطبقة الثانية من النحاة، وإلى أن الولع بالقياس ظل سمة للمشتغلين بالنحو، ذاكراً عدداً من الأمثلة على ذلك[٢].

ووضح مفهوم المصطلح وتعرض لمسائل التوهم عند عدد من النحاة[٣]، وتطرق بعد ذلك إلى الأبواب النحوية والصرفية التي وردت فيها هذه الظاهرة[٤]، وتساءل عن المتوهم الحقيقي أهو المتكلم أم النحوي، وخرج إلى أن النحوي هو المتوهم[٥]، وانتهى إلى أن التوهم قانون هزيل قليل الشأن في توجيه الظواهر الإعرابية، ونادى بالبحث عن مسوغ آخر غير التوهم في الظواهر التي تقع فيها مخالفة القياس، وأشار إلى أن أغلب المواضع التي حدث فيها توهم إما أن تكون روايتها رواية ثانية للبيت، أو يكون البيت مما لا يُعرف قائله[٦].

وتحدث محمد عبدو فلفل عن أهمية القياس في تنمية اللغة، وذكر أهمية القياس الخاطئ في تخريج الظواهر غير المقيسة، وتعرض لموقف القدماء الذي يقتصر على تأويل المادة الخارجة عن القواعد والأصول، ولموقف المحدثين وذكر آراءهم المختلفة فيه، وتعرض للمصطلحات المختلفة للتوهم مبينا العديد من المسائل الصرفية والنحوية التي يدخل فيها التوهم، وفي نهاية البحث أشار لأثر التوهم في اللغة ذاكراً بعض المفردات التي أنتجها

(١) النحو الوافي، عباس حسن: ج١، ص٦١٠
(٢) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٦٨ وما بعدها
(٣) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٧١ وما بعدها
(٤) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٨٩ وما بعدها
(٥) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٩٤ وما بعدها
(٦) ينظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل: ص٩٧ وما بعدها

التوهم، وبعد كل ذلك ذهب إلى عدم الأخذ به وقصره على السماع لأنه مبدأ يدعو إلى العبث والاضطراب في اللغة[١].

وتعرض ماهر عميرة لمفهوم التوهم لغة واصطلاحا، ولآراء القدماء والمحدثين فيها، ثم انتقل بعد ذلك لموضوعه الرئيس وقام بذكر المصطلحات التي استخدمها النحاة للتعبير عن التوهم[٢]. ويتشابه بحثه مع بحث محمد عبدو فلفل بشكل كبير.

٣- الفريق الثالث:

ويتمثل هذا الفريق بمحمد رشوان حيث ذهب إلى رفع التوهم من الكتاب المجيد والأشعار دون الاستعاضة عنه بالعطف على المعنى، بل العطف التحقيقي، وهو العطف على اللفظ والمعنى معا. والذي دفع لذلك حسب قوله: تقريب درس النحو من درس البلاغة، حتى لا يظل الفهم الخاطئ لدى الكثيرين بأن درس النحو جاف[٣].

وبعد تعريفه للتوهم وذكر أقسامه عند العلماء: توهم العامل المعدوم موجودا، كـ قولنا: ليس زيدٌ قائما ولا قاعدٍ، وتوهم العامل الموجود معدوما، كقولنا: إنهم أجمعون ذاهبون[٤].

ذهب إلى تخريج ما حُمل على التوهم بتخريجات أخرى، معتمداً في ذلك على نقول نقلها من كتاب سيبويه، فيذهب إلى أن سبب جر الاسم المعطوف على الاسم المنصوب، هو النية لأنه يكثر في كلام العرب دخول الباء على خبر ليس، ويفرق بين النية والتوهم، في أن النية قصد، والتوهم تخيل وظن[٥].

(١) ينظر: التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل. ص١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٧٣، ١٧٧.
(٢) ينظر: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة. ص٥١٢، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٢٧.
(٣) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٥٦.
(٤) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٥٧.
(٥) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٥٧ وما بعدها.

وينكر قول سيبويه بالتوهم في عطف المرفوع على المنصوب في المثال (إنهم أجمعون ذاهبون)، ويرى أنه من باب الغلط، ولفظة التوهم التي وردت في الكتاب يقصد بها سيبويه توهم الخليل في تأويله لبيت الأعشى الشعري[١].

ويأتي بمجموعة من الآيات ويؤولها تأويلات مختلفة، فيأتي بقوله تعالى :﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠) التي خرجها العلماء على العطف على التوهم، وعلى العطف على الموضع، ويختار التخريج الذي يقول بالعطف على الموضع، ويرفض التخريج الذي يقول بالعطف على التوهم[٢].

ثم يأتي بآيات خُرّجت عدة تخريجات وكان العطف على التوهم أحد هذه التخريجات، وتقدير التوهم فيها بعيد وغيره أرجح، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ (الصافات: ٦-٧) حيث أنها خرجت على التوهم، وعلى أنها مفعول لأجله والواو زائدة، وعلى أنها مفعولا مطلقا لفعل محذوف[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الروم: ٤٦).

فقد خرجها النحاة على أوجه منها أن الجملة الفعلية ليذيقكم معطوفة على مبشرات على توهم أنها في معنى ليبشركم واللام متعلقة بـ (يرسل)، ومن هذه التخريجات أنه من باب العطف على الجمل بتقدير وأرسالها ليذيقكم، ومنها أن الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، فيقال: أهنْ زيدا مسيئا، أي: لإساءته، وأكرم زيدا العالم، أي: لعلمه، ومنها أن الواو للاستئناف فيكون هناك محذوف متعلق ب ليذيقكم ويكون التقدير ليذيقكم وليكون كذا، ومنها أن الواو زائدة[٤].

(١) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٥٩.
(٢) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٦٠.
(٣) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٦٢.
(٤) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٦٤.

ثم يأتي بعدد من الشواهد الشعرية التي تتوافق مع ما ذهب إليه في أن سبب جر الاسم المعطوف على الاسم المنصوب، هو النية لأنه يكثر في كلام العرب دخول الباء على خبر ليس[١].

وعلى الرغم من ذهابه إلى تخطئة سيبويه: في قولهم (أنهم أجمعون ذاهبون)، يأتي بشواهد قرآنية تحت عنوان ما يلبس بالتوهم، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:٣) ويذهب إلى أن مثل هذا العطف عطف حقيقي تحقيقي على لفظ الجلالة المنصوب بأن، ولكنه خالف برفع الثاني لوجهين: أولهما تنزيه الله عن الشريك البته، وثانيهما تنزيه الرسول عن الاشتراك مع المشركين في حال النصب في براءة الله منهم[٢].

ويؤخذ عليه، أنه رفض مصطلح التوهم وجاء بمصطلح النية، وكلاهما يصفان نفس الحالة الإعرابية التي تتمثل في مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحركة الإعرابية، وأخذ بظاهر كلام سيبويه واعتبر أن تغليطه لقول العرب "إنهم أجمعون ذاهبون" من باب الغلط لا التوهم، على الرغم من أن كل من قبله من النحاة قالوا بأن الغلط هو التوهم، ومع ذلك جاء بتراكيب على هذه الحالة كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:٣) واعتبرها من باب العطف الحقيقي التحقيقي، الذي يؤتى به لأغراض بلاغية، وهذا ما ناقشه الباحث سابقاً وتوصل فيه إلى أن التركيب المتوهم بعد دخوله في اللغة تصبح له استخداماته المختلفة التي تعبر عن المعاني المختلفة.

أما ما يتعلق بالأمثلة التي أتى بها للدلالة على فكرته، فوجه التوهم فيها ضعيف، ما عدا قوله تعالى: :﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠) والذي ذهب فيه إلى أنه من العطف على الموضع لا من العطف على التوهم، والعطف على الموضع أحد أنواع العطف التي أنتجتها ظاهرة التوهم كما سنرى لاحقا في الموضع الذي

(١) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٦٦.
(٢) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان: ص٢٧١-٢٧٢.

سيناقش الباحث فيه دور ظاهرة التوهم في إنتاج نوع جديد من العطف وهو العطف على الموضع.

٤- الفريق الرابع:

يتمثل هذا الفريق بعبد الفتاح الحموز الذي تقوم فكرة كتابه على بيان طرائق النحاة التي اتبعوها في توجيه ما خرج من النصوص القرآنية على غير ما يقتضيه الوجه الظاهر المتبادر إلى الذهن[١]، فكتاب الحموز يتناول في عمومه تخريج الشاذ، وبهذا يعد التوهم عنده وجها من وجوه تأويل الشاذ، ولم يلتفت لدور المتكلم في هذه الظاهرة إلا فيما يصب في توجيه النص، ومع ذلك الحموز يعي أن ظاهرة التوهم أكبر من أن تُحصر في مسألة نحوية واحدة كالعطف على التوهم مثلا، ويطلق عليه مسمى (الحمل على المعنى) وهو أحد مظاهر التأويل النحوي عنده[٢]، ويشمل الحمل على المعنى عنده كلا من: التوهم والحمل على الموضع والتضمين والعوامل المعنوية والحمل على الحكاية[٣].

وجعل التوهم يندرج ضمن الحمل على المعنى. وتناول المسائل النحوية ولم يتعرض للمسائل الصرفية؛ لأن كتابه مختص في الجانب النحوي.

وانتهى بعد تتبعه لمواضع التوهم في القرآن إلى أنه يمكن جعل مظاهر الحمل على التوهم مقاساً عليها[٤].

(١) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز: ص٥.
(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز: ص١١٦٩، والتوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي: ص٢١.
(٣) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز: ص١١٦٥، ١١٦٧، ١٢٤٥، ١٢٦٣، ١٢٧٧.
(٤) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز: ص١١٧٠.

٥- الفريق الخامس:

يعدُّ صدام حمو من أهم المدافعين عن هذا الاتجاه فقد كتب رسالة في التوهم، وقسمها إلى فصلين يسبقهما تمهيد، وعالج في التمهيد المشكلة التي أثيرت حول وقوع التوهم في اللغة من عدمه، وكيف حمل المعربون بعض النصوص القرآنية على ذلك، وليبين فيه أن التوهم أوسع من أن يُحصر في باب العطف(١).

وتحدث في الفصل الأول عن توجيه الأسماء على التوهم، وتوجيه الأفعال على التوهم، وتوجيه الأدوات والحروف على التوهم، وتوجيه الأساليب على التوهم(٢)، وفي الفصل الثاني يتناول النصوص التي خُرجت بالعطف على التوهم في الأسماء والأفعال(٣).

وذهب في رسالته إلى أن التوهم ضرب من ضروب الإيجاز الذي يعمد إليه المتكلم للتعبير عن معانٍ غزيرة بعبارات قصيرة، مع مراعاة أمن اللبس. وهو خروج عن الكلام المعتاد يُقصد إليه لجلب انتباه المخاطب وتنشيط فكره(٤).

وبحثت سنية محمد حسن فيما ذهب إليه القدماء والمحدثون في موضوع التوهم في النحو، وتتبعت آراء القائلين به منهم حول المصطلح من حيث ماهيته ودلالته واستعمالهم له، وخضوعه للقياس من عدمه، وكذلك من حيث تطور مفهومه عبر المتقدمين من حيث تحديد دلالة المصطلح، والتصنيف والتقعيد، ومن حيث أقوال المتأخرين حولها وتناولهم لشواهدها باعتبارها مخرجاً إعرابياً أو ظاهرة لغوية. وذلك بهدف تحديد مفهوم التوهم، وبيان مواضعه في الإعراب. وكذلك توضيح رأي القدماء والمعاصرين القائلين بجواز الحمل على التوهم أو المعنى وعرض شواهدهم، وتناول دراسات المعاصرين وكيف وافقوا الأقدمين وفيما اختلفوا، ثم مناقشة تلك الآراء وتحليلها في منهج قائم على الاستقراء والتحليل والمقارنة(٥).

---

(١) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة: ص١٥.
(٢) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة: ص٢٥.
(٣) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة: ص١٣١.
(٤) الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة: ٢١٧.
(٥) التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٦٥.

وخلصت الباحثة في أهم نتائجها إلى أن التوهم هو أسلوب اعتمده علماء العربية في الوصول إلى المعاني من خلال تأويل الكلام خلافاً لما هو ظاهر وليس المقصود منه الخطأ، وتحديد مفهومه من قبل المعاصرين ساعد على بروز المصطلح دون خلطه مع المفاهيم الأخرى المشابهة[١].

وإلى أنَّ قدماء النحويين- ابتداء من الخليل (١٧٠هـ) - أشاروا إليه صراحةً أو ضمناً، واستعملوه إلى جانب مصطلحات أخرى للدلالة على الحمل على المعنى، و المواضيع التي ذكرت في التوهم كثيرة أبرزها العطف على التوهم، ومن المقارنة بين مناهج القدماء والمحدثين في تناول هذه المسألة يظهر تشابه بين الفريقين في بعض الأمور واختلاف أو استحداث في أخرى، ويتضح ذلك في ميل المعاصرين فيها بشكل عام إلى التحديد والتفصيل[٢].

(١) التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٦٥.
(٢) التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن: ص٢٦٥.

الفصل الثاني

التوهم في القضايا الصرفية

ويتضمن:

توهم الأصلي زائدا

توهم الزائد أصلا

التوهم في أصل الحرف المبدل

توهم قلب الحروف المتجاورة

توهم المهمل مستعملا

التوهم في الإفراد والتثنية والجمع

التوهم في التذكير والتأنيث

التوهم والقراءات القرآنية

بعض مظاهر التوهم الحديثة والمعاصرة

مدخل:

التوهم في مستويات اللغة:

باب التوهم واسعٌ، ولا يقتصر على جانب واحد من جوانب اللغة، حيث إنه يقع في مستويات اللغة المختلفة:

أولا– المستوى الصوتي:

يحدث التوهم في المستوى الصوتي؛ نتيجةً للتداخل الذهني الذي يكون في الغالب ناتجا عن إحلال خيار خاطئ مكان الخيار الصحيح والمستعمل، ومن ذلك قول بعض العرب: (ادْعِه) والأصل (ادْعُه)، والذي دعا إلى هذا التوهم أنهم توهموا أن العين مجزومة بالسكون (ادْعْه)، ولا يلتقي ساكنان في اللغة العربية، لذلك كسروا العين حتى لا يلتقي ساكنان فصارت (ادْعِه)، وهذه العملية التي قام بها المتكلم غير قياسية؛ لأن الجزم في الناقص لا يكون بالسكون، وإنما يكون بحذف حرف العلة، وهذا التوهم هو ما أنتج الاختلاف الصوتي بين (ادْعِه) والأصل (ادْعُه).

وهذا ما ورد عند سيبويه وقال في ذلك: "وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: إدعِهِ من دعوت؛ فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا رُدَّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط"(١).

ثانيا– المستوى الصرفي:

يحدث التوهم في المستوى الصرفي؛ نتيجة للتداخل الذهني، حيث تدخل كلمة أو صيغة في مدار كلمة أو صيغة أخرى بسبب هذا التداخل، ومن ذلك: جمع (مُصيبة) على (مصائب) توهما، والقياس جمعها على (مصاوب)، والذي أدى لهذا التوهم أن المتكلم أمام قاعدتين، الأولى: (فعيلة) جمعها (فعائل)، والثانية: (مفعلة) جمعها (مفاعل)، وتوهّم المتكلم أن

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٦٥.

وزن مصيبة هو (فعيلة) وجمعها على (فعائل)، مع أن وزنها (مفعلة) والأصل أن تُجمع على (مفاعل)[١]. وأنتج هذا التوهم شذوذا قاعدة صرفية جديدة تجيز جمع (مفعلة) على (فعائل).

ثالثا– المستوى النحوي:

يحدث التوهم في المستوى النحوي؛ نتيجةً لتداخل قاعدتين في ذهن المتكلم، وذلك لأن المتكلم يكون أمام خيارين لإنشاء الكلام فينشئ نصفه بالخيار الأول، وينشئ نصفه من الخيار الثاني، وهو نوع من التداخل الذي يحدث على مستوى الذهن. ومن ذلك قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

فكان زهير أمام خيارين، إما أن يقول: (لست مدركا، ولا سابقا)، وإما أن يقول: (لست بمدركٍ، ولا سابقٍ)؛ ولكنه قسم كلامه إلى قسمين، وأخذ بالخيار الأول في بدايته، ثم رجع إلى الخيار الثاني في نهايته.

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[٣].

وأنتج هذا التوهم قاعدة نحوية جديدة تجيز العطف بالمجرور على خبر ليس المنصوب.

وغالبا ما يتعلق التوهم في هذا المستوى بعلامة الإعراب وبمخالفتها لما ينبغي أن تكون عليه، ومما يسبب اختلاف العلامة الإعرابية المجاورة، وهي أن تتبع الكلمة جارتها في الإعراب والقياس يقتضي غير ذلك. ومثال ذلك: (هذا جحر ضبٍ خربٌ)، فالأصل والقياس أن يكون هذا التركيب (هذا جحرُ ضبٍ خربٌ) لأن (خرب) نعت لـ (الجحر) لا لـ (الضب)[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.
(٢)ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٢٩.
(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٦.

ومن الأسباب التي أدت لوجود هذا التوهم ثقل النطق في التركيب القياسي – هذا جحر ضبٍ خربٌ– ومما ساعد على سريان هذا التوهم اتفاق الكلمتين – ضب وخرب– في التعريف والتنكير والجنس والعدد[١].

رابعا– المستوى البلاغي:

قال ابن فارس: "من سنن العرب التوهم والإيهام، وهو أن يتوهم أحدهم شيئا، ثم يجعل ذلك كالحق، ومنه قولهم: (وقفت بالربع أسأله[٢]) وهو أكمل عقلا من أن يسأل رسما يعلم أنه لا يسمع ولا يعقل، لكنه تفجع لما رأى السكن قد رحلوا، وتوهم أنه يسأل الربع أين انتووا، وذلك كثيرٌ في أشعارهم"[٣].

وهذا من الإيهام، أو التوهم المقصود الذي يلجأ إليه القائل لغرض بلاغي معين مرتبط بالسياق أو المقام، ومن الأمثلة على ذلك التورية والتي يطلق عليها مسمى الإيهام أيضا[٤]، لما فيها من خفاء المراد وإيهام خلافه.

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٧.
(٢) يقصد ابن فارس هنا أن الشعراء يقفون على الأطلال ويخاطبونها، ومن ذلك قول زهير بن أبي سُلمى:
فلما عرفتُ الدارَ قُلتُ لِرَبعِها ... ألا أنعِم صباحا أيُها الربع واسلَمِ . ينظر: ديوان زهير بن أبي سُلمى ص ١٠٣.
(٣) الصاحبي، ابن فارس: ص٣٧٧ وما بعدها.
(٤) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط١٧، ٢٠٠٥م. ج٤، ص٥٩٥

التوهم في المستوى الصرفي:

تعددت أشكال التوهم عند الصرفيين، ومنها:

أولا- توهم الأصلي زائدا:

يحدث هذا التوهم في بنية الكلمة، ومن ذلك جمع (مفعلة) على (فعائل) توهما، والأصل والقياس أن تُجمع (مفعلة) على (مفاعل)؛ لأن الواو والياء إذا كانتا أصلين في المفرد لا تقلبا همزة في الجمع، وإنما تقلبان همزة في الجمع إذا كانتا زائدتين في المفرد[١]، ومن ذلك[٢]:

(صحيفة) الياء زائدة فيها؛ لأنها من (ص ح ف)، فتجمع على (صحائف)، ووزنهما (فعيلة) و(فعائل).

(قبيلة) الياء زائدة فيها؛ لأنها من(ق ب ل)، فتجمع على (قبائل)، ووزنهما (فعيلة) و(فعائل).

(مدينة) الياء زائدة فيها؛ لأنها من (م د ن) ، فتجمع على (مدائن)، ووزنهما (فعيلة) و(فعائل).

(شقيقة) الياء زائدة فيها؛ لأنها من (ش ق ق)، فتجمع على (شقائق)، ووزنهما (فعيلة) و(فعائل).

وحسب السابق يُجمع ما كان وزنه (فعيلة) على (فعائل)، وقس على ذلك.

ومما يجمع على (فعائل) لعدم أصالة حرف العلة فيه[٣]:

(رسالة) الألف زائدة فيها؛ لأنها من (ر س ل)، فتجمع على (رسائل).

(عجوز) الواو زائدة فيها؛ لأنها من (عجز) فتجمع على (عجائز).

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦، ج٣، ص٦١٠، معاني القرآن، الفراء: ج١، ٣٧٣-٣٧٤، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢، ص٣٢٠-٣٢١، سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ج٢، ص٩٥، تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف، عبد الرحمن اسماعيل، ط إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة. ص٣٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦، ج٣، ص٦١٠، معاني القرآن، الفراء: ج١، ٣٧٣-٣٧٤، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢، ص٣٢٠-٣٢١، سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج٢، ص٩٥، تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف، عبد الرحمن اسماعيل: ص٣٣٦.

(٣)ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦، ج٣، ص٦١٠، معاني القرآن، الفراء: ج١، ٣٧٣-٣٧٤، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢، ص٣٢٠-٣٢١، سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج٢، ص٩٥، تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف، عبد الرحمن اسماعيل: ص٣٣٦.

أما إذا كانت الواو والياء أصليتين في المفرد فلا تقلبا همزة في الجمع بعد ألف مفاعل وشبهه، ومن ذلك[١]:

(مصيبة[٢]) الواو فيها أصلية؛ لأنها من (ص و ب)، فتجمع على (مصاوب)، ووزنهما (مفعلة) و(مفاعل).

(معيشة) الياء فيها أصلية؛ لأنها من (ع ي ش)، فتجمع على (معايش)، ووزنهما (مفعلة) و(مفاعل).

(منارة) الواو فيها أصلية، لأنها من (ن و ر)، فتجمع على (مناور)، ووزنهما (مفعلة) و(مفاعل).

(معونة) الواو فيها أصلية، لأنها من (ع و ن)، فتجمع على (معاون)، ووزنهما (مفعلة) و(مفاعل).

وحسب السابق يجمع ما كان وزنه (مفعلة) على (مفاعل) وقس على ذلك، وبسبب التقارب اللفظي بين:(مصيبة ومعيشة ومنارة ومعونة) وبين:(صحيفة وقبيلة ومدينة وشقيقة)؛ التبس الأمر على المتكلم فتوهم الحرف الأصلي زائدا، وتوهم أن وزن (مصيبة ومعيشة ومنارة ومعونة) هو (فعيلة) وجمعها على (فعائل).

وهذا ما أكده سيبويه بقوله: "فأما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم ذلك أنهم توهموا أن (مصيبة): فعيلةٌ، وإنما هي مُفْعِلةٌ"[٣].

وبسبب هذا التوهم ظهرت مجموعة جديدة من الجموع وهي: (مصائب) و(معائش) و(منائر).

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦، ج٣، ص٦١٠، معاني القرآن، الفراء: ج١، ٣٧٣-٣٧٤، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢، ص٣٢٠-٣٢١، سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج٢، ص٩٥، تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف، عبد الرحمن اسماعيل: ص٣٣٦.

(٢) أصلها (مَصْوِبة) فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة فأبدلت ياء.

(٣)الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٥٦.

وعلى الرغم من تخطئة سيبويه لهذا الجمع وتخريجه على أنه من باب الغلط أو التوهم فإنه جمع مسموع عن العرب –لهجة من لهجاتهم– وباقٍ حتى يومنا هذا، باعتباره مظهرا من مظاهر التطور اللغوي.

بل هو أكثر شهرة من الجمع القياسي (مصاوب)، والسبب في ذلك يعود لكثرته في الاستعمال.

ويؤيد ذلك توهم بعضهم زيادة ياء معيشة، وجمعها على (معائش)، كما في قراءة نافع معائش بالهمز[١] في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف:١٠) مع أن جمع (معيشة) ذات الياء الأصلية يكون على (مفاعل).

ويعلل الفراء ذلك تعليلا يشبه تعليل سيبويه إلى حدٍ كبير، ويتضح ذلك من قوله: "ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها (فعيلة)"[٢].

ولقد أدرك الفراء أن التوهم خروج عن القياس المعروف عند النحاة، لكنه لم ينكر أنه نوع من أنواع التطور، فعلل وفسر به، وذكر بعض أمثلته ومن ذلك قوله: "ومثل معايش من الواو مما لا يهمز لو جمعت (معونة) قلت: (معاون)، أو (منارة) قلت: (مناور)، وذلك أن الواو ترجع إلى أصلها؛ لسكون الألف قبلها، وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعيلة)؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة) شبه بفعيل وهو (مفعل) وقد همزت العرب (مصائب) وواحدتها (مصيبة) شبهت بـ (فعيلة)؛ لكثرتها في الكلام"[٣].

وقوله: لكثرتها في الكلام إقرار منه بأن ما ينتج عن التوهم أو القياس الخاطئ، يحافظ على وجوده في قاموس اللغة وفي استعمالها بسبب كثرته وشهرته.

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م. ص٢٠٧، السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٠م. ص٢٧٧.

(٢) معاني القرآن، الفراء:ج١، ص٣٧٣.

(٣) معاني القرآن، الفراء:ج١، ص٢٧٣-٣٧٤.

وفي الاستعمال الحديث يكثر قولنا: (مصائر) جمعا لـ (مصير) و(مكائد) جمعا لـ (مكيدة) و(مضائق) جمعا لـ (مضيق)، والقاعدة المشهورة في مثل هذه الألفاظ أن تجمع بالياء لا بالهمزة، فيقال: (مصاير، مكايد، مضايق)؛ لأن الياء في هذه المفردات أصلية لا زائدة، وإنما تقلب همزة في الجمع الياء الزائدة، (كصحيفة) على (صحائف)، والواو الزائدة كـ (ركوبة) على (ركائب)، والألف الزائدة كـ (رسالة) على (رسائل)، ومع ذلك فقد سمع عن العرب (مصائب) التي خطأها سيبويه جمعا لـ (مصيبة)، كما سمع (منائر) جمعا لـ (منارة) مع أن الألف أصلية.

وكل هذا من مظاهر التطور اللغوي الذي نتج عن التوهم –القياس الخاطئ–، وكل المفردات السابقة كُتب لها البقاء والاستمرارية على أنها مظهر من مظاهر التعدد اللهجي.

وقد رأى مجمع اللغة العربية القاهري أن يسوي بين حروف المد الأصلية وحروف المد الزائدة، ونص قراره "ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة (مفاعل) بالمد الزائد في صيغة (فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين (مفاعل) قلبها همزة، سواء أكانت أصلها واو أو ياء، فيقال: (مكائد) و (مكايد)"[1].

والباحث يرى أن ما ذهب إليه المجمع هو عين الصواب، فالقواعد تُستنبط من مطرد كلام العرب، وهذه الألفاظ وأمثالها من الشائع في كلام العرب، والوارد عنهم منذ القدم، وإن كانت مُخالفة للقاعدة التي نص عليها القدماء، فإنها باقية ومشهورة في الاستعمال وهذا ما يجيز قبولها هي وما جاء على شاكلتها من المفردات، فظاهرة القياس الخاطئ كانت تقع بين العرب القدماء، وعدّ المحدثون ما نشأ من قياسهم الخاطئ شيئا مقبولا وسجل في كتب اللغة والمعاجم، وروي عنهم.

(١) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ص٥.

ثانيا- توهم الزائد أصلا:

هذه القاعدة عكس القاعدة السابقة، ومما يقع في باب توهم الزائد أصلا: جمع (مسيل) على (أمسلة ومُسل ومسلان)، فالأصل في (مسيل) أنها على (مفعل)، وأن الياء فيها أصلية والميم زائدة، وأنها تجمع على (مسايل)، ولكنهم توهموا أن الميم الزائدة أصلا في الكلمة، وأن وزن (مسيل) (فعيل)[١].

وهذا ما أكده الفراء بقوله: "جمعوا (مسيل الماء) على (أمسلة) شبه (بفعيل)، وهو (مُفْعِل)"[٢].

ونتج عن هذا التوهم ثلاثة جموع جديدة وهي: (أَمْسِلة ومُسُل ومُسْلان) قياسا على (رغيف) الذي يجمع على (أرغفة ورغف ورغفان)[٣].

وكُتب لهذه الجموع الجديدة البقاء والاستمرارية جنبا إلى جنب مع الجمع الأصلي (مسايل).

ولتتضح المسألة يعرض الباحث الآتي:

الفعل الرباعي المزيد على وزن (تفعلل):

دحرج (تدحرج) (تفعلل)

بعثر (تبعثر) (تفعلل)

عسعس (تعسعس) (تفعلل)

زلزل (تزلزل) (تفعلل)

الفعل الثلاثي المزيد على وزن (تفعَّل):

(علم) (تعلّم) (تفعّل)

---

(١) ينظر: العين، الفراهيدي: ج٧، ص ٢٦٧.
(٢) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص٣٧٤
(٣) ينظر: لسان العرب: لسان العرب، ابن منظور: فصل السين المهملة: ج١١، ص٣٥١.

(جمع) (تجمّع) (تفعّل)

(نصر) (تنصّر) (تفعّل)

(حسب) (تحسّب) (تفعّل)

قياسا على ما سابق كان من المفترض أن يأتي كل فعل ثلاثي مزيد على (تفعّل) كـ (درع) و(تدرّع)، ولكنه جاء على (تمدرع)؛ بسبب التقارب بين بنية الفعل (تمدرع) وبين الفعل (تدحرج)، وظن المتكلم أنه رباعي وأن ميمه أصلية، فظهر وزن جديد وهو (تمفعل) نتيجة معاملة الزائد معاملة الأصلي. وأصبح هذا الوزن من الأوزان التي تلحق بالفعل الرباعي المزيد. ومنه (تمندل) و(تمسكن) والأصل فيها (تندل) و(تسكن).

وذهب بعض الصرفيين إلى أن الميم في (تمسكن) أصلية، وأن وزنها (تفعلل) والسبب في ذلك يعود إلى إلحاقها أو قياسها على (تدحرج).

وحدث هذا التطور نتيجة للتوهم الذي أصاب الأصل الثلاثي (سكن)، إلى أن وصل إلى (تمسكن)، وتشابه الصياغة النطقية بين تدحرج وتمسكن أوهمت بأن وزن تمسكن هو (تفعلل) قياسا على تدحرج والصحيح أن قياس تمسكن هو (تمفعل).

وقيل في ذلك: "مُلْحق بتدحرج نَحْو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل"[1]، وعلى هذا تكون من المزيد الرباعي بزيادة التاء وأصالة الميم.

وهذا ما عده الصرفيون من باب التوهم أو الغلط، ومنهم ابن يعيش الذي قال: "وأما قولهم (تمسكن) إذا أظهر المسكنة، و(تمدرع) إذا لبس المدرعة و(تمندل) من المنديل، فهو قليل، من قبيل الغلط وليس بأصل"[2].

والأصل في ذلك أن يُقال (تسكن) و (تدرع) و (تندل).

---

(١) الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م. ص١٧.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، لبنان،-بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ص١٥٤.

وهذا ما ذهب إليه الرضي، ويتضح ذلك من قوله: "وفي عد النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضا، وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظنوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل ودار درهم، والقياس تدرع وتندل وتسكن"(١).

وهذا ما أكد عليه الجاربردي بقوله: "وأما قولهم تمسكن، وتمدرع، وتمندل، فشاذ من قبيل توهم الميم أصلاً"(٢).

والواضح أن السبب الذي أدى إلى التوهم في هذه الأفعال عند النحاة؛ هو التطور الذي لحق بها، مما جعلها تشابه الأفعال ذات الأصول الرباعية، فتوهم الصرفيون أنها منها وقاسوها عليها فصارت (تمسكن) على (تفعلل) بسبب القياس الخاطئ، والأصل أن تكون على (تمفعل)؛ لأن الميم هنا زائدة.

مما جعل هذا النوع من التوهم يعدُّ شكلا من أشكال التطور اللغوي الذي أصبح ظاهرة لهجية فيما بعد.

ومثله أيضا توهم بعضهم زيادة ميم (مَعَدّ) فذهب سيبويه إلى أن الميم أصل في الكلمة(٣)، ووافقه ابن يعيش(٤)، وابن مالك(٥). وهي عندهم على (فعل)، واشتقوا منها تمعدد.

وذهب قطرب إلى زيادتها وهي عنده على (مفعل)(٦).

وبدأ يشيع في استعمالات المعاصرين أفعالٌ مثل (تمركز)، وقد انسحب الخلاف عند القدماء على اللغويين المحدثين بين منكر وموافق، فذهب الغلاييني إلى أن هذه الأفعال تمنطق وتمسكن وتمدرع وتمذهب وتمشيخ ونحوها على وزن (تفعلل) لا (تمفعل)، فقال: "نحو تمنطق

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ص٦٨.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الجاربردي أحمد بن الحسين بن يوسف، تصحيح: حلمي عثمان، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م. ص٢٠٢.
(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٤، ص٣٠٨.
(٤) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ج٥، ص٣٣٤
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة. ج٤، ص ٢٠٥٩.
(٦)الزاهر، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، العراق –بغداد، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ج٢، ص١٣٤.

وتمسكن وتمدرع وتمندل وتمذهب وتمشيخ، فوزنها (تفعلل) لا (تمفعل) هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء"[١]، وذهب الحملاوي وعباس حسن إلى أنها توزن على (تمفعل)[٢].

وأفرد ممدوح خسارة بحثا مستقلا لجواز تقييس بناء (تمفعل)، وانتهى إلى أن هذه الأفعال –الاحتجاجي منها أو المولد– جاءت على بناء(تمفعل) بطريقة الاشتقاق من المشتق أو الاشتقاق المركب إن صحت التسمية لا من الجذر، وهذا شكل من أشكال الاشتقاق في العربية[٣].

وخلص إلى إمكانية تجويز صوغ أفعال على بناء (تمفعل) من الأسماء المبدوءة بميم زائدة على طريقة العرب في الاشتقاق من المشتق أو الاشتقاق، ولكن بشرطين[٤]:

الأول: أن يُدرس كل فعل على حدة عند شيوعه أو عند الضرورة المصطلحية، وألا يقر لمجرد الشيوع.

الثاني: أن يؤدي هذا البناء دلالة مغايرة لدلالات بناءي (تفعل) و(تفعلل) ونحوهما.

وقد وافقت لجنة الأصول في مجمع القاهرة على عد الحرف المتوهم حرفا أصليا، إذ جاء في قرارها: "رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون. ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر هذه الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول مما يستعمله المحدثون إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة"[٥].

---

(١) جامع الدروس العربية، الغلاييني، المطبعة العصرية، بيروت، ط١٢، ١٩٧٣م. ص٢٢٩.
(٢) انظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ضبط وتعليق: علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط٥، ٢٠٠٢م. ص٥٦، النحو الوافي، عباس حسن ج٣، ص٢٠٣.
(٣)مقاربة في الدرس الصرفي، بناء (تمفعل) وجواز تقييسه، د. ممدوح محمد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد:٨٨، ج٤. ص٩٢٦.
(٤)مقاربة في الدرس الصرفي، بناء (تمفعل) وجواز تقييسه، د. ممدوح محمد خسارة: ص٩٢٦.

(٥) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص٣٧

ثالثا- التوهم في أصل الحرف المُبدل:

تعددت أشكال التوهم في أصل الحرف المبدل، ومنها:

١- توهم الياء واوا:

أكثر ما يُعنى به هذا التوهم هو الإبدال بين الواو والياء، ومن هذه الصور إيثار بعض القبائل الياء على الواو، وإيثار غيرهم العكس.

ومن أشكال هذا التوهم قلب الألف التي أصلها ياء واوا، فيقال في تصغير (ناب) (نويب)، والأصل وما عليه أكثر العرب أن تُصغر على نُيَيْبٌ[١]؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء[٢]، وصغرت على (نويب)؛ لتوهمهم أن أصل الألف واو لأنه الأكثر، وقد يكون سبب هذا التوهم هو مقارنة (ناب) بـ(باب) الذي يصغر على بويب؛ للتشابه اللفظي بينهما، والفارق بينهما أن أصل الألف في باب واو وأصلها في ناب ياء.

ولقد بين سيبويه ذلك بقوله: "ومن العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم"[٣].

ويبرر شيخ النحاة هذا التوهم بكثرة الألف التي أصلها واو إذا كانت عينا، نحو: باب ودار، وعام وغيرها ويقول في ذلك: "وإن جاء اسمٌ نحو (النَّاب)، لا تدري أمن الياء هي أم من الواو، فحمله على الواو حتى يتبين لك من يقول في (ناب) (نويب)، حيث جعلوا أصل الألف واو؛ لأنه الأكثر في هذه الباب، وهو غلط منهم"[٤]؛ أي: أن العرب جنحت بسليقتها إلى الخفة عند تصغيرها ناب على نُوَيب، إذ رأت أن تتبع الواو ياءً أيسر لها من أن تتبع الياء ياءً، وهذا مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي أدى إلى وجود تصغير جديد لـ (ناب) موجود ومسموع ومعترف بوجوده كلهجة من لهجات العرب.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: فصل النون: ج١، ص٧٧٧.
(٢) لأننا نقول في جمعه (أنياب).
(٣)الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٤٦٢.
(٤) الكتاب، سيبويه: ج ٣، ص٤٦٢

ولما استعمل النحاة قواعدهم ووجدوا أن أصل ألف ناب ياء، ما يعني أن تصغير ناب نييب لا نويب ووجدوا بعض العرب لا يبالون بأصل الألف ولكنهم يتكلمون بما تمليه عليهم سليقتهم، فغلطوهم مع أن لغتهم هي الحُجّة.

والنحاة لم يفعلوا ذلك، حتى رأوا قواعدهم موافقة كلامَ أكثر العرب، ولو كانت نيتهم محاكمة كلام العرب بقواعدهم التي اخترعوها، وردِّهم قسرا إلى أسسهم التي وضعوها، لغضوا الطرف عما يخالفهم، ولما أخبرونا بما يناقض نحوهم وصرفهم، كما يفعل الخصم حيال حجج خصمه، ولكن لم يكن ذاك هدفهم، ولم يكن لهم غرض غير وصف كلام العرب واستنباط أحكامه لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وهذا أوضح وأشهر من أن يذكر.

٢- توهم الواو ياءً:

من صور التوهم في أصل الحرف المبدل توهم الواو ياءً، ومن ذلك: جمع عيد على أعياد: (عيد) أصلها (عِوْد)، ولكن الواو وقعت ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء وهذه العلة الموجبة للإعلال في المفرد غير موجودة في الجمع لذا جمعها (أعواد)، لكنها جمعت (أعياد) على توهم أصالة الياء في المفرد[١].

وفرقوا بذلك بينها وبين أعواد الخشب، كما قالوا في تصغيره: (عُييد)؛ ليفرقوا بينه وبين (العويد) تصغير (العُود)[٢].

وأمثال هذا اللفظ، كثير في العربية بنته العرب على هذا التأصيل؛ لأداء معانٍ جديدة في صيغ جديدة اقتضاها التطور، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تمحُّل ولا تكلّف ولا اقتسار[٣].

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٢، ص٦٤، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص ١٧٠

(٢) نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١م. ص١٤٢.

(٣) نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري: ص١٤٢

ومن ذلك جمع ريح على أرياح: (ريح) أصلها (رِوْح)، ولكن الواو وقعت ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء وهذه العلة الموجبة للإعلال في المفرد غير موجودة في الجمع لذا جمعها (أرواح)، لكنها جُمعت (أرياح) على توهم على توهم أصالة الياء في المفرد[١].

قال الليثُ في ذلك: "الريحُ ياؤها واو صُيرت ياء لانكسار ما قبلها، وجمعها رياح وأرواح"[٢].

وجاء في المصباح المنير:"الريح، تصغيرها رويحة، والجمع أرواح ورياح، وبعضهم يقول: أرياح بالياء على لفظ الواح وغلطه أبو حاتم، قال: وسألته عن ذلك فقال: ألا تراهم قالوا رياح بالياء على لفظ الواحد، فقلت: له إنما قالوا رياح بالياء للكسرة وهي غير موجودة في أرياح فسلم ذلك"[٣].

ومن ذلك جمع ثور على ثيرة: (ثور) تجمع على (ثوران) ولسكون الواو وانكسار ما قبلها؛ صار (ثيران)، وتجمع أيضا على (ثورة) وللشبه الموجود بين (ثيران) و(ثورة) فكلتاهما من مادة واحدة، وكلتاهما جمع لثور حملت (ثورة) عليها وقيل فيها(ثيرة)[٤].

٣- توهم التاء المبدلة من حرف العلة أصلا:

من صور توهم أصل الحرف المبدل توهم التاء المبدلة من حرف العلة أصلا، ومن ذلك قولهم في اتخذ يتخذ: تخذ يتخذ ، وفي اتقى يتقي: تقى يتقي، وفي اتجه يتجه: تجه يتجه.

حيث أدى التوهم أو القياس الخاطئ إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة، فإن بناء (اتبع) من (تبع) مثلا، أدى إلى توهم أن (اتخذ) مأخوذة من (تخذ) مع أنها من (أخذ)، وبذلك نشأت كلمة جديدة هي (تخذ). وهذا ما حدث مع تقى وتجه.

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٢، ص٦٤، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص ١٧٠.
(٢) العين، الفراهيدي: ج٣، ص ٢٩٢.
(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي: ج١، ص٢٤٢.
(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ج٣، ص١٣٨-١٣٩، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٦٩.

وبناء (قضى) من (يقضي) ، أدى إلى توهم أن (اتقى) مأخوذة من (تقى) مع أنها من (اتقى)، وبذلك نشأت كلمة جديدة هي (تقى).

وقد فطن إلى هذا الجوهري فقال: "والاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة، وإبدال الياء تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه: فَعِل يَفْعَل، قالو: تَخِذَ، يَتْخَذُ"(١).

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف:٧٧) حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تخذت)(٢).

ويسمي (براجشتراسر) هذا النوع من القياس ببناء الأبنية، ويتضح هذا من حديثه عن إبدال التاء من الواو في كلمة (تهمة) حيث يقول: "أبدلت الواو بالتاء، بواسطة بناء الأبنية، وذلك أن الافتعال من (وهم)، هو (اتّهم) بقلب الواو تاء بالتشابه، ثم إدغامها في تاء الافتعال، واتهم كـ(اتبع) في مظهرها، فظنوا انها من (تَهم)، كـ (تبع)، فاشتقوا منها كلمات عديدة، فاؤها التاء، منها التهمة"(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضا: التُّكلان والتكلة والتخمة والتُّجاه والتُّراث والتُّقوى والتُّحفة والتُّقاة.

٤- توهم غير المهموز مهموزا:

هو التوهم الذي يؤدي إلى همز غير المهموز، فالمتكلم في بعض الاستعمالات قد يتوهم أن مكانا ما من الكلمة كان مهموزا في الأصل، وأن الهمزة قد حذفت من كلمة ما في لهجة ما، كلهجات الحجازيين مثلا، فتقوم اللغة بإعادة الهمزة إليه، قياسا على بعض الصيغ التي تشبهها من حيث الشكل الصوتي، وكانت هذه الصيغ المقيس عليها مهموزة في الأصل(٤).

---

(١)الصحاح: (باب: أخذ) ج٢، ص٥٥٩.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ: ج٥، ص١٦٣.
(٣)التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، صححه وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م. ص٣٣.
(٤) ينظر: القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة: ص١٣٣.

ومن ذلك همز واو جونيّ في قولهم: قطا جؤنيّ، والأصل ألا تهمز هنا و "هو على توهم حركة الجيم ملقاة على الواو، فكأن الواو متحركة بالضم، وإذا كانت الواو مضمومة كان لك فيها الهمز وتركه في لغة ليست بتلك الفاشية"(١).

ومما توهموا فيه الهمزة، قولهم: "لبأت بالحج، وحلأت السويق، على توهم الهمز فيه لما رأوا قولهم: حلأته عن الماء، مهموزا"(٢).

وقولهم: "لبأت بالحج. قال: وكان ينبغي أن يقول: لبيت بالحج، ولكن العرب قد قالته بالهمز، وهو على غير القياس"(٣).

وقول امرأة: "رثأت زوجي بأبيات، تريد رثيته، و"هذا من المرأة على التوهم؛ لأنها رأتهم يقولون رثأت اللبن، فظنت أن المرثية منها"(٤).

ومن ذلك أيضًا: "هذه دأبّة، وهذه امرأة شأبّة"(٥)، بهمز الألف.

فهذه الكلمات ونظائرها مسها التطور، وأصبحت كلمات معترف بها في قاموس اللغة على أنها مظهر من مظاهر التعدد اللهجي.

وقد علل ابن جني لهمز هذه الكلمات وأمثالها بقوله: "وذلك لأنه كره اجتماع الساكنين فحرك الألف لالتقائهما ، فانقلبت همزة ، لأن الألف حرف ضعيف ، واسع المخرج ، لا يحتمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة"(٦).

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة: ٤) حيث قرأ أبو حية النميري: "(يؤقنون) بالهمزة، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه"(٧).

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: فصل الجيم: ج١٣، ص١٠٣.
(٢) لسان العرب، ابن منظور: فصل الحاء المهملة : ج١٤، ص١٩٢.
(٣) لسان العرب، ابن منظور: فصل اللام: ج١، ص٧٣٢.
(٤) لسان العرب، ابن منظور: فصل الراء: ج١، ص٨٣.
(٥) لسان العرب، ابن منظور: حرف الهمزة: ج١، ص٢٢.
(٦) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج١، ص٨٦ .
(٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج١، ص٤٣

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ ﴾ (ص: ٣٣) وقال الزمخشري: "من قرأ بـ (السؤق) فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق كما قيل: مؤسى"[١].

ولقد أدرك الشيخ المغربي مفهوم التوهم وأدرك أن التوهم استجابة بريئة لطبيعة المتكلم وفيه مجاراة للنفس على سجيتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة، لاسيما في العصر الذي لم تكن فيه القاعدة قد وضعت[٢].

وهو أبرز من نادى بجعل هذا النوع من التوهم قاعدة يبنى عليها، بعد جمعه لعدد من الكلمات التي تندرج ضمن القواعد السابقة– توهم الأصلي زائداً وتوهم الزائد أصلاً، والتوهم في أصل الحرف المبدل– ومن هذه الكلمات[٣]:

(منارة: منائر)

(عيد: أعياد)

(منطقة: تمنطق)

(مدرعة: تمدرع)

(مسكين: تمسكن)

(منديل: تمندل)

(مسلم: تمسلم)

(مذهب: تمذهب)

(مصير: أمصرة ومصران و مصارين)

(مسيل: مسل مسلان أمسيلة)

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٩٣

(٢) ينظر: التوهم أو القياس الخاطئ، محمد عبدو فلفل، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٥٩، ٢٠٠٠م. ص١٤٥

(٣) قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، عبد القادر المغربي: ص٥٣٩-٥٤٧

(مكان: أمكنة أمكن أماكن)

(حيلة: أحيل)

(تخمة: أتخمة الطعام)

(تهمة: أتهمه الحاكم)

(ساق: سؤق)

ومن المولد:

(مسخرة: تمسخر عليه)

(ملعون: تملعن)

(مشيخة: تمشيخ)

(سلطان: تسلطن)

(شيطان: تشيطن)

(منطاد: مناطيد)

(إشارة: أشر تأشيرا)

وكذا أضاف بعد تتبع

(ميسم: مياسم)

(زير: أزيار)

(مكحلة: تمكحل)

(مولى: تمولى)

(اتّقى: تقي يتقي تَقِ)

(اتخذ: تَخِذَ تَخَذا)

(زيّار: زيَّر البيطار الدابة)

(عيال: أعيل)

(قَيْل مخفف من قَيِّل كميت أصله قَيْوِل: أقيال)

(حيّز: تحيّز).

وعرض على المجمع خمس كلمات أخر يطلب إجازتها، هي :

(سيِّد: تسيَّد)

(رياضة: تريض)

(مختار: مخاتير)

(مسمار: تمسمر)

(مركز: تمركز)

وكلمتين يرى مخالفة سيبويه وابن جني في أمرهما، هما:

(صاغ: صيّاغ)

(فتى: فَتَوان)

رابعا- توهم قلب الحروف المتجاورة أو (القلب المكاني):

عُرفت هذه الظاهرة وشاعت بين النحاة القدماء، وألف فيها المحدثون، والقلب المكاني في الكلمة يكون بتقديم حرفٍ وتأخير آخر[١]. كما في "طمأن وطأمن"[٢]، و"جذب وجبذ، وجبذ، اضمحلّ الشيء وامضحلّ، أحجمت عن الأمر وأجحمت"[٣]، و"بخنداة وخبنداة، والمرزاب والمزراب، ومعيق وعميق، والصاعقة والصاقعة ومحت وحمت، وثنت ونثت، وبكبك وكبكب، والنكفة والنفكة"[٤]، وغير ذلك من الألفاظ.

والواقع أن ظاهرة القلب المكاني ظاهرة لغوية واضحة في اللغة العربية، ولا يصح إنكارها، ونحن نلحظها كل يوم في لغة الأطفال الذين لا يستطيعون نطق الألفاظ الكثيرة التي يسمعونها كل يوم، فيقلبون حروفها مكان بعضها الآخر، ونلحظها أيضا في لغة العامة، وأوضح مثال عليها كلمة مسرح التي تنطق كثيرا مرسح[٥]. للتخلص من صعوبة النطق.

وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير، عن طريق تقديم بعض أصوات الكلمة على بعضها لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي[٦].

فالإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيُبدِلُ مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، ولقد اعترف العلماء بكراهية التضعيف، ولعلهم يريدون بهذا أنه يحتاج إلى جهد عضلي[٧].

ولعل ما يمكن حمله على توخي السهولة في نطق بعض الأصوات ما نلحظه من قلب مكاني في بعض الألفاظ العربية في لغة بعض الأطفال كقولهم: (قَعْل) في (عَقْل) و (إجعاز) في (إعجاز)، فقدموا القاف، الحرف اللهوي على العين الحرف الحلقي في الكلمة الأولى؛ لأنه

(١) ينظر: ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص١٦
(٢) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٤٦٧
(٣) أدب الكاتب، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٤٩٢
(٤) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٣
(٥) ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ص١٤
(٦) ينظر: التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٥٧
(٧) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ص٢١٢.

أيسر في النطق في صدر الكلمة من العين، والقول نفسه في الكلمة الأخرى، فالجيم حرف شجري، والعين حرف حلقي، فتتابع الهمزة والعين، حرفي الحلق مستثقل عندهم، ولذلك فصلوا بينهما بالحرف الشجري[١].

وذكر علماؤنا القدماء أن بعض الكلمات المقلوبة مصدرها الوهم والخطأ، ولذلك ينكرون أن يكون في القرآن الكريم قلب مكاني من هذا النوع، وأنكر بعضهم أن يكون فيه قلب ما، لأنه إن صدر منهم شيء فمن باب العبث أو التهكم أو حال اضطرار، والقرآن منزه عن ذلك، ولعل القرآن وقراءاته يخلوان تماما من تلك الألفاظ المقلوبة التي مصدرها الخطأ أو النسيان أو الضرورة[٢].

ومما يمكن حمله على الخطأ والتوهم، قول العامة: "تجوز في تزوج، وجواز في زواج، ومرسح في مسرح، وأنارب في أرانب، ومعلقة في ملعقة، وتغشرم ومتغشرم في تغشمر ومتغشمر، ولخبط في خلبط، وجنزبيل في زنجبيل، وكرهباء في كهرباء، وأهبل في أبله، والزعل في العلز، والبرهجة في البهرجة، وإجعاز في إزعاج عند بعض الناس لجذب الانتباه. وسكم في سمك عند الأطفال الصغار"[٣].

ومن لحن العامة: "حطب زجل في جزل، ولطس الكتاب (محاه) في طلسه، ورنجس في نرجس، ونورق في رونق، ودأب في أدب، ودناية في ديانة، وتوفيض في تفويض، وإحجاف في إجحاف، ومأيوس في ميئوس"[٤].

ومما يمكن عده من ذلك بالإضافة إلى ما مر ما يطالعنا في اللهجات العامة المعاصرة من كلمات مقلوبة، ما دونه رمضان عبد التواب في كتابه (التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه)، ومن الألفاظ التي أوردها: "ورى في روى، واتلوى في التوى، وفحر في حفر، وفعص في فصع، وبعل في عبل (ضخم الجثة)، وبحلق المتطورة عن (محلق) في حملق، وخفس الأرض في خسفها، وعماويد في عواميد، وقماويس في قواميس، وجزاز في زجاج، وبرطمان في

(١) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٤٣
(٢) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٤٥
(٣) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٤، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٥٩
(٤) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٤، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٥٩

بطرمان، وجمزة في جزمة عند الأطفال الصغار، وفشارة في فراشة، وممسار في مسمار عند الأطفال الصغار أيضا، وكبزرة في كزبرة، ورعبون في عربون في نطق السوريين، وعنجة في نعجة، ودابر في رابد (مريد) في نطق السودانيين، ونول في لون، وسداج في سجادة، ولغوف في الغفوة في نطق أهل المغرب"[١].

ومما يحمل على التصحيف من هذه المسألة قولهم: القنطة في القطنة، حيث قالوا: "وقُطَّت القنطة، قُطَّت؛ أي: قُطِعَتْ، وأما القنطة فقال أبو موسى: لا نعرفها، قال ابن الأثير: وأظنه تصحيفا، إلا أن يكون أراد القطنة بتقديم الطاء، وهي هنة"[٢].

وتطالعنا بعض القراءات القرآنية المحمولة على القلب، ومن هذه القراءات قراءة ابن كثير: (ولا تأيسوا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّه﴾ (يوسف: ٨٧)، (تأيسوا) مقلوب (تيأسوا) فقدمت الهمزة (عين الكلمة) على الفاء، فصارت: تأيسوا، ثم خففت بقلبها ألفا[٣].

ومن قبيل ذلك قراءة الحسن: (من الصواقع)، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة: ١٩)، ذكر ابن خالويه أن الصواقع قلبُ الصواعق: من الصواقع بالقلب الحسن[٤]، وذهب الزمخشري إلى أن هاتين اللفظتين سواء في التصرف، وقيل أن الصواقع لغة تميم[٥].

ومن ذلك قول الشاعر:

ألم ترَ أن المجرمينَ أصابَهُم صواقِعُ لا بل هُنَ فوق الصواقِعِ[٦]

وذكر ابن منظور أن فيها ثلاث لغاتٍ: صاعقة، وصَعقة، وصاقِعة[٧].

---

(١) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٤، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب: ص٥٩- ٦٠
(٢) ظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: ص٧٥، لسان العرب، ابن منظور: فصل الكاف: ج٧، ص٣٨٦، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ج٤، ص١١٣
(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٦، ص٣١٥، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج١، ص٤٠٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، المطبعة الرحمانية، مصر، ص٦٥.
(٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه: ص٣
(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج١، ص٨٥
(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج١، ص١٣٧.
(٧) لسان العرب، ابن منظور: فصل الصاد المهملة: ج١٠،ص١٩٨.

خامسا- توهم المهمل مستعملا:

وهذا النوع من التوهم لا يكون إلا في التكسير والتحقير حيث يتفقان في أمور لكونهما من وادٍ واحد[١].

١- توهم المهمل مستعملا في باب التكسير:

هناك مفردات للاسم الثلاثي وردت لها جموع في العربية أدت الى كسر القياس فيها، مثل: (رهط وكهل وعزف)، فقالوا فيها : (أراهط وكُهّال و معازف)، على أن القياس فيها (أرهُط وكهول وأعزف)، فتوهم لها النحاة مفردات غير مستعملة كي يستقيم لهم قياسهم، وهذه المفردات المتوهمة هي (أرهَط في أراهط) و (كاهل في كهال) و (معزف في معازف) [٢].

واختلف النحاة في مفرد هذه الجموع ، أهو المستعمل أم المتوهم، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب[٣]:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن مفرد هذه الجموع التي كسر القياس فيها هو المنطوق به (أي: المستعمل) ، والجمع على غير القياس، فمثلا (مشابه) جمع لـ (شبه) على غير قياس.

الثاني: ذهب سيبويه إلى أن مفرد هذه الجموع هو المهمل (أي: المتوهم) وقد استغنى بجمعه القياسي عن جمع المنطوق به.

الثالث: ذهب ابن جني مذهبا وسطا في ذلك حيث قال: أن مفرد هذه الجموع هو المنطوق به (المستعمل) لكن بعد تحويله إلى صورة تجعله مفردا قياسيا للجمع الوارد.

وقالوا في جمع صدر: مصادر ، وعزف: معازف ، وفقر : مفاقر، وحسن: محاسن، وشبه: مشابه، وذكر : مذاكير، وعذر: معاذير ،وكذب : مكاذب ، فكل ذلك على توهم مفرد

(١) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١١
(٢) راجع المسألة بالتفصيل في: التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١١
(٣) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١٢

غيـر مسـتعمل وهـو مصـدر ومعـزف ، ومفقـر، ومحسـن، ومشـبه، ومـذكار ، ومعـذر، ومكذب[١]..... إلخ.

٢- توهم المهمل مستعملا في باب التحقير:

يقول أهل العربية التكسير والتحقير من واد واحد[٢]؛ وذلك لأنهما يتفقان في أمور كالحذف والتعويض وكسر القياس ..إلخ، مثل : (سفرجل)، حيث يقال في تكسيره : (سفارج) و(سفاريج)، وفي تصغيره: (سفيرج) و(سفيريج)، وذلك بحذف الخامس من المفرد، وجواز التعويض عنه بالياء قبل الآخر تكسيرا وتحقيرا، ومن ذلك قولهم : (ليال وأهالٍ) في جمع (ليلة وأهل)، على غير قياس، على توهم أن مفرديهما: (ليلاة و أهلاة). وقالوا : (مغيربان) و(رويجل) في تحقير مغرب ورجل، على توهم أن المكبر (مغربان) و(راجل) [٣]

غير أنهم اختلفوا فيما ورد من التحقير على هذا النحو على مذهبين:

الأول: مذهب الجمهور وهو أن ما جاء من الجموع على واحد مهمل، وله واحد مستعمل غير قياسي رُدّ في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في (محاسن) و(مشابه): (حسينات) و(شبيهات)، وفي العاقل حسينون وشبيهون[٤]، وقال أبو حيان: وجمع الكثرة إن كان له واحد مستعمل ليس على القياس نحو: (ملامح) واحدة (لمحة) ردّ الى واحده المستعمل، تقول: (لميحات)، وقياس ملاميح ملمحة[٥].

الثاني : ذهب أبو زيد إلى أنه يُرَدُّ الى المهمل القياسي، نحو: (محيسنون ومشيبهون)، و(محيسنات ومشيبهات)[٦].

(١) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١٥
(٢) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١٩
(٣) راجع المسألة بالتفصيل في: التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١٩
(٤) التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦١٩
(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان: ج١، ص٣٨٣
(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان: ج١، ص٣٨٣، التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٢٠

سادسا- التوهم في الإفراد والتثنية والجمع:

ويدخل في هذا النوع من التوهم: توهم الجمع مفردا، وتوهم المفرد جمعا، وتوهم المفرد من الجمع الذي يُفرّق بينه وبين واحده بالتاء، وتوهم غير المثنى مثنى:

١- توهم الجمع مفردا بسبب قياسه على لفظ مفرد:

ومن ذلك آنية وهي جمع إناء، وقد قاسها المتكلم على خابية وساقية فحسبها مفردة مثلهما ثم جمعها كجمعهما خوابي وسواقي وأواني[١].

ومن ذلك المصران وهو جمع مُصَير: واحد الأمعاء، وقد قاسه المتكلم على ثعبان ومفتاح وقرطاس فحسبه مفردا مثلها ثم جمعه كجمعها ثعابين ومفاتيح وقراطيس ومصارين[٢].

٢- توهم المفرد جمعا بسبب قياسه على لفظ مجموع:

وحدث هذا في بعض الكلمات الأعجمية المفردة التي نُقلت إلى اللغة العربية وتوافقت مع وزن من أوزان الجموع في العربية.

ومن ذلك: سراويل وهي، مفرد ولكنها لما جاءت على صيغة الجمع اشتق لها مفرد وهو سروال، وقروش وهي مفرد ولما دخلت العربية صادفت صيغة فعول وهي من صيغ الجمع الثلاثي كقرد قرود، ولذا اشتق لها مفرد على وزن فعل وهو القرش[٣].

(١) ينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٤
(٢) ينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٤
(٣) ينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٦

٣- توهم المفرد من الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء:

صئبان مفردها صؤابة، وظهر لها مفرد جديد متوهم وهو (صئبانة)؛ بسبب قياسها على الجمع الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء كتفاح تفاحة[١]، والصواب: صؤابة، وجمعها: صؤاب، وجمع الجمع: صئبان[٢].

وفسر أبو بكر الزبيدي(٣٧٩هـ) هذا الخطأ في القياس بقوله: "وإنما دخل عليهم لقولهم صئبان، فتوهموا أن واحده صئبانة، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء وغلطهم في هذا كغلطهم في الذبان"[٣].

٤- توهم غير المثنى مثنى بسبب قياسه على لفظ مثنى:

ومن ذلك ما جاء في المزهر بأن الفراء "كان يجيز كسر النون في شتان تشبيها بسيان وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي، فإن الغلط على ذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها"[٤].

فظن أن شتان مثنى لمشابهتها لسيان في النطق، وشتان مبنية على الفتح؛ لأنها اسم فعل. وسبب هذا التوهم هو دخول كلمة في مدار كلمة أخرى.

(١) ينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٥

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م. ص١٥٧.

(٣) لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م. ص٧٦

(٤) المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي: ج٢ ص٤٢٩. وينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٠-٣١.

سابعا- التوهم في التذكير والتأنيث:

علامات التأنيث في الأسماء هي: التاء والألف المقصورة والممدودة، وقد يكون المؤنث معنويا خاليا من علامات التأنيث كـ (سعاد)، والأوصاف الخاصة بالنساء لا تلحقها التاء: كـ (طالق) و(ثيب) و(حائض)، وينقسم التوهم في هذا الباب إلى قسمين:

١- توهم وجود علامة تأنيث في موضع لا تدخل فيه هذه العلامة:

ووزن فعول بمعنى فاعل من الأوزان التي لا تدخلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث(١)، ومما ورد عن العرب: عدوة لمؤنث العدو(٢)، وعجوزة لمؤنث العجوز(٣).

وحدث هذا التوهم لأن عجوز وعدو غير خاصة بالنساء، فقاسها المتكلم على طالب وطالبة مثلا، لعدم تمييزه بأنها من الأوزان التي لا تدخلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث.

فبدل دخولها ضمن مدارها الطبيعي الذي يقتضي عدم دخول التاء عليها، أدخلها في مدار آخر يقتضي وجود التاء؛ لتوهمه السابق.

وقد جمعت العربية المعاصرة مجموعة من الكلمات التي وقع فيها التطور اللغوي -بالنسبة للفصحى- في التذكير والتأنيث، وقام عبد العزيز مطر بجمع هذه الكلمات ورد ما حدث فيها من تطور للقياس الخاطئ -التوهم-.

ومن ذلك: "عروسة، وامرأة صبورة، وحقودة، وعجوزة، على حين أن المروي عن العرب: عروس، وصبور، وحقود، وعجوز"(٤).

---

(١) القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٨.
(٢) الصحاح: (باب: عدا) ج٦، ص٢٤١٩، وينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٨.
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.ج١، ص٢٢١، وينظر: القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص ٣٨
(٤) القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٤١

٢- توهم وضع علامة تأنيث مكان الأخرى:

وزن (فعلان) يؤنث على (فعلى) كسكران وسكرى، وشبعان وشبعى، وغضبان وغضبى و(سكران) و(سكرى) من الكلمات التي جاء مذكرها في اللغة على (فعلان) ومؤنثها على (فعلى)، وورد في مؤنث (سكران) على (سكرانة) عند قوم من بني أسد[١].

وسبب هذا التوهم أن المتكلم ظن أن سكران يؤنث بالتاء لا بالألف المقصورة؛ لأن اللهجات تميل للتفريق بين المذكر والمؤنث بالتاء.

ومن الكلمات التي وقعت تحت هذا البند من التوهم: سكرانة، وشبعانة، وغضبانة، وكسلانة[٢].

ثامنا- التوهم والقراءات القرآنية:

يمكن الاستفادة مما سبق في فض الجدل في مصطلح التوهم الذي أورده بعض العلماء في بعض القراءات القرآنية، فقد أثيرت هذه القضية كثيرا، ورفض هذا المصطلح من قبل أناس كُثر، لأن مصطلح التوهم لا يتناسب وجلال الآيات القرآنية.

والمصطلح كما وضح الباحث سابقا هو مظهر من مظاهر التطور اللغوي، الذي أدى إلى التعدد اللهجي، فيمكن حمل هذه القراءات التي وسمت بهذا اللفظ، على أنها قراءات احتوت على ألفاظ مسها قانون التطور اللغوي، فتغيرت عن أصولها الأولى وصارت بعد ذلك لهجة معترف بها تقف جنبا إلى جنب مع اللهجة التي تفرعت عنها.

ومن هذه القراءات القرآنية التي همزت ليس بمهموز على التوهم ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ (النور: ٣٥)، وقرأ: (دَرِّيءٌ)، مفتوحة الدال، مشددة الراء، مهموزة،

(١) إصلاح المنطق، يعقوب بن اسحاق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٤، د.ت. ص٣٥٨، القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٩
(٢) القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر: ص٣٩.

سعيد بن المسيب، ونصر بن علي، وأبو رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمرو بن فائد[١] ويمكن توجيهها على أن بعض المستويات الاستعمالية تميل إلى همز هذه الأنماط قياسا على الأنماط المهموزة الأصل، مثل جريء، وسويء، وغيرها[٢].

حيث تقوم بعض اللهجات الحضرية في الحجاز بإسقاط الهمزات من وسط الكلمة وآخرها، فكلمة (جريء) عندما تخفف همزتها، فإنها ستصبح (جري) فتقوم بعض اللهجات بتعويض المحذوف عن طريق التشديد، فتصير الكلمة بتشديد الياء الناتجة عن التخفيف، فإذا ما طرأت حاجة لاستعمال هذه الكلمة في المستوى الفصيح، فإن على المتكلم أن يراعي أن هذا المستوى الفصيح قد اتخذ الهمز شعارا له، ولهذا فإنه سيعيد الكلمة إلى أصلها المهموز وهو (جريء)[٣].

فإذا قام الناطق بهذه العملية، فإنه يعيد الكلمة إلى أصلها، ولكنه قد يقوم بقياس بعض الكلمات غير المهموزة في الأصل على هذه الكلمة؛ لأنها تشبهها قبل إعادتها إلى المستوى الفصيح المهموز، فيهمزها قياسا عليها، وذلك كهذه الكلمة سويّ التي تشبه جريّ، فإذا كان (جريّ) العامية ستعود إلى (جريء) في الفصحى، فلا بأس من حمل (سوي) عليها، وإن كانت ليست مهموزة في الأصل، وهذه العملية التلقائية تؤدي إلى نشوء أنماط جديدة، ولكنها مهموزة، خلافا للأصل غير المهموز[٤].

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ﴾ (الفتح:٢٩)، بهمز سوقه[٥]، وفي قوله تعالى: ﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ (فصلت:٣٩)، بهمز ربت[٦]. وفي قوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ (النمل:٤٤)، بهمز ساقيها[٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة:٧)، بهمز الألف[٨].

---

(١) المحتسب، ابن جني: ج٢، ص١١٠.
(٢) القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة: ص١٣٣
(٣) القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة: ص١٣٣.
(٤) القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة: ص١٣٣.
(٥) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ. ص٣٣٠.
(٦) المبسوط في القراءات العشر، النيسابوريّ: ص٣٠٥.
(٧) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه : ص٢٧٢.
(٨) المحتسب، ابن جني: ج١، ص٤٦.

ومن القراءات التي وجهت على التوهم قراءة ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف:٧٧)، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو تخذت[١].

ولقد وضح ذلك الجوهري بقوله: "الاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة، وإبدال الياء تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه: فَعِل يَفْعَل، قالو: تَخِذَ، يَتْخَذُ"[٢].

وقراءة معايش بالهمز فقد قرأها نافع بالهمز[٣]: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف ١٠)، مع أن جمع (معيشة) ذات الياء الأصلية يكون على (مفاعل).

ويعلل الفراء ذلك تعليلا يشبه تعليل سيبويه إلى حدٍ كبير، حيث يقول: "ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها (فعيلة)"[٤].

وقراءة (الشياطون)[٥] في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء:٢١٠) حيث حيث إنهم توهموا أنه جمع التصحيح نحو (الزيدون) وهو ليس منه.

والذي يراه الباحث أنَّ كل القراءات السابقة وغيرها من القراءات التي وقعت في باب التوهم، يمكن تخريجها على أنها قراءات خضعت مفرداتها لقانون التطور اللغوي، وشاعت في الاستعمال إلى أن صارت كلمات معترف بها على أنها لهجة من لهجات العرب، وبهذا ينتفي التوهم الذي معناه الظن عن هذه الآيات وغيرها.

(١) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ: ج٥، ص١٦٣.
(٢) الصحاح: (باب: أخذ) ج٢ ص٥٥٩.
(٣) المبسوط في القراءات العشر، النيسابوريّ : ص٢٠٧.
(٤) معاني القرآن، الفراء: ص٣٧٣.
(٥) المحتسب، ابن جني: ج٢ص١٣٣.

تاسعا- بعض مظاهر التوهم الحديثة والمعاصرة:

للتوهم أثر كبير في تطور الصيغ والدلالة في بعض الأحيان، ومن ذلك تخطئة بعض كتب تصحيح اللغوي حديثا جمع (مدير) في الاستعمال الشائع على (مدراء) ويرى أن الصحيح هو جمع السلامة (مديرون) فقط؛ لأن من شروط جمع الصفة على (فعلا) أن تكون صفة لمذكر عاقل على صيغة (فعيل) بمعنى (فاعل)، صحيحة اللام، غير مضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم كـ (نبيه) و (نبهاء) و (لئيم) و (لؤماء)، ولفظ (مدير) هو على صيغة (مفعل) لا على (فعيل)[١].

وجمع مدير على (مدراء) هو توهم أن ياء (مدير) زائدة فجمعت الكلمة كما يجمع (كريم) على (كرماء) و ظريف على (ظرفاء).

ومن أمثلة التوهم المعاصرة التي بدأت تفرض نفسها على الساحة اللغوية، ما ذكرته ليلى السبعان من أمثلة، منها[٢]:

١- جمع كلمة (دير) على (أديرة)، والصحيح أنها تُجمع على (أديار)، حيث قال الرضي: "اعلم أَن ما كان على فِعْل فإنه يجمع في القلة على أَفْعَال[٣]"، وجمعت هنا على (أفعلة) توهما.

٢- وجمع كلمة آنسة على (آنسات)، والصحيح أنها تُجمع على (أوانس)، فوزن فاعل إذا كان للمؤنث فإنه يجمع على (فواعل)، قال سيبويه: "وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فواعل وذلك قولك: ضاربة ضوارب، وقواتل، وخوارج"[٤] وجُمعت هنا على (فاعلات) توهما.

٣- وجمع كلمة (مدير) على (مدراء)، والصحيح أنها تُجمع على (مديرون)؛ لأنها جمع مذكر سالم، وجمعت هنا على أنها جمع تكسير توهما.

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م. ص٩٣.
(٢) ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل(٢)، ليلى السبعان، مجلة البيان، العدد: ٤٧٨، ٢٠١٠م. ص٢٠-٢١.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ج٢، ص٩٣.
(٤) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٦٣٢-٦٣٣.

٤- وجمع كلمة إطار على إطارات، والصحيح أن كلمة إطار على وزن فعال تُجمع على أُطر.

٥- جمع مصل على أمصال والصواب أمصل.

وأَتْبَعَتْ هذه الأمثلة بعدد لا بأس به من الأمثلة.

الفصل الثالث

التوهم في القضايا النحوية

ويتضمن:

أولا– التوهم في التوابع، وينقسم إلى:

أ– توهم سببه سبق الذهن، ويشتمل على:

- التوهم في باب العطف
- التوهم في باب التوكيد
- التوهم في باب النعت
- التوهم في باب البدل

ب–توهم سببه سبق اللسان، ويشتمل على:

- الجر على الجوار
- بدل الغلط والنسيان

ثانيا– التوهم في المنصوبات، ويشتمل على:

- التوهم في المفعول المطلق
- التوهم في المفعول معه
- التوهم في الحال
- التوهم في التمييز
- التوهم في الاستثناء
- نصب الفعل المضارع على توهم وجود أن
- التوهم في لا النافية للجنس

ثالثا– التوهم في مسائل متفرقة، ويشتمل على:

- منع بعض الكلمات من الصرف على التوهم
- صرف بعض الكلمات الممنوعة من الصرف على التوهم
- معاملة جمع المؤنث السالم معاملة المفرد على التوهم
- معاملة جمع التكسير المنتهي بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم على التوهم
- معاملة الفعل المعتل معاملة الفعل الصحيح على التوهم
- معاملة المضاف معاملة المضاف إليه من حيث التذكير والتأنيث
- معاملة (أما) معاملة (أو) على التوهم
- دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود إن
- إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم
- تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر

تقديم:

يحدث التوهم في المستوى النحوي نتيجةً لتداخل قاعدتين في ذهن المتكلم، وغالبا ما يتعلق التوهم بمخالفة المطابقة النحوية.

والمطابقة في اللغة: الموافقة، و"طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد"[١]

والمطابقة في الاصطلاح: "هي التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم؛ لوجود علاقة بينهما، فالحكم كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والعلاقة كالتبعية والإسناد، وكون أحدهما حالا من صاحبه"[٢].

أو هي: "اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة تجعل بينها اتصالاً وتماسكًا، بحيث يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بين وحداته اللغوية تنافر"[٣].

وتبدو أهمية المطابقة النحوية في تقوية الصلة بين أجزاء التركيب في الجملة الواحدة، لا سيما بين المتطابقين، حيث إنها تكون قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وقد تكون المطابقة قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال[٤].

وتكون مجالات التطابق في: التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي الحالة الإعرابية، وفي التعريف والتنكير.

وقد تختل المطابقة بين جزأين الأصل فيهما المطابقة، وقد علل النحاة هذه المخالفة بعدة تأويلات، ما يعنينا منها تأويلهم لها بالتوهم.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: فصل الطاء المهملة: ج١٠، ص٢٠٩.
(٢) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، نجلاء محمد نور، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى. ص١٢
(٣) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، طه الجندي، (رسالة دكتوراه)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. (المقدمة)
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م. ص٢١٣

والتوهم –كما أشار الباحث سابقا– نوع من أنواع التداخل الذهني يُصيب المتكلم فيخرج الكلام عن وجهه القياسي الذي يقتضيه؛ بسبب سبق الذهن أو اللسان إلى إدخال الكلام في قاعدة غير القاعدة المقيسة، لتشابه الكلام – مفردا أو مركبا– مع كلام آخر والتباسه معه في الذهن، وتؤدي هذه الحالة من الوهم إلى إنتاج نمط جديد من أنماط الكلام، يخالف الوجه القياسي ويشابه الوجه الذي سبق إليه الذهن أو اللسان، فيحكم على هذا النمط الجديد بأنه متوهم(١).

وينقسم التوهم النحوي إلى قسمين، وهما:

أ– توهم بسبب سبق الذهن، ويتفرع إلى:

١– توهم العامل المعدوم موجودا(٢)، ومنه: (ليس زيدٌ قائما ولا قاعدٍ)، بخفض (قاعدٍ) على توهم دخول الباء في خبر ليس.

٢– توهم العامل الموجود معدوما(٣)، ومنه: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، برفع (زيدٌ) على توهم عدم وجود (إنّ).

٣– توهم وجود عامل آخر مكان العامل الموجود، أو تركيب مكان تركيب بسبب تقاربهما في المعنى، ومنه: "(قام القوم غير زيد وعمرا)، بنصب (عمرا)؛ لأن(غير زيد) في موضع (إلا) زيدا ومعناه"(٤)؛أي: على توهم أن (إلا) داخلة على المعطوف عليه وهو (زيد)، فعطف على هذا التوهم.

ب– توهم بسبب سبق اللسان:

ويدخل في ذلك ظاهرة القلب المكاني وظاهرة الجر على الجوار، وبدل الغلط، وغيرها من الأنماط التي سبق فيها اللسان فأدى إلى وجود استعمال مُتَوَهَّم مخالف للاستعمال القياسي.

---

(١) راجع ص ٢٢ من هذه الدراسة.
(٢) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد أحمد رشوان: ص٢٥٧
(٣) ينظر: قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد أحمد رشوان: ص٢٥٧
(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠-٦٢١

ولقد أسهمت ظاهرة التوهم في وجود قواعد نحوية جديدة لا توافق القواعد المقيسة والشائعة في اللغة، وبقيت هذه القواعد –غير المقيسة– تقف جنبا إلى جنب مع القواعد المقيسة؛ لتفسير كل ما يشذ في اللغة عن القاعدة المقيسة.

وسيبين الباحث أثر هذه الظاهرة في إنتاج القواعد النحوية في التوابع، وفي المنصوبات، وفي بعض المسائل المتفرقة.

أولا– التوهم في التوابع:

أكثر ما يقع التوهم في باب التوابع، ولقد أحدث هذا التوهم مجموعة جديدة من القواعد الجديدة في هذا الباب، وهذه القواعد تكاد تنحصر في شكلين من أشكال التوهم وهما: توهم سببه سبق الذهن، وتوهم سببه سبق اللسان.

أولا– توهم سببه سبق الذهن:

ويحدث هذا التوهم على مستوى الذهن، ويدخل فيه: التوهم في باب العطف، والتوهم في بابا التوكيد، والتوهم في باب النعت، والتوهم في باب البدل.

١– التوهم في باب العطف:

الأصل في العطف أن يكون على اللفظ، وهو القياس، كقولنا: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) بخفض (قاعدٍ) عطفا على (قائمٍ) وشرط هذا العطف إمكان توجه العامل إلى المعطوف، وعلى هذا لا يجوز قولنا: (ما جاءني من امرأة ولا زيدٍ) لعدم إمكان توجه العامل

إلى المعطوف. لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، فيقال: (ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ)[1].

وأغلب شواهد اللغة جاءت على هذا الأصل، وعليه ؛ امتنع عطف المرفوع على المنصوب والمجرور، والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب.

إلا أنه جاء في القرآن الكريم والشعر العربي ما يخرج عن هذا الأصل، والشواهد كثيرة على ذلك، فما هو السبب الذي أدى إلى ظهور هذه الأمثلة المخالفة للقاعدة الأصل؟

لعل التوهم أهم أسباب الخروج عن الأصل حيث أدى التوهم إلى عطف اللفظ على ما هو مُخالف له في الحركة الإعرابية، وساعد هذا التوهم في وجود أنواع جديدة من العطف – وصارت بعد فترة من الزمن جزءا من اللغة–، وبعد أن قام الباحث بحصر الحالات التي تخالف العطف القياسي وجد أنها ثلاثة أنواع: عطف على توهم العامل المحذوف موجودا، وعطف على توهم العامل الموجود محذوفا، وعطف على توهم وجود عامل آخر مكان العامل الموجود؛ لتقاربهما في المعنى.

ومثال ذلك:

١– عطف على توهم العامل المعدوم موجودا: (ليس زيدٌ قائما ولا قاعدٍ) جُرت (قاعد) على توهم وجود الباء في خبر ليس (قائما)، والتقدير: (ليس زيدٌ قائمٍ ولا قاعدٍ)، وهذا النوع من العطف هو ما يُسمى في عُرف النحاة بالعطف على التوهم.

٢– عطف على توهم العامل الموجود محذوفا: (ليس زيد بقائم ولا قاعدا) نُصبت (قاعدا) على توهم حذف الباء من خبر ليس (قائم)، والتقدير: (ليس زيدٌ قائما ولا قاعدا)، وهذا النوع من العطف هو ما يُسمى في عُرف النحاة بالعطف على الموضع.

(١) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٥

٣- عطف على توهم البدل لتقارب المعنى: (قام القوم غير زيد وعمرا) بنصب (عمرا)؛ لأن(غير زيد) في موضع (إلا) زيدا ومعناه[١]؛ أي: على توهم أن (إلا) داخلة على المعطوف عليه وهو (زيد) فعطف على هذا التوهم.

ولقد ناقش العلماء هذه الحالات الثلاث ضمن مسميات مختلفة منها: العطف على التوهم، والعطف على الموضع، والعطف على المعنى، واختلطت هذه المسميات ببعضها البعض، حتى أُطلقت المصطلحات الثلاثة على المسألة الواحدة في بعض الأحيان[٢].

وأطلق بعض العلماء مصطلح العطف على المعنى وجعلوه يشتمل العطف على التوهم، والعطف على الموضع، والعطف على المعنى جزء يسير من ظاهرة الحمل على المعنى، أو الحمل على التوهم، وهي ظاهرة واسعة أشارت إليها كثير من المصادر اللغوية[٣].

ونظرا لتداخل هذه الأقسام في باب العطف، حدد العلماء معنى دقيقا لكل من العطف على التوهم والعطف على الموضع.

فالعطف على الموضع: "هو أن تعطف لفظة على الموضع الأصلي المفترض المعطوف عليه قبل دخول العامل، أي أنه عطف على أصل مقدر"[٤].

أما العطف على التوهم فهو: "عطف قائم على التخيل أو الظن، يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهما؛ لوجود عامل متوهم"[٥] ، و"يكون اللفظ المعطوف مخالفا للمعطوف عليه في الحركة الإعرابية؛ لتوهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابية للمعطوف"[٦].

وعليه يكون العطف على التوهم بتقدير العامل، والعطف على الموضع يكون بحذف العامل .

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠-٦٢١

(٢) استخدم سيبويه المصطلحات الثلاثة (الموضع، المعنى، التوهم) ليوضح سبب عطف المرفوع على المنصوب في بيت الأعشى: (إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل). الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥٠-٥١.

(٣) ينظر: العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء: ص٣٣٢

(٤) العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء: ص٣٣٢

(٥) العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء: ص٣٣٢

(٦) العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء: ص٣٣٢

أو بصيغة أخرى: العامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود والعامل في العطف على الموضع موجود وأثره غير موجود .

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، بقوله: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"[١].

ولقد تداخل هذان النوعان مع بعضهما البعض بشكل كبير، وخلط النحاة بينهما من بداية التأليف النحوي فاستخدم المبرد[٢] وابن السراج[٣] العطف على المعنى وأرادا به العطف على الموضع، واستعمال العطف على المعنى بمعنى العطف على التوهم هو الأكثر شيوعا عند القدماء وهذا ما يطالعنا عند الزجاج[٤] وابن جني[٥] وابن هشام[٦]،وغيرهم.

ولهذا الخلط في المصطلح؛ حاول الباحث التفريق بين هذه المصطلحات الثلاثة: (العطف على المعنى، والعطف على التوهم، والعطف على الموضع).

وتَوَصَلَ إلى أن العطف على المعنى: نوع من أنواع التوهم الذي يُراعي فكرة المعنى، ولا يُعنى بفكرة العامل، أما العطف على التوهم والعطف على الموضع فيقومان في أساسهما على فكرة العامل، فالعطف على التوهم يقوم على فكرة توهم العامل المعدوم موجودا، والعطف على الموضع يقوم على فكرة توهم حذف العامل الموجود.

وبعد هذا التفريق لا يجد الباحث غرابةً في تخريج المثال الواحد على العطف على المعنى، وتخريجه على العطف على التوهم أو الموضع؛ لأنه العطف على المعنى يعتمد على نوع مختلف من التأويل، ولتتضح الصورة يسوق الباحث ما حدث أثناء مناقشة الخليل لبيت الأعشى:

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج١٠، ص١٨٥ .
(٢) المقتضب، المبرد: ج٣، ص٢٨١
(٣) الأصول في النحو، ابن السراج: ج٢، ص٦٥
(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٥، ص١١١
(٥) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٢٥
(٦) - مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٤

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا ... أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل [1]

حيث جعل المعنى سببا لتبرير اختلاف الحركة الإعرابية فرفع (تنزلون) حملا على معنى (إن تركبوا) لأن معناه ومعنى (أتركبون) متقارب، وكأنه قال: أتركبون؟ فذلك عادتنا أو تنزلون؟ فنحن كذلك، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[2]. وعلى هذا المعنى أجاز عطف المرفوع على المنصوب.

وخرّج العلماء المثال السابق على الحمل على الموضع، حيث قالوا أن سبب رفع المعطوف (تنزلون) هو توهم حذف العامل (إن) في المعطوف عليه (إن تركبوا)، أو إرجاع المعطوف عليه إلى أصله قبل دخول (إن) عليه[3].

فالتخريج الأول يعتمد على فكرة المعنى، والتخريج الثاني يعتمد على فكرة العامل.

وحمله يونس بن على القطع، والتقدير عنده أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، والأول أصح في المعنى والنظم، والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ[4].

أنواع العطف الناتجة بسبب التوهم:

أسهم التوهم في وجود ثلاثة أنواع من العطف: العطف على التوهم بتقدير عامل معدوم، والعطف على الموضع بحذف عامل موجود، والعطف على المعنى بتوهم البدل؛ لتقارب المعنى، بالإضافة إلى قاعدة رابعة تقوم على قطع المعطوف عن المعطوف عليه، على اعتبار أن الكلام انتهى وأننا بدأنا في كلام جديد، وهي من اختيار يونس بن حبيب.

ويندرج تحت هذه الأنواع عدد من القواعد الفرعية التي سيبينها الباحث أثناء حديثه عن كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة.

---

(١) ديوان الأعشى: ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥١، تحصيل عين الذهب، من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيرت، ط٢، ١٩٩٤م. ص٤٠٣، أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد:٣٨٧، ١٩٩٨م. ص٦٥.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م. ج٣، ٨٢.
(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ص٤٠٣، أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني: ص٦٥.

أولا- العطف على المعنى: (العطف الذي يقوم على توهم البدل لتقارب المعنى)

إن اللفظ هو الذي يؤدي المعنى ويبلغه، وعلى مقدار طاقة اللفظ في الأداء يشرق المعنى وتبرز محاسنه، هذا هو الأساس، ولكن يحدث في بعض الأحيان- نتيجة إقدام العرب على التصرف الواسع في لغتهم وهو ما سماه ابن جني شجاعة العربية- أن يقع شيء من التجاوز في بناء الكلام فيذهب اللفظ في اتجاه ويذهب المعنى في اتجاه آخر، يتخالفان ثم لا يضير ذلك الاختلاف – أو الاختلال- المعنى في شيء، هذا ما سماه العلماء: (الحمل على المعنى)[١]. والعطف على المعنى أحد أشكال هذا الحمل، ويدخل فيه:

١- توهم الرفع في المعطوف عليه، ومن أشكاله:

- عطف مرفوع على منصوب:

من صور هذا العطف قول الخليل في تعقيبه على بيت الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل [٢]

حيث قال: "الكلام هاهنا يكون على قوله: يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعه ما لو قال فيه أتركبون؟ لم ينقض المعنى، صار بمنزلة (ولا سابقٍ شيئا)" [٣].

فالخليل أجاز الخليل عطف (تنزلون) وهو مرفوع على (إن تركبوا) وهو مجزوم؛ لأن المعنى متقارب؛ أي: إنه تفسير على المعنى، أو على التأويل.

وهذا ما أكده الأعلم الشنتمري في شرحه لشاهد سيبويه هذا بقوله: "الشاهد في رفع (تنزلون) حملا على معنى (إن تركبوا) لأن معناه ومعنى (أتركبون) متقارب، وكأنه قال:

---

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٢٥، أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني: ص٦٥.
(٢) ديوان الأعشى: ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٥١، وينظر: أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني: ص٦٥.

أتركبون؟ فذلك عادتنا او تنزلون؟ فنحن كذلك. هذا مذهب الخليل وسيبويه، وحمله يونس على القطع، والتقدير عنده أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، والأول أصح في المعنى والنظم، والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ"[١].

٢- **توهم الجزم في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف مجزوم على منصوب:

ومن صور ذلك قراءة أكنْ بالجزم[٢] في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠)، ويقول ابن هشام في ذلك: "فإن معنى لولا أخرتني فأصدقَ ومعنى إن أخرتني أصدقْ واحد"[٣].

وذهب السيرافي والفارسي أنه من باب العطف على موضع أصدقَ[٤].

- عطف مجزوم على مرفوع:

يدخل في هذا النوع من العطف قراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (يوسف: ٩٠) بإثبات الياء في (يتقي)[٥] وجزم (يصبر)، فزعم الفارسي أن (من) موصولة فلهذا ثبتت ياء (يتقي)، وأنها ضُمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم (يصبرْ) على توهم معنى (مَنْ)[٦].

---

(١) تحصيل عين الذهب: ص٤٠٣، وينظر: أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني: ص٦٥.
(٢) قرأ أبو عمرو وحده: وأكون، وقرأ الباقون: وأكن بغير واو، ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ج٦، ص٢٩٣.
(٣) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠
(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق. ج١، ص٢١٨، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج١، ص٥٨ ، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١٩٨.
(٦) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢١

ومما يدخل فيه – أيضا – قراءة زيد بن علي: (ومَن يَعشُو) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (الزخرف: ٣٦) بإثبات الواو في (يعشو)[١].

وأدى هذا التوهم لظهور قاعدة نحوية جديدة تجيز جزم الفعل المعطوف على فعل مرفوع على توهم أن (من) الموصولة (من) الشرطية.

حيث خرّج بعضُ العلماء هذه الأمثلة على أنها من باب توهم تقدم اسم شرط، وهذا المتقدم هو الذي جزم يصبر[٢].

جزم يصبر[٣]، وقال أبو حيان على في ذلك: "ولا دليل في هذه القراءة على إثبات هذا الحكم لتقدير الجزم في الياء؛ لأنه لا يتعين (يتقي) هنا أن يكون مجزوما لعطف (ويصبرْ) المجزوم عليها؛ لأنه يحتمل أن تكون (من) موصولة و(يتقي) مرفوع وهو صلتها، ويكون (ويصبرْ) معطوفا على التوهم. لا على مجزوم في اللفظ، فكأنه توهم أنه تقدم اسم شرط، وجزم به، وعطف على مجزوم"[٤].

٣- **توهم النصب في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف منصوب على مجرور:

من صور هذا النوع قولهم: "(قام القوم غير زيد وعمرا) بنصب (عمرا)؛ لأن(غير زيد) في موضع (إلا) زيدا ومعناه"[٥]؛ أي: على توهم أن (إلا) داخلة على المعطوف عليه وهو (زيد) (زيد) فعطف على هذا التوهم.

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٩، ص٣٧٣، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٢٥٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ج١، ص٢١٨.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ج١، ص٢١٨.
(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ج١، ص٢١٨
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠-٦٢١

وهذا المثال مما ورد فيه وجهان إحداهما العطف على التوهم والآخر العطف على الموضع، حيث يرى ابن هشان أنه عطف على التوهم[١]، ويرى غيره أنه عطف على الموضع ومن ذلك ما نقله ابن الدسوقي بقوله: "وقيل هو عطف على الموضع، ومن قال أنه عطف على الموضع علله بأن (غير زيد) حل محل (إلا زيدا)" [٢].

ويقصد ابن هشام والدسوقي بالعطف على التوهم، والعطف على الموضع، ما أطلق الباحث عليه العطف على المعنى، لأنه أبدل (غير) بـ (إلا) لتقاربهما في المعنى.

والذي يؤيد ما ذهب إليه الباحث في أنه ليس من باب العطف على التوهم، ولا من باب العطف على الموضع، أن نصب (عمرا) لم يكن على توهم العامل المعدوم موجودا، ولا على توهم العامل الموجود محذوفا.

وأدى هذا الوهم إلى ظهور قاعدة نحوية جديدة تجيز نصب الاسم المعطوف على المستثنى المجرور بـ(غير) على توهم أن (إلا) في موضع (غير)؛ لأن (غير) توافق (إلا) في المعنى.

- عطف منصوب على مرفوع:

مما يدخل في هذا النوع من التوهم قراءة بعضهم[٣]: "(فيدهنوا) في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: ٩)، حملا على معنى: (ودوا أن تدهن)"[٤].

ويقول السمين الحلبي: "أي: بالعطف على التوهم، وهذا الاختيار القائلين بمصدرية (لو)، وأنها بمعنى (أن)، وقيل: إنه منصوب على جواب التمني المفهوم من الفعل (ود) والتقدير: ودوا إدهانك، وحذف إدهانك لدلالة لو وما بعدها عليه، والجواب محذوف كذلك، والتقدير: لسروا بذلك"[٥].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠-٦٢١

(٢) حاشية الدسوقي، ط المشهد الحسيني بالقاهرة، ج٢، ص١٢٣

(٣) ينظر: قراءة الجمهور فيدهنون بإثبات النون، وزعم هارون أنه في بعض المصاحف فيدهنوا بحذف النون انظر الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٣٦ ، و معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م. ج١٠ ،ص٣١

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ج ١٠، ص٣٩٣.

وجمهور النحاة لا يقولون بمصدرية لو، وقد قال بمصدريتها بعض النحاة[١].

والعطف هنا على المعنى أيضا، وليس على التوهم؛ لأنه يقوم على جعل المعنى سببا لتبرير اختلاف الحركة الإعرابية، وليس على تقدير العامل المعدوم موجودا.

وأدى هذا التقارب بين لو وإن في المعنى إلى ظهور قاعدة نحوية جديدة تجيز جزم الفعل المعطوف على الفعل المقترن بـ (لو)، على توهم أن (أن) في موضع (لو)؛ لأن (لو) توافق (إن) في المعنى.

وجعل محمد العثيمين ذلك من باب تقارض الألفاظ، وذكر عددا من المواضع التي حدث فيها تقارض الألفاظ، ومن ذلك[٢]:

- إعطاء كلمة غير حكم إلا في الاستثناء، وإعطاء حكم إلا حكم غير
- إعطاء أن حكم ما المصدرية في الإهمال وبالعكس، ومثاله: (كما تكونوا يولى عليكم[٣]) والمعروف: (كما تكونون[٤])
- إعطاء إن حكم لو في الإهمال وبالعكس.
- إعطاء إذا حكم متى في الجزم بها وبالعكس
- إعطاء لم حكم لن في النصب بها وبالعكس، كقول الشاعر:

لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة[٥]

- إعمال ما النافية عمل ليس وإهمال ليس عند انتقاض النفي.

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. ص٢٨٨

(٢) مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٧هـ. ص١٦١-١٦٢.

(٣) الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م. (الباب: الجزء السابع عشر) ج٤، ص١٣٥٨.

(٤) مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، (باب: كما تكونون يولى عليم). ج١، ص٣٣٦.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر. ج٢، ص٣٦٨.

- إعطاء عسى حكم لعل في العمل، كقول رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا[١]

- إعطاء لعلَّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن كقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"[٢].

ويدخل ضمن هذا النوع من العطف – العطف على المعنى – ما يسميه ابن هشام بعطف المركبات ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون﴾ (الروم: ٤٦)

ويقول ابن هشام معقبا على الآية السابقة: إنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم؛ وليكون كذا وكذا أرسلها[٣].

وقد خرجها النحاة على عدة أوجه منها:

- أن الجملة الفعلية ليذيقكم معطوفة على مبشرات على توهم أنها في معنى ليبشركم واللام متعلقة بـ (يرسل)[٤]، وهو الوجه الذي أورده الباحث.
- أن الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، فيقال: أهنْ زيدا مسيئا؛ أي: لإساءته، وأكرم زيدا العالم، أي: لعلمه[٥].
- أنه من باب العطف على الجمل بتقدير: وأرسالها ليذيقكم[٦].

---

(١) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م. ص١٨١ ، الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٣٧٥.

(٢) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،ط١، ١٤٢٢هـ. (باب موعظة الإمام للخصوم) ج٩، ص٦٩.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ج٣، ص١٢٤

(٥) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي: ج٨، ص٣٩٨.

(٦) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي، مكتبة دار التراث، القاهرة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر.ج٢١، ص٥١، رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م. ص٤٨٧، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٦٥، مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣

- أن الواو للاستئناف فيكون هناك محذوف متعلق بـ(ليذيقكم) ويكون التقدير: ليذيقكم وليكون كذا[١]
- أن الواو زائدة[٢].
-

ثانيا- (العطف على التوهم):

وهو العطف الذي يقوم على توهم العامل المعدوم موجودا، ويدخل فيه:

١-توهم الجر في المعطوف عليه، ومن أشكاله:

- عطف مجرور على منصوب:

من الأمثلة على هذا الشكل من أشكال التوهم قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

وفسر سيبويه ذلك بقوله: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[٤]. كأنه قال: لست بمدركٍ.

وهنا كما نرى عَطَفَ المجرور على المنصوب على توهم وجود حرف الجر في المعطوف عليه.

وسبب هذا الجر أن الباء تدخل على خبر ليس كثيرا في اللغة ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية:٢٢)، والفرق بين مدرك وسابق أنَّ سابقا أكثر تأكيدا في النفي من مدرك.

---

(١) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي: ج٢١، ص٥١، رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ص٤٨٧، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٦٥، مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣

(٢) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي: ج٢١، ص٥١، رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ص٤٨٧، : ص١٦٥.

(٣)ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.

(٤) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٢٩.

وقد يكون السبب الذي دعاهم إلى استخدام هذا النمط من العطف، هو إرادتهم توكيد الاسم المعطوف أكثر من الاسم المعطوف عليه.

ومن شواهد هذا العطف، قول الأحوص الرياحي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها[١]

كأنه قال: بمصلحين.

وقول الشاعر:

ما الحازمُ الشهم مقداما ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالحق غلابا[٢]

كأنه قال: بمقدامٍ.

وقول الفرزدق:

وما زُرتُ سلمى أن تكونَ حبيبةً إلي ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه[٣]

كأنه قال: لأن.

وقول الشاعر:

وما كنتَ ذا نيربٍ فيهم ولا منمشٍ فيهم مُنملِ[٤]

كأنه قال: بذي.

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٦٥، ٣٠٦، ج٣، ص٢٩، تحصيل عين الذهب: ص١٣٦.
(٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج١، ص٣٨٦
(٣) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٧م. ص٧٨، تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري: ص٣٩١، الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٢٩
(٤) لسان العرب، ابن منظور: فصل النون: ج٦، ص٣٦٠، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك : ج١، ص٣٨٦، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠.

وأدى هذا التوهم إلى إنتاج ثلاث قواعد نحوية جديدة:

الأولى: تجيز العطف على خبر ليس المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (ليس).

الثانية: تجيز العطف على خبر ما المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (ما).

الثالثة: تجيز العطف على خبر كان المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (كان).

ولقد قبل ابن هشام القاعدة الأولى والثانية، لأنهما وافقتا شرطا التوهم عنده، وهما: صحة دخول العامل المتوهم، وكثرة دخوله على خبر (ليس) و(ما)، أما القاعدة الثالثة فلم تحسن عنده لتحقق الشرط الأول فقط، وعدم تحقق الشرط الثاني بسبب قلة دخول الباء على خبر كان[1].

٢- **توهم النصب في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف منصوب على مرفوع:

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (غافر: ٣٦-٣٧) بنصب (أطلعَ).

وهنا كما نرى عطف المنصوب (أطلعَ) على المرفوع (أبلغُ)؛ على توهم وجود أن في المعطوف عليه، في أحد التفسيرات، وسبب هذا النصب أن (أنْ) تدخل على خبر لعل كثيرا في اللغة.

(١) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٩-٦٢٠

وهذا ما ذهب ابن هشام حيث ذهب إلى أنه عطف على معنى (لعلي أبلغ) وهو (لعلي أن أبلغ)، فإن خبر لعل يقترن بـ (أنْ) كثيرا[١].

ونظير ذلك ما جاء قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ (عبس: ٣-٤) بنصب (فتنفعَه).

ونقل السيوطي قول أبي حيان بأنه يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما على التوهم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه[٢].

وأدى هذا التوهم إلى إنتاج قاعدة نحوية جديدة تجيز عطف فعل منصوب على الفعل المرفوع في خبر لعل، على توهم وجود أن قبل الفعل المرفوع في خبر لعل.

- عطف منصوب على مجرور:

ساعد هذا النوع من العطف على إنتاج قاعدة نحوية جديدة تجيز العطف على معمول اسم الفاعل المجرور بمنصوب، على توهم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه.

كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، ونظير ذلك ما جاء في قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِها حَسَّناً مَخَافَةَ الإفلاسِ واللَيِّانَا[٣]

فالأصل في (الليان) الجر لأنها معطوفة على (الأفلاس) المجرورة، ولكنها نُصبت على توهم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربِ أخا عونِ بنِ خراقِ[٤]

فالأصل في (عبدَ رب) الجر؛ لأنها معطوفة على (دينارٍ) المجرورة، ولكنها نُصبت على توهم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه.

---

(١) البيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٣
(٢) همع الهوامع، السيوطي: ج٢، ص٢٩٠.
(٣) مجموع أشعار العرب: ص١٨٧، مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٩
(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧١

٣- توهم الجزم في المعطوف عليه، ومن أشكاله:

- عطف مجزوم على مرفوع:

من الأمثلة على هذا الشكل من التوهم قول الشاعر:

كَذاك الذي يبغي على الناسِ ظَالما تُصِبْهُ على رغمٍ قَوارعُ ما صَنَع[١]

والتقدير: من يبغي، تصبه، فقدر عاملا معدوما وهو (من) الشرطية، وجزم (تصبه) وليس ثمة ما يجزم، إلا أنه توهم تقدم اسم شرط، فجزم جوابه[٢].

وعلى هذا ظهرت قاعدة نحوية جديدة تجيز جزم الفعل المعطوف على فعل مرفوع على توهم تقدم اسم الشرط في الفعل المعطوف عليه.

ثالثا- (العطف على الموضع):

يعرف العلماء العطف على الموضع بأنه عطف لفظة على الأصل المقدر قبل دخول العامل[٣]، وهو العطف الذي يقوم على توهم العامل الموجود محذوفا، وذكر له ابن هشام ثلاثة شروط[٤]:

أول الشروط، وأهمها: إمكان ظهوره في الفصيح، ومثال ذلك أنه يجوز أن نقول في (ليس زيدٌ بقائمٍ) (ليس زيدٌ قائما)، ولا يجوز أن نقول في (مررت بزيدٍ) (مررت زيدا).

الشرط الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ فلا يجوز (هذا ضاربٌ زيدا وأخيه)؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل. ولم يوافقه البغداديون في هذا الشرط.

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ج١، ص٢١٨-٢١٩ ، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج١، ص١٢٦، ج٩، ص٣٧٣.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ج١، ص٢١٩ ، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج١، ص١٢٦، ج٩، ص٣٧٣.

(٣) ينظر: العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء: ص٣٣٢

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٦

الشرط الثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل وعلى هذا لا يجوز (إن زيدا وعمرٌو قائمان)، لأن الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول (إنَّ). ولم يوافقه الكوفيون وبعض البصريين في هذا الشرط.

ومما دخل في العطف على الموضع:

١- **توهم الرفع في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف مرفوع على منصوب:

يدخل في هذا النوع قول العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، واستدل سيبويه بهذا المثال على جواز العطف على اسم (إنَّ) المنصوب بمرفوع، على توهم حذف (إنَّ)، والتقدير: أنت وزيد ذاهبان، وقال في ذلك: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك على أن معناه الابتداء"[١]، ويقصد سيبويه بلفظ الغلط التوهم حسب ما وضح الباحث سابقا.

وعلى هذا التوهم ظهرت قاعدة نحوية جديدة في باب إنَّ وأخواتها تجيز الرفع في الاسم المعطوف على اسم إنّ، على توهم حذف إنّ، ولا تُلغي هذه القاعدة الأصل، ولا يَجنحُ إليها المتكلم في كلامه، وإنما يُرجعُ إليها لتفسير الأمثلة التي وقعت على هذه الصورة في اللغة.

وبين أبو حيان آراء العلماء في هذه المسألة، وكانت كالآتي[٢]:

١ -مذهب المحققين من البصريين أنه لا يجوز الرفع.

٢ -مذهب الكوفيين وبعض البصريين كالجرمي والزجاج أنه يجوز الرفع بشرط أن يكون الاتباع بعد الخبر.

٣ -أجازه الفراء بشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مبنيا لا تظهر عليه علامات الإعراب، كالضمائر، وأسماء الإشارة المبنية، وغيرها.

---

(١) الكتاب، سيبويه:ج٢، ص١٥٥

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان: ج٣، ص١٢٨٨.

٤ –أجاز الكسائي الاتباع مطلقا سواء أكان التابع قبل الخبر أو بعده.

ولهذا العطف شواهد كثيرة منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة:٦٩).

وما جاء في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:٣)، برفع رسوله[١]، وتُخرج هذه الآية بإسقاط إن من الأول، أو بعطف (رسوله) على موضع اسم إن قبل دخول العامل.

ومنها قراءة (ملائكته) بالرفع[٢] ، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦)

وكذلك قراءة (العين) وما بعدها بالرفع في قوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة:٤٥)، إذ قرئت (العين) وما بعدها بالرفع[٣].

ومن الشواهد التي رُفع فيها المعطوف على اسم إنّ المنصوب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ (المزمل: ٢٠) حيث ذهب البعض إلى أن طائفةٌ جاءت مرفوعة وحقها النصب؛ لأنها معطوفة على اسم إن، وقال العلماء أن هذا من باب العطف على الموضع، وأنها ليست مشمولة بالتوكيد لأن الطائفة أقل قياما لهذا أخرجت من حكم التوكيد[٤].

(١) المبسوط في القراءات العشر، النيسابوريّ: ص٢٢٥.
(٢) قرأها الجمهور بالنصب وقرأها ابن عباس وعبد الوارث والأزرق عن أبي عمرو وغيرهم بالرفع، ينظر: معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب: ج٧، ص ٣١٢-٣١٣.
(٣) حجة القراءات، عبد الرحمن ابو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م. ص٢٢٦
(٤) ينظر:إعراب القرآن، النحاس: ج٥، ص٤٢-٤٣ ، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج١٠، ص٣١٩-٣٢٠.

ومن المعلوم أن للألفاظ دلالاتها في العربية، والإعراب هو الكاشف لهذه المعاني والمبين لها، والرفع في مثل هذه الأساليب لم يأت اعتباطا، وإنما جيء لغرض بلاغي، وهو توكيد ما دخلت عليه (إن)، وعدم توكيد المعطوف بالرفع[١].

ويذهب الباحث إلى أن (طائفةٌ) حقها الرفع وأنها جاءت معطوفة على الفاعل المستتر في (تقوم) وهذا أسهل، ويخرجها من دائرة التأويل.

ومما نُقل عن أبي الخطاب أنه سمع من الفصحاء: " إن الحمدَ والنعمةُ لك والملك لا شريك لك[٢]".

ومن الشواهد الشعرية على رفع المعطوف على اسم إنّ قول الشاعر:

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْله فَإِنِّي وقيار بهَا لغريب[٣]

وجميع الأمثلة السابقة من باب العطف على الموضع؛ لأنها تقوم على توهم حذف العامل.

ويمكن تحريج الأمثلة السابقة على أن الاسم المرفوع بعد اسم إن مبتدأ حُذف خبره، والتقدير إنك وزيد كذلك ذاهبان، و الصابئون كذلك، والملائكةُ كذلك، والنعمةُ كذلك، وقيارٌ كذلك[٤].

٢- **توهم النصب في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف منصوب على مجرور:

يدخل في ذلك حديث سيبويه عن العطف على الموضع، حيث قال: " وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين

(١) العطف على التوهم بين الجواز والمنع، الصادق سالم عبد الله: ص٢٨٨

(٢) مجاز القرآن، أبو عبيده، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج٢،ص٢٢

(٣) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: قصي الحسين، دار الهلال، بيروت،ط١، ١٩٩٨م. ص٩٢، الكتاب، سيبويه: ج١، ص٧٥. مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦١٨

(٤) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢٠٠٣م. ص٢٤٣.

الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه؛ لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون: (حسبك هذا وبحسبك هذا)، فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأن بحسبك في موضع ابتداء"[١].

ومن ذلك ما جاء في قول رؤبة:

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنَا بالجبال ولا الحديدا[٢]

حيث عَطَفَ على خبر ليس المجرور اسما منصوب على تقدير حذف (الباء).

وبناءً على هذا التوهم ظهرت قاعدة نحوية جديدة تجيز نصب الاسم المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء، على توهم حذف الباء.

ومن ذلك ما جاء في قول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهمِ أو مثلَ أُسرة منظور بن سيارِ[٣]

حيث عطف على الاسم المجرور اسما منصوبا على تقدير حذف (الباء)

وعلى هذا التوهم ظهرت قاعدة نحوية جديدة تجيز نصب الاسم المعطوف على الاسم المجرور في الفعل المتعدي إلى المفعول به الثاني بحرف الجر، على توهم حذف حرف الجر في المعطوف عليه.

ويرى سيبويه أن العطف هنا على إضمار فعل، والتقدير: أو أعطني مثل أسرة منظور بن سيار[٤].

---

(١) الكتاب، سيبويه:. ج١، ص٦٧-٦٨.
(٢) شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم، تحقيق: ضاحي محمد، مراجعة محمود مكي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م. ج١، ص٢٥٢، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢١
(٣) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠، تحصيل عين الذهب: ص١٠٨، ١٤١.
(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠

ومنه ما جاء في قول كعب بن جعيل التغلبي:

أعني بخَــوَّارِ العِــنانِ تَخَالُهُ إذا رَاحَ يَرِدِى بالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا

وأبيضَ مَصقولَ السِّطامِ مُهَنَّدَا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا[١]

وحمله سيبويه على المعنى كأنه قال: وأعطني أبيضَ مصقولَ السِّطام، وقال: هاتِ مثلَ أُسرةِ منظور بن سيار[٢].

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود:٧١)، حيث ذهب البعض إلى أن (يعقوب) منصوبة على محل (بإسحاق)[٣] وهنا عُطف الاسم المنصوب (يعقوب) على الاسم المجرور (إسحاق) على تقدير حذف (الباء).

وذهب البعض إلى أن (يعقوبَ) منصوبة على إضمار وهبنا؛ أي: "ومن وراء إسحقَ وهبنا يعقوبَ، بدليل (فبشرناها) لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة"[٤]. وقيل: "هو مجرور على عطفا على بإسحق"[٥].

ومنه أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ (الصافات: ٦-٧)، فالوجه النحوي المفترض أن يقال (حفظٍ)؛ لأنها معطوفة على (زينةٍ) المجرورة بحرف الجر، ولكنها نُصبت على توهم حذف الباء في (زينة)؛ أي: على الموضع، وكما وخُرِّجت على أنها منصوبة عطفا على التوهم، والتقدير: إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا، خُرِّجت على أنها مفعول لأجله والواو زائدة، وعلى أنها مفعولا مطلقا لفعل محذوف[٦].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠، تحصيل عين الذهب: ١٤١.
(٢) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠
(٣) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢
(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢
(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٩، ص٩١، معاني القرآن، الأخفش، تحقيق: محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٥م. ج٢، ص٦٨٩، معاني القرآن، الزجاج: ج٤، ص٢٩٨، إعراب القرآن، النحاس، : ج٣، ص٢٧٨، مغني اللبيب، ابن هشام: ص ٦٢٣، ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤،ص٣٥، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ج٢، ص١٢٣

٣- **توهم الجر في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف مجرور على منصوب:

ساعد هذا النوع من العطف على إنتاج قاعدة نحوية جديدة تجيز العطف على معمول اسم الفاعل المنصوب بمجرور، على توهم عدم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه.

كقولنا: هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍ، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بين مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجّلِ[١]

فالأصل في قدير النصب لأنها معطوفة على صفيف المنصوبة على أنها مفعولا به لاسم الفاعل مُنضج، ولكنها جرت؛ لأن معمول اسم الفاعل المنصوب يجر كثيرا بإضافته إليه[٢]؛ أي: على توهم جر معمول اسم الفاعل المنصوب.

ومن النحويين من يخرجها على حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله، على تقدير: أو طابخَ قديرٍ[٣]، ويرى الباحث أن هذا أسهل.

٤- **توهم الجزم في المعطوف عليه**، ومن أشكاله:

- عطف مجزوم على منصوب:

يدخل في ذلك قراءة أكن بالجزم[٤] في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠)، والوجه النحوي المفترض أن يقال: (وأكونَ) لأنها معطوفة على (أصدقَ) المنصوبة، ولكنها جُزمت على توهم حذف (الفاء) في أصدق، فيصير العطف من باب عطف المجزوم على المجزوم.

---

(١) البت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٠٠

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج١، ٣٨٦

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٠٠

(٤) قرأ أبو عمرو وحده: وأكون، وقرأ الباقون: وأكن بغير واو، ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ج٦، ص٢٩٣.

وتطرق سيبويه إلى توجيه هذه الآية، وذهب إلى أن (أكنْ) مجزومة على توهم حذف الفاء في (فأصدقَ)، وقال في ذلك: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا[١]، ونظير ذلك قول عمرو بن معدي كرب:

دعني فأذهبَ جانبا يوما وأكفِكَ جانبا[٢]

حيث جزم أكفك المعطوف على أذهب المنصوب، على توهم سقوط الفاء.

ورجح الزركشي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "والتحقيق قول سيبويه: وهو على أن الفاء لم ينطق بها"[٣]، وهذا ما ذهب إليه السيرافي والفارسي حيث ذهبا إلى أن (أكنْ) من باب العطف على موضع أصدقَ[٤].

وساعد هذا التوهم على إنتاج قاعدة جديدة تجيز عطف فعل مجزوم على فعل منصوب متصل بالفاء ومسبوق بطلب على توهم حذف الفاء في الفعل المنصوب.

- عطف مجزوم على مرفوع:

من ذلك ما جاء في قول الشاعر:

فأبلوني بليتكم لعلي أُصالحُكُم وأستدرجْ نويا[٥]

فجزم (أستدرجْ) المعطوف على (أصالحُ) المرفوع على توهم سقوط (لعلي)، وبسقوط لعل يجزم (أصالح)؛ لأنه جواب الأمر، فيكون تقدير الكلام، (فأبلوني بليتكم أُصالحْكُم وأستدرجْ)[٦].

(١) الكتاب، سيبويه: ج٣،ص١٠٠
(٢) شعر عمرو بن معدي كرب، الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م ص١٩٧، شرح المفصل، ابن يعيش: ج٤، ص٢٨٥
(٣) البرهان في علوم القران ،الزركشي: ج٤ ،ص ١١١
(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠
(٥) وهو أبو دؤاد، ينظر: الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٢٦، والبيت من شواهد المغني: ص ٥٣٣، ٦٢٠.
(٦) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٠

وهذا التوهم أدى إلى إنتاج قاعدة نحوية تجيز جزم الفعل المعطوف على الفعل المرفوع في خبر لعل والمسبوق بطلب على توهم حذف لعل.

وفي النهاية على الباحث أن يشير أن هناك خلط بين مفهومي المحل والموضع؛ ويظهر أن المحل مفهوم إعرابي خاص بالمبنيات، والمحكيات، وأشباه الجمل، والجمل المؤولة بمفرد، والإتباع فيه يكون على المحل لا غير(١).

أما الموضع؛ فمفهوم إعرابي أوجده عامل لفظي يمكن زواله؛ فيرجع بعد زواله إعرابٌ مستحَق للموضع قبل دخول العامل، والإتباع فيه على لفظ ما اجتلبه العامل، أو على الموضع المستحق قبلُ(٢)

رابعا- العطف على القطع:

تقوم فكرة هذا العطف على قطع المعطوف عن المعطوف عليه، وسبب وجود هذا النوع من العطف يعود لتقدير النحاة لعامل؛ لتفسير مغايرة الحركة الإعرابية لما ينبغي أن تكون عليه، وينقسم القطع على العطف إلى، قطع على تقدير (اسم)، وقطع على تقدير (فعل):

١- تقدير اسم: يدخل في ذلك اختيار يونس للقطع في تفسير المخالفة الإعرابية في بيت الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل (٣)

حيث حمله يونس على القطع، والعطف هنا على تقدير اسم، والتقدير عنده أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ(٤).

(١) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، علي العنكبي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق، ط١، ٢٠١٢م. ص٥٧-٥٨

(٢) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، علي العنكبي، ص٥٨.

(٣) ديوان الأعشى: ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.

(٤) أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني: ص٦٥، تحصيل عين الذهب: ص٤٠٣.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢١-٢٢) بإعراب حور على أنها مبتدأ لخبر مقدم والتقدير لهم حورٌ عين[١].

ويذهب الباحث إلى أن (حورٌ عين) ليست معطوفة على (لحمِ طير) ولكنها معطوفة على (ولدانٌ مخلدون)، ويصبح المعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون جزاء بما كانوا يعملون.

فطول التركيب ووجود فاصل بين التابع (ولدانٌ مخلدون) ومتبوعه (وحورٌ عين)؛ أدى لحدوث التوهم، وتوهم النحاة أن (حورٌ عين) معطوفة على (لحمِ طيرٍ)؛ لقربها منها، وتكرار المجرورات قبلها، وبُعْدُها عن المعطوف عليه الفعلي (ولدان).

٢- تقدير فعل: يدخل ذلك اختيار سيبويه للقطع في تفسير المخالفة الإعرابية في قول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهمِ أو مثلَ أُسرة منظور بن سيارِ[٢]

وقول كعب بن جعيل التغلبي:

أعني بخَوَّارِ العِنـــانِ تَخَالُهُ إذا رَاحَ يَرِدِى بالمُدَجَّجِ أحْــرَدَا

وأبيضَ مَصقولَ السِّطامِ مُهَنَّدَا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا[٣]

حيث حمل سيبويه الأبيات السابقة على القطع، والعطف هنا على إضمار فعل، والتقدير: أعطني مثل أسرة منظور بن سيار، وأعطني أبيضَ مصقولَ السِّطام [٤].

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٥، ص١١١.
(٢) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠، تحصيل عين الذهب: ص١٠٨، ١٤١.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠، تحصيل عين الذهب: ص١٤١.
(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود:٧١)، على قول من نصب (يعقوبَ) على إضمار وهبنا، أي: ومن وراء إسحقَ وهبنا يعقوبَ، بدليل (فبشرناها)؛ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة[١].

ونظيره أيضا مجيء (المقيمين) معطوفة على مرفوع في قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)

ولم تكتف الآية بعطف المنصوب على المرفوع، بل عُطف بعد هذا المنصوب مرفوعا، مما جعلها ميدانا للتأويل والتوجيه والخلاف بين النحاة، فوجود الياء علامة للنصب أو الجر في جمع المذكر السالم أفسح المجال للتأويل بين النصب والجر، ولذلك قال بعض العلماء إنها مجرورة عطفا على الضمير المجرور قبلها؛ أي: الضمير المتصل في قبلك، ومنهم من حملها على النصب مقدرا فعلا محذوفا؛ لأننا نستطيع أن نقدر فعلا ولا يجوز تقدير حرف ناصب في النظرية النحوية فكان التقدير أعني أو أخص أو أمدح[٢].

وجاءت مخالفة في حركتها لتسليط الضوء عليها في السياق اللغوي الذي جاء وكأنه مخالف للقياس النحوي وهي مسألة ألمح إليها أبو حيان عندما أشار إلى أن النصب جاء لإبراز أهمية الصلاة[٣]. وهذا يدخل في باب التغير الأسلوبي الذي جاء لبيان فضل الصلاة وأهميتها.

وقد لمح أبو علي الفارسي في هذه المخالفة الإعرابية ملمحا دلاليا جماليا يكشف بلاغة النص القرآني، روى عنه السمين أنه نص على أن المخالفة أو المغايرة أبلغ في الكلام من أن يكون على اتفاق الإعراب[٤].

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢٢

(٢) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٦٢-٦٣، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ج٢، ص١٣٥، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٤، ص١٣٥.

(٣) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٤، ص١٣٤.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ج٢، ص٢٥٠.

فمجيء الصابرين مخالفة للقاعدة الإعرابية القياسية في ضرورة الإتباع، يمكن أن ينطوي على قيمة معنوية للصابرين قياسا بما قبلها من المعطوف عليهم، فجاءت مخالفة لما قبلها لبيان قيمة الصابرين في البأساء والضراء وتميزهم بهذه الصفة، وقد يكون النصب عائدا لجذب الانتباه إلى هذه الصفة والإنباء عن المدح فيها، فتم الانزياح الإعرابي ليتحقق هذا الغرض(١).

ومما حُمِلَ على القطع وقُدر فيه فعل لتأويل المخالفة الإعرابية قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٧)، فقد جاءت لفظة الصابرين مخالفة في إعرابها للمعطوف عليه المرفوع قبلها (الموفون) فطلبوا لها التفسير والتأويل، وقدروا فيها فعلا محذوفا على المدح أي؛ أمدح الصابرين(٢).

وأدى طول التركيب، ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه إلى مخالفة (المقيمين) و(الصابرين) للمعطوف عليه المرفوع في الآيتين السابقتين، حيث أن طول التركيب ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه أحد إجازة التوهم حسب ما ورد عن الفراء(٣)، فقطع (المقيمين) و(الصابرين) لم يكن اعتباطا وإنما وفق قواعد اللغة وقوانينها.

وفي النهاية يقترح الباحث ضم باب العطف على التوهم مع باب القطع على العطف أو باب قطع المعطوف عن المعطوف عليه؛ لأنهما يقومان على نفس الفكرة، فكرة تقدير عامل معدوم من أجل تفسير مغايرة الحركة الإعرابية في الاسم المعطوف، لحركة الاسم المعطوف عليه.

ويقترح الباحث أن يكون التقسيم الجديد لهما معا على توهم أو تقدير (اسم: مبتدأ أو خبر)، أو (فعل)، أو (حرف)؛ لتفسير المخالفة الإعرابية.

---

(١) انزياح اللسان العربي، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨. ص٥٩.
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ج٢، ص٢٥٠.
(٣) معاني القرن، الفراء: ج١، ص٣٩٠

فمن توهم (المبتدأ والخبر) قول الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل [١]

على توهم أو تقدير أو (أنتم تنزلون)، وقوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢١-٢٢) على توهم أو تقدير خبر مقدم والتقدير لهم حورٌ عين[٢].

ومن توهم (الفعل) قول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهِمِ أو مثلَ أُسرة منظور بن سيارِ[٣]

على توهم أو تقدير أو (أعطني مثلَ).

ومن توهم (الحرف) قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٤]

على توهم أو تقدير ولا (بسابقٍ).

٢- التوهم في باب التوكيد:

يعدُّ التوكيد واحدا من التوابع؛ أي: إنه يتبع ويلحق الاسم الذي قبله، غير أن هذا الأصل قد خُولف وجاء التوكيد مغايرا للمُؤَكَد في الحركة الإعرابية، ومن ذلك ما جاء في قول سيبويه: "اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا على ما ذكرت لك"[٥]؛ أي: على التوهم.

---

(١) ديوان الأعشى: ص٦٣، ورواية الشطر الأول من البيت: (قَالُوا: الرُّكُوبَ! تِلْكَ عَادَتُنَا)، والبيت من شواهد الكتاب: ج٣، ص٥١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٥، ص١١١.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٠، تحصيل عين الذهب: ص١٠٨، ١٤١.
(٤) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠ ، شعر زهير بن أبي سلمى: ص١٦٩. ورواية البيت بنصب (سابقا) في الشطر الثاني، والبيت من شواهد الكتاب: ج١، ص١٦٥، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠، شرح أبيات سيبويه: ج١، ص٥٣، والبيت من شواهد مغني اللبيب، ابن هشام: ٦١٩.
(٥) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٥٥

والأصل أن يقال: (إنهم أجمعين ذاهبون)، ولكنه قال: (أجمعون) على توهم حذف (إن) من بداية الجملة، وكأنه قال: (هم أجمعون ذاهبون).

وذهب الفراء إلى جواز ذلك وعلل هذه المخالفة الإعرابية في باب التوكيد بقوله: "يجوز أن تقول: (إنهم أجمعون قومك) على الغلط، لما كان معناه: (هم أجمعون قومك)"[١]، ويقصد الفراء بالغلط التوهم.

وبناءً على هذا التوهم نتجت قاعدة نحوية جديدة تجيز رفع اسم إن وتوكيده على توهم حذف العامل الموجود (إن).

ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:٦٣)، حيث "أجمع القراء على لفظ الألف في (هذان) إلا (أبا عمرو) فإنه قرأها بالياء"[٢].

ومن مظاهر التوهم في التوكيد –أيضا– ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)؛ إذ قُرئت كلُّهُ بالرفع على خلاف القياس النحوي الذي يقتضي النصب[٣].

وحملت هذه القراءة على القطع[٤]، أي أن (كلُّهُ) جاءت مبتدأ وخرجت من سياق التوكيد المعنوي المنوط بها ليحصل التوكيد بجملة مؤولة بسبب انقطاع التبعية الإعرابية.

وهي مسألة لها مثيل عند الأخفش الذي حمل قول العرب: (يا تميم كلَّهم) بنصب التوكيد ورفعه على الاتباع أو القطع[٥].

(١) الأصول في النحو، ابن السراج: ج١، ص٣١٢.
(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص٢٤٢.
(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١١٥.
(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ج٣، ص٤٤٩.
(٥) ظاهرة العدول عن المطابقة في اللغة العربية، حسين الرفايعة، (رسالة دكتوراه)، جامعة مؤته، الكرك، ٢٠٠٣م. ص١٩٩.

٣- التوهم في باب النعت:

الأصل في النعت أن يطابق منعوته في الحركة الإعرابية، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إلا أنه خالفه في عدد كبير من المواضع والشواهد النحوية، ويعد طول التركيب ووجود فاصل بين التابع ومتبوعه أحد أسباب هذا التوهم، وكان الفراء يدرك أن أحد أسباب الوقوع في التوهم في الحركة الإعرابية هو طول التركيب، ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه، وقال في ذلك: "إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرَّقت بينهما بشيء من هنالك يجوز التوهم، كما تقول: أنت ضاربُ زيدٍ ظالما وأخاه؛ حين فرَّقت بـ (ظالم) جاز نصب (الأخ) وما قبله مخفوض"(١).

وقال في موطن آخر الفراء: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح متجدِّد غير متبع لأول الكلام"(٢).

ويذهب بعض النحاة إلى أن العرب يهدفون فيما يجعلون فيه النعت مخالفا لمنعوته في كلامهم إلى تحقيق وضع جديد يكون التابع فيه غير تابع لأوله(٣).

وهذه المخالفة الإعرابية بين النعت ومنعوته أدت إلى إنتاج قاعدة جديدة تختص بقطع النعت عن منعوته حيث ويذهب النحاة إلى وجوب إتباع النعوت للمنعوت إذا كان نكرة محضة لشدة حاجتها إليه، وجواز قطعها جميعا، وإتباع بعضها وقطع بعضها شريطة أن يتقدم النعت التابع على النعت المقطوع، إذا كان المنعوت معرفة(٤).

ومن مظاهر المخالفة الإعرابية في باب النعت ما جاء في قوله تعالى: ﴿سُبْحانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ *عَالِمِ الْغَيْبِ والشهادة﴾ (المؤمنون: ٩١-٩٢)، فجمهور القراء على جر عالم

(١) معاني القرن، الفراء:. ج١، ص٣٩٠
(٢) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص ١٠٥.
(٣) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص١٠٥
(٤) النحو الوافي، عباس حسن: ج١، ص٥١٢

إتباعا للفظ الجلالة الله المجرور قبله، وقرأ بعض القراء بالرفع: عالمُ، وحملت هذه القراءة على القطع لا على الإتباع، ولكن الجر أجود وأعلى[١].

ومن ذلك –أيضا– ما جاء في قول الأخطل:

نَفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدى النَّواجِذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائِرِه خليفةُ الله يُستسقى بهِ المطرُ[٢]

حيث جاء النعت (الخائضُ) مرفوعا، وهو معطوف على (أميرِ المؤمنين) المجرور بالإضافة.

ومن أقول العرب التي وقع فيها القطع في النعت: "الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، والملك لله أهلَ الملكِ"[٣].

٤– التوهم في باب البدل:

الأصل في البدل أن يطابق المبدل منه في الحركة الإعرابية، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إلا أنه خالفه في عدد من المواضع والشواهد النحوية، وورد البدل مخالفا للمبدل منه في الحركة الإعرابية،؛ بسبب وجود فاصل بينهما، ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول المهلهل:

ولقد خَبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطَةً أخوالُنا وهُمُ بَنو الأعمامِ[٤]

والشاهد هنا مجيء البدل (أخوالُنا) مرفوع وحقه النصب؛ لأنه تابع ل (بيوتَ يشكرَ) التي جاءت منصوبة.

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٧، ص٥٨٢

(٢) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٦٢، تحصيل عين الذهب: ص٢٦١.

(٣) ديوان المهلهل، شرح وتحقيق، انطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م. ص٨٠ (وورد صدره لقد خبطت)، الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٦٣

(٤) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٦

وقال سيبويه في ذلك: "كأنه حين قال: خبطن بيوتَ يشكرَ قيل لهم: وما هم؟ فقال أخولنا وهم بنو الأعمام"[١].

وفسرت هذه المغايرة بأن البدل (أخوالُنا) جاء خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هُم أخوالنا)، أي على القطع[٢].

ومثله ما جاء في قول مالك بن خويلد الخناعي:

يا مَيَّ إن تَفقِدي قَوماً وَلَـدَتِهِمُ أو تُخلَسيهم فإن الدهرَ خلّاسُ

عَمرٌو وعَبدُ منافِ والذي عَهِدَت ببطن عَرعَر آبي الضَّيم عبّاسُ[٣]

فجاء البدل (عَمرٌو وعَبدُ منافِ) مرفوعا وحقه النصب؛ لأنه تابع لـ (قَوماً) التي جاءت منصوبة. وفسرت هذه المغايرة بأن البدل (عمرو) جاء خبر لمبتدأ محذوف.

وقول عروة الصعّاليك العبسي:

سَقَوني الخَمرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُداةَ اللهِ من كذبٍ وزورِ[٤]

فجاء البدل (عُداةَ) منصوبا وحقه الرفع؛ لأنه تابع لضمير الجمع المرفوع في (تَكَنَّفُونِي).

ومن مظاهر المخالفة الإعرابية في البدل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ (الأنعام: ٧٤) فقد قُرئت (آزر) بالرفع وهي في الأصل في موضع جر حسب قواعد الإعراب، وهي قراءة يعقوب وأبيّ بن كعب، وابن عباس، والحسن، ومجاهد، وجمهور القراء بالرفع. وقد حملت هذه القراءة على أوجه من التأويل تعيد النص إلى القياس النحوي، فقيل: إنه محمول على النداء، حملهم ذلك أنها جاءت في مصحف أبيّ: يا آزر، بإثبات أداة النداء[٥]. فيكون الضم صحيحا، وهذا ما يذهب إليه الباحث؛ بسبب عدم وجود فاصل بين البدل والمبدل منه.

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٦

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب : ص٢٤٨.

(٣) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص١٥، تحصيل عين الذهب: ص٢٤٧.

(٤) ديوانا عروة بن الورد والسمؤال، تقديم: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت) ص٣٢، ورواية الديوان في الشطر الأول سقوني النسء، والبيت من شواهد الكتاب، سيبويه:. ج٢، ص٧٠، تحصيل عين الذهب: ٢٦٥.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٢، ص٣٩، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي:ج٤، ص٥٦١

ثانيا- توهم سببه سبق اللسان:

١- الجر على الجوار:

عُرفت هذه الظاهرة وشاعت بين النحاة القدماء، وعللوا بها بعض التراكيب، ونالت هذه المسألة حظا وافرا من الدراسات، وألفت فيها أبحاث ومصنفات.

ويُقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف(١)، فتأخذ اللفظة الحركة الإعرابية للفظة مجاورة لها وقياسها غير ذلك.

وحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل لأن الاتيان بها إنما هو لمجر أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى(٢).

وفسر تمام حسان وبعض المحدثين ما حُمل من المغايرة على الجر بالجوار لدواع صوتية محضة، فهو أمر طارئ على التركيب اللغوي تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام الحركات، وهو مظهر جمالي للمناسبة في الحركة بين المتجاورين(٣).

والجر على الجوار توهم على نحو آخر إذ ينشأ عن توهم في المتبوع بسبب إطلاق الكلام إرسالا دون تثبت، فتأتي فيه الحركة الإعرابية موافقة للفظ المجاور؛ توهما بأنه هو المتبوع وهو غلط بكل المقاييس، يقع فيه الناس سهوا(٤).

ومن ذلك الجر على الجوار في النعت وقال سيبويه في ذلك: "ومما أجري نعتا على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فالوجه فيه أن نرفع (خرب) كصفة للجحر، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس ، لأن (الخرب) نعت للجحر ، و(الجحر) خبر

---

(١) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م. ص٧

(٢) ينظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم: فهمي حسن النمر: ص٨

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ص٢٣٤، وانظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م. ص١٨٨.

(٤) ينظر: النحويون والقرآن، خليل الحسون: ص٢٠٠

مرفوع، و لكن بعض العرب يجره، و ليس (خرب) نعتا للضب، لكنه نعت للذي أضيف إلى الضب"[١].

والذي أوقع التوهم في هذا المثال أن خرب جاءت في موضع يقع فيه النعت للضب، كقولنا هذا حُجر ضبٍ سريعٍ[٢].

وذكر سيبويه السبب الذي دفع المتكلم إلى هذا التوهم، بقوله: وقال الخليل – رحمه الله– : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الأخر بعدة الأول، وكان منكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا هذه جحرة ضباب خربة؛ لأن الضباب مؤنثة؛ ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا[٣].

والذي يقصده سيبويه بهذا التفسير أن الخليل لا يقبل التوهم في هذه الحالة إلا باجتماع عدة شروط في المتجاورين وهي: تساويهما في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والعدد .

ويجيز سيبويه الجر على الجوار وإن اختلف المتجاوران نحو: هذان جحرا ضبٍ خربين، وهذا جحر ضبين خرب، واستشهد سيبويه بقول العجاج: كأنَّ نسج العنكبوتِ المرملِ. فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى[٤].

ومن الأمثلة على هذا النوع من التوهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨) بخفض المتين في قراءة الأعمش وابن وثاب[٥] وكان حقها الرفع لأنها نعت لـ (الرَّزاق) حُملت على القوة بمعنى الاقتدار، أو الحبل المتين رغم أنها في ظاهر النص القرآني وحقيقته من صفات لفظ الجلالة، والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة، أي أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء[٦].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٦

(٢) ينظر: التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٨٤

(٣) الكتاب، سيبويه:ج١، ص٤٣٧

(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٤٣٧.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٤٠٦،معاني القرآن، الفراء: ج٣، ص٩٠، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٩، ص٥٦٢.

(٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٤٠٦.

ومن ذلك قول امرئ القيس:

كأنَّ ثبيراً في عَرَانين وبَلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بجَادٍ مُزمَّلِ[1]

حيث كان القياس في قوله:(مزمل) الرفع؛ لأنه وصف لـ (كبيرُ أُناسٍ).

ومنه قول دريد بن الصمة:

فطَاعَنتُ عَنهُ الخَيلَ حتى تَبددت وحتى عَلاني حالِكُ اللونِ أسودِ[2]

حيث كان القياس في (أسود) الرفع؛ لأنه وصف لـ (حالك).

وكذلك قول الحطيئة:

وإيَّاكُم وحَيَّةَ بطنِ وادٍ هَمُوزِ النابِ ليسَ لكُم بسيٍّ[3]

حيث كان القياس في (هموز) النصب؛ لأنه وصف لـ (حيةَ).

ومن ذلك –أيضا– قول الشاعر:

كأنّما ضربت قُدَّم أعيُنِها قُطنا بمستحصدِ الأوتار محلُوجِ[4]

حيث كان القياس في (محلُوجِ) النصب؛ لأنه وصف لـ (قطناً).

ومنه قول رؤبة العجاج:

كأنَّ نَسجَ العنكبُوتِ المُرمَلِ[5]

حيث كان القياس في (المُرمَلِ) النصب؛ لأنه وصف لـ (نسج).

---

(١) ديوان امرئ القيس، تحقيق وجمع وتبويب وضبط: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١٩٨٩م. ص٥٣، شرح المعلقات العشر، الزوزني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م. ص٧٨.

(٢) ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت) ص٦٤، التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، (د.ت). ص٢٥٣

(٣) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م. ص١٩٠، معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٧٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. ج٢، ص٤٩٥، معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٧٤

(٥) شرح ديوان رؤبة بن العجاج: ج١، ص١٤٨، ٣٥٧، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري : ج٢، ص٤٩٥

ووقع الجر على الجوار في التوكيد كما وقع في النعت، ومن ذلك قول الشاعر عُريب الأعرابي:

صَاحِ بَلّغ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهم أن ليس وَصلٌ إذا انحلّت عُرا الذنبِ[١]

فجاء التوكيد (كُلِّهم) مجرورا وحقه النصب؛ لأنه تابع للمفعول به (ذوي)، ولكنه جر على الجوار؛ لوقوعه بعد الاسم المجرور (الزوجاتِ)، ولو كان للزوجات لقال(كلهنَّ)[٢].

ومما يدلل على وقوع التوهم فيه قول الفراء: "أنشدنيه أبو الجراح بخفض (كلِّهم) فقلت له: هلا قلت (كلَّهم)، فقال: هو خيرٌ من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض[٣]"

ووقع الجر على الجوار في العطف، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)، فقد قُرئت أرجلكم بالجر في أحد الأوجه[٤].

وفسر الجر بالمجاورة للفظة رؤوسكم المجرورة قبلها، فاقتضى ذلك تغييرا في الحكم الشرعي بسبب تغير الوجه النحوي ، يتمثل في جواز المسح للأرجل[٥].

وأما البدل فلم يقل أحد بالجر على الجوار فيه[٦].

ويقول خليل الحسون في هذه الظاهرة: "إذا تقبلنا الحمل على التوهم في القرآن بحجة أنه ظاهرة لغوية موجودة في كلام العرب لزمنا أن نتقبل الجر على الجوار فيه أيضا؛ لأنه ظاهرة لغوية موجودة في كلام العرب"[٧].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ج٢، ص٤٩٥ في الهامش، معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٧٥، همع الهوامع، السيوطي: ج٢، ص٥٣٥، مغني اللبيب، ابن هشام: ص٨٩٥

(٢) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ج٢، ص٤٩٥ في الهامش، معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٧٥، همع الهوامع، السيوطي: ج٢، ص٥٣٥، مغني اللبيب، ابن هشام: ص٨٩٥

(٣) معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٧٥، ارتشاف الضرب، أبوحيان: ج٤، ص١٩١٣.

(٤) ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن ابو زرعة ابن زنجلة: ص٢٢١.

(٥) معاني القرآن، الفراء: ج١، ص٣٠٢، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٢، ص٦١٠-٦١١، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.ج١، ص٤٠٦، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٤،ص١٩١.

(٦) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر: ص٢٧

(٧) النحويون والقرآن الكريم، خليل الحسون: ص٢٠٠

وقبل أن ننهي الحديث عن باب المجاورة لا بد من الإشارة إلى بعض الأمثلة التي ذهب بعض النحاة إلى أنها مرفوعة على المجاورة، ومن ذلك قول تأبط شرا:

السّالكُ الثّغرةَ الْيَقظَانَ كالئها مشي الهلوكِ عَلَيْهَا الخيعلُ الْفضلُ[1]

وسأل الرياشي الأصمعي عَن قول المتنخل، فقال: "الفضل من نعت الخيعل وهو مرفوع وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد فجعل الخيعل فضلا؛ لأنَّه لا ثوب فوقه ولا تحته كما يقال امرأة فضل"[2].

وقال الرياشي: "وهذا ممَّا أخذ على الأصمعي، ثمَّ رجعَ عن هذا القول وقال: هو من نعت الهلوك إلَّا أنه رفعه على الجوار كما قالوا: جحر ضب خرب"[3].

ومما رفع على الجوار قول لبيد:

حتّى تهجّر فِي الرّواح وهاجها طلب المعقّبِ حقَّه الْمَظْلُومُ[4]

ورفض نحاة آخرون الرفع على المجاورة، ويقول ابن الشجري في ذلك: "وزعم بعض من لا معرفة لهم بحقائق الإعراب بل لا معرفة لهم بجملة الإعراب أن ارتفاع الفضل على المجَاورة للمعرفة، فارتكب خطأ فاحشا، وإنَّما الفضل نعت للهلوك على المعْنى؛ لِأنَّها فاعلة من حيثُ أسند المصدر الَّذي هو المشي إِليها، كقولك: عجبت من ضرب زيد الطَّوِيلُ عمرا رفعت الطَّويل؛ لأَنَّه وصف لفاعل الضَّرب وإِن كَانَ مخفوضاً فِي اللَّفظ"[5].

ويتضح في النهاية أن هذه الأمثلة وقع فيها التوهم واتجه العلماء إلى تفسير هذا التوهم، ففسره فريق بالرفع على المجاورة، وفسره فريق آخر على توهم الرفع في المنعوت.

---

(١) ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م. ص٢٤٦، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي: ج٥، ص١٠١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي: ج٥، ص١٠١

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي: ج٥، ص١٠١

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بروت، (د.ط)، (د.ت). ص١٥٥، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي: ج٥، ص١٠٣

(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي: ج٥، ص١٠٢

٢- بدل الغلط والنسيان :

البدل: هو التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ[١]، ويجيء البدل على أربعة أنواع[٢]:

الأول- بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه.

الثاني- بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور.

الثالث- بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض.

الرابع- البدل المباين.

وينقسم البدل المباين هو ثلاثة أقسام[٣]:

١- بدل الغلط: هو الذي يكون المبدل منه غير مقصودا البتة، وإنما سبق اللسان إليه، ومثال ذلك: رأيتُ زيدا خالدا، إذا أراد المتكلم خالدا ولكن سبق لسانه إلى زيد، ثم رجع فصحح خطأه.
٢- بدل النسيان: هو الذي يكون المبدل منه مقصودا، ولكن تبين للمتكلم بعد ذكره فساد قصده، ومثال ذلك: رأيتُ زيدا خالدا، إذا أراد المتكلم أن يقول زيدا، ولكن بعدما ذكره تبين له أنه غير مقصود، فصحح وقال خالدا.
٣- بدل الإضراب: هو الذي يكون المبدل منه مقصودا، والبدل صحيحا، ولكن المتكلم أضرب عن الأول وذهب إلى الثاني، ومثال ذلك: رأيتُ زيدا خالدا، وهنا يقصد المتكلم زيدا، ولكنه أضرب عن الإخبار عن ذلك، وأخبرنا أنه رأى خالدا.

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤١٩،١هـ- ١٩٩٨مـ. ج٣، ص٣.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج٣، ص٣-٤
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج٣، ص٤.

وبدل الغلط متعلق باللسان، وبدل النسيان متعلق بالجنان، وبدل الإضراب صحيح لا خطأ فيه[١].

ومن السابق يتضح أن هذين النوعين الجديدين من البدل- بدل الغلط وبدل النسيان - سببهما التوهم، والتوهم في الأول توهم بسبب سبق اللسان، والآخر متعلقٌ بالقصد، أما بدل الإضراب، فلا توهم فيه لأن المتكلم يقصده.

والتوهم هنا وقع في اللفظ لا في الحركة الإعرابية، فهو لا يؤدي إلى اختلاف الحركة الإعرابية بسبب توهم وجود عامل معدوم، أو توهم حذف عامل موجود كما في العطف، ولا بسبب التقارب الصوتي كما في الجر على الجوار.

ثانيا- التوهم في المنصوبات:

١- التوهم في المفعول المطلق:

يُعرف المفعول المطلق بأنه: "المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده"[٢]. وقسم النحاة المفعول المطلق من حيث أغراضه ثلاثة أقسام[٣]:

١- أن يكون للتأكيد، نحو قولك: ضربتُ ضربا، وقمتُ قياما.

٢- أن يكون لبيان النوع، ويستفاد بيان النوع من المفعول المطلق إما:

بوصفه، نحو قولك: سرتُ سيرا حسنا.

أو بإضافته، نحو قولك: سرت سير ذي رشد.

أو بإدخال حرف التعريف عليه، نحو قولك: سرتُ السيرَ.

٣- أن يكون لبيان العدد، نحو قولك: ضربت ضربة وضربتين وضربات.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج٣، ص٤.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م. ص٢٤٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م. ص ٣٣.

(٣) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد غيث الحجيلي،(رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥م. ص٩

وتعددت العوامل في المفعول المطلق، ومنها[1]:

- المصدر: إما لفظا ومعنى نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٣)، وإما معنى لا لفظا نحو قولك: أعجبني إيمانك تصديقا.
- الفعل: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: ٢٣)
- الوصف: كاسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ (الصافات: ١)، واسم المفعول في قولك: الخبزُ مأكول أكلاً.

ووقع التوهم في المفعول المطلق في:

١- التوهم في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره:

ومن ذلك قولهم: (مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار)، وفسر سيبويه النصب في (صوتَ) بقوله: "فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه، ولكنك لما قلت: له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّتُ فحملت الثاني على المعنى، فكأنه قال: فإذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوت: يصوتُ صوت الحمار أو يبديه أو يخرجه صوت حمار، ولكنه حذف هذا؛ لأنه صار (له صوت) بدلا منه[2].

والمفهوم من كلامه أن قولنا: (له صوتٌ صوتُ حمار) برفع (صوتُ حمار) فيه مطابقة للحركة الإعرابية، وهذا هو الأصل، ، فإما أن يُعرب بدلا أو نعتا، وأما قولهم: (له صوتٌ صوتَ حمار) بنصب (صوتَ حمار) ففيه مخالفة للحركة الإعرابية، وحاول سيبويه تفسير النصب في قولهم: (له صوتٌ صوتَ حمار)، فجعله من باب الحمل على المعنى؛ لأن (له صوت) بمنزلة (هو يصوِّتُ)، أو من باب الحمل على التوهم على تقدير عامل معدوم وهو

(١) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد الحجيلي: ص١٤
(٢) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٥٥-٣٥٦

(يصوت) بعد (له صوت) فيصبح التقدير: (له صوتٌ يصوتُ صوتَ الحمار)، وحذف عامل النصب (يصوتُ)؛ لدلالة (له صوتٌ عليه).

وعلى ذلك يكون هناك وجهان في نصب المصدر[١]:

الأول: أن يكون نصبه بالمصدر المذكور، إذا كان في معنى الفعل، ويكون المصدر هذا مفعول مطلقا أو حالا، وفي كل فيه معنى التشبيه.

الثاني : أن يكون نصبه بإضمار فعل، والتقدير (فإذا له صوتٌ يصوتُ صوتَ حمار) ، ويكون نصب : (صوت حمار) على المصدر أو على الحال.

فمجيء النصب في هذه الحالة؛ أدى إلى إنتاج قاعدة نحوية جديدة تجيز نصب المصدر، وتوجب في حال النصب حذف العامل، وأن يكون المصدر مقصودًا به التشبيه، وبعد جملة مشتملة على معناه؛ وعلى فاعل المصدر في المعنى، مع دلالته على الحدوث، ولا صلاحية للعمل فيه: نحو: لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار أي: يصوت صوت الحمار.

والضابط في هذه المسألة خمسة شروط[٢]:

الأول– أن يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا.

الثاني– أن يكون المصدر دالا على التشبيه.

الثالث– أن يكون وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على اسمٍ بمعناه.

الرابع– أن يقع المصدر بعد جملة مشتملة على فاعلة في المعنى.

الخامس– أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

(١) التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٧٩
(٢) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد الحجيلي: ص٣٦

ومن ذلك ما جاء في قولهم: (وله صراخٌ صراخَ الثكلى)؛ أي: يصرخ صراخ الثكلى. وقولهم: (له دقٌ دقَّك بالمنحار حبّ الفلفل)[١].

ولقد جاء لذلك نظائر في كلام العرب، حيث أنشد النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيسِ النَّحضِ بازِلُها له صريفٌ صريفَ القَعْو بالْمسَدِ[٢]

وأنشد النابغة الجعدي:

لها بعدَ إسنـاد الكلـيم وهدئه ورنَّة من يَبكي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثورِ يَنفُضُ رأَسَه يَذبُّ بروقيهِ الكلابَ الضواريا[٣]

وإذا لم تكتمل الشروط السابقة في المصدر فيجب الرفع كقولك: (له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء)؛ لأن الفعل هنا معنوي لا علاجي، كما يجب الرفع في نحو قولك: (صوته صوتُ حمارٍ)؛ لعدم تقدم جمله، ويجب رفعه أيضا في قولك: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ؛ لأن المصدر غير تشبيهي، ويجب الرفع في قولك: فإذا عليه نوحٌ نوحُ الحمامِ لعدم تقدم صاحبه[٤].

٢- التوهم في ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق:

بيّن الباحث سابقا أن التوهم إما أن يكون بتقدير عامل معدوم، أو بحذف عامل موجود، أو بإبدال شيء مكان شيء؛ لتقاربهما في المعنى، وساعد هذا الإبدال –إبدال شيء مكان آخر لتقاربهما في المعنى– في إنتاج عدة قواعد نحوية جديدة في باب المفعول المطلق تندرج تحت مسمى (نائب المفعول المطلق)، أو (ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق).

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص ٣٥٥، ٣٥٧.
(٢) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م. ص١٠،انظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص ٣٥٥
(٣) ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ص١٩٢، الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٥٥
(٤) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد الحجيلي: ص٣٧

والأصل أن يكون المصدر هو المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده[1]، ولكن بسبب تقارب المعنى بين المصدر وبين غيره من الاستعمالات نابت هذه الاستعمالات مناب المصدر وأعربت إعرابه، ومن ذلك:

أولا- ما ينوب عن المصدر المبين للنوع، ومنه[2]:

١- مرادف المصدر، نحو: قمتُ وقوفا سريعا، وقعدتُ جلوسا حسنا، حيث حل مرادف المصدر محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه، فـ (وقوفا) نفس معنى (قياما)، و(جلوسا) نفس معنى (قعودا).

٢- ما يدل على المصدر من صفة، نحو: سرتُ أحسن السير، حيث حل ما يدل على المصدر محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه، فـ (سرت أحسن السير) نفس معنى (سرت سيرا حسنا).

٣- ضمير المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ١١٥)، حيث حل ضمير المصدر محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه.

٤- المشار إليه، نحو: ضربته ذلك الضرب، حيث حل المشار إليه محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه، فـ(ضربته ذلك الضرب) نفس معنى (ضربته ضربا).

٥- العدد الدال على المصدر المحذوف، نحو ضربته عشر ضرباتٍ، حيث حل العدد الدال على المصدر محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه، فـ(ضربته عشر ضربات) نفس معنى (ضربته ضربا).

٦- نوع المصدر، نحو رجع القهقرى، وقعد القرفصاء، حيث حل نوع المصدر محل المصدر؛ لأنه يحمل نفس معناه فـ(رجع القهقرى) نفس معنى (رجع رجوعا) أو (رجع رجوع القهقرى).

٧- الآلة التي تستخدم، نحو ضربته صوتا، وصفعته كفا، حيث حلت الآلة محل المصدر؛ لأن (ضربته صوتا) نفس معنى (ضربته ضرب السوط).

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: ص٢٤٥

(٢) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد الحجيلي: ص١٩ وما بعدها

٨- (ما) الاستفهامية، نحو ما تضرب زيدا؟ حيث حلت ما الاستفهامية محل المصدر؛ لأن (ما تضرب زيدا) نفس معنى (أي ضرب تضرب زيدا).

٩- (ما) الشرطية، نحو ما شئت فاجلس، حيث حلت ما الشرطية محل المصدر؛ لأن (ما شئت فاجلس) نفس معنى (أي جلوس شئت فاجلس).

١٠- ما أضيف إليه (كل) وما في معناها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ (النساء: ١٢٩)، و(ضربته جميع الضرب)، حيث حلت كل وما في معناها محل المصدر؛ لأن (فلا تميلوا كل الميل) نفس معنى (فلا تميلوا ميلا).

١١- ما أضيف إليه (بعض) وما في معناها، نحو: ضربته بعض الضرب، وضربته يسير الضرب، حيث حلت بعض وما في معناها محل المصدر؛ لأن (ضربته بعض الضرب) نفس معنى (ضربته ضربا).

١٢- اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف، نحو: سيموت الكافر ميتة السوء و يعيش المؤمن عيشة مرضية، حيث حل اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف محل المصدر؛ لأن (سيموت الكافر ميتة السوء) نفس معنى (سيموت الكافر موتا).

ثانيا- ما ينوب عن المصدر المؤكد، ومنه[1]:

١- المصدر المرادف له، نحو: أحببته مقة، وفرحت جذلا؛ لأن جذلا ومقة بمعنى حبا فرحا.

٢- ملاقيه في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح :١٧)؛ لأن نباتا بمعنى إنباتا.

٣- اسم مصدر غير علم، نحو توضأ وضوءا، وأعطى عطاءً؛ لأن وضوءا بمعنى توضؤا وعطاءً بمعنى إعطاءً.

والذي جعل هذه الأشياء تنوب عن المصدر، هو المعنى؛ لأنها هي والمصدر بنفس المعنى.

(١) المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد الحجيلي: ص٢٣-٢٤

٢ – التوهم في المفعول معه:

عُرّف المفعول معه بأنه: "اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: (سرت والطريق) و: (أنا سائر والنيل)"[١].

والعامل في المفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو[٢]، ويقصد بـ (شبهه) ما يشبهه في العمل من كل ما ينصب المفعول به من المشتقات؛ وذلك يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسم الفعل.

ووقع التوهم في المفعول معه في حال نصبه دون وجود فعل أو ما يشبهه في العمل من المشتقات، ومن ذلك قولنا: (ما أنت وزيدا) و(كيف أنت وزيدا) بنصب (زيدا) فيها، بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين؛ مع أنه لم يتقدم فعل، ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وفي ذلك مخالفة للحركة الإعرابية المفترضة وهي الرفع فالأصل قولنا: (ما أنت وزيدٌ) و(كيف أنت وزيدٌ) وفسّر العلماء هذا النصب على التوهم أو على تقدير عامل معدوم يبرر وجود النصب.

ويقول ابن مبررا هشام في ذلك: "فإن قلت: فقد قالوا: (ما أنت وزيدا) و: (كيف أنت وزيدا)، قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ، والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل"[٣].

وهذا ما ورد عن سيبويه حيث قال: "وزعموا أنَّ ناسا يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيدا، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأَنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث، فمَضى صدرُ الكلام وكأَنّه قد تَكلم بها، وإن كان لم يَلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا"[٤].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٥٣
(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٥٤
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٥٤
(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٣

والمفهوم من كلامه أن قولنا: (ما أنت وزيدٌ) برفع (زيدٌ) بالعطف فيه مطابقة للحركة الإعرابية، وهذا هو الأصل، أما قولنا: (ما أنت وزيدا) بنصب (زيدا) فقليل في كلام العرب وفيه مخالفة للحركة الإعرابية، وحاول سيبويه تفسير النصب في قولهم: (ما أنت وزيدا)، فجعله من باب الحمل على المعنى أو التوهم بتقدير العامل المعدوم موجودا وقام بتقدير هذا العامل لأنه يقع كثيرا في هذا الموضع، والعامل المقدر هو (كان وتصريفاتها).

وذهب أيضا إلى أن معنى (ما أنت وزيد) نفس معنى (ما كنت وزيدا)، وإلى أن سبب عدم التلفظ بالعامل هو كثرة وروده في مثل هذه الموضع.

والذي يدلل على أن سيبويه فسر هذه المسألة بالتوهم أنه برر النصب هنا بغيره من الأمثلة التي وقع فيها التوهم كجر الاسم المعطوف على خبر ليس المنصوب وكنصب الفعل بعد كاد على توهم وجود العامل المعدوم موجودا(١).

وقال في ذلك: وأَمّا الاستفهامُ فإنَّهم أجازوا فيه النَّصب، لأنهم يَستعملون الفعلَ في ذلك الموضع كثيراً، يقولون: ما كنتَ؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى مَعَ ومن ثَمَّ قالوا: أَزْمانَ قومي والجماعةَ، لأنَّه موضع يَدخل فيه الفعلُ كثيراً، يقولون: أَزْمانَ كان وحينَ كان(٢).

والحاصل أن في مثل هذه الأمثلة مذهبين، وقد حكاهما سيبويه:

الأول: الرفع وهو الجيد، لأنه ليس معك فعل ينصب ولا ما يعمل عمله، كما أنه لا يمتنع عطفه على ما قبله، ومنه قول الشاعر:

يا زبرقانَ أخا بني خَلفٍ ما أنتَ ويبَ أبيكَ والفخرُ(٣)

فرفع (الفخر) عطفا على (أنت) مع ما في الواو من المعية.

(١) ينظر:الكتاب: ج١ص١٦٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ج٣، ص٢٩، ٥١، ١٠٠، ج٤، ص١٦٠.
(٢) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٦-٣٠٧
(٣) المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد: ٢، العدد: ١، ١٩٧٣م. ص١٢٥، الكتاب، سيبويه: ج١، ص٢٩٩، شرح المفصل، ابن يعيش: ج١، ص٤٤٦

وقول الآخر:

وكُنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قَيْسٍ فما القَيسيُّ بعدك والفَخارُ[١]

فرفع الفخار عطفا على القيسي.

الثاني: النصب، وهو قليل في كلام العرب، ومجيء النصب في هذه الحالة أدى إلى إنتاج قاعدة نحوية جديدة تجيز نصب الاسم الواقع بعد الواو دون أن يسبقه فعل أو شبهه، بتقدير وجود عامل معدوم، وليس موجود في اللفظ توهما، والعامل المقدر هو كان أو تكون لوقوعهما في هذا السياق بكثرة، ويدخل في ذلك قول الشاعر:

فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابط[٢]

فنصب (السير) بإضمار فعل، كأنه قال: (فما كنت والسير)، أو (فما أكون أنا والسير)، ولو رفع لكان أجود[٣].

ومنه قول الآخر:

أَتُوعدُني بقَومِك يا بنَ حجْلٍ أشاباتٍ يخَالون العبـــادا

بمَا جمَّعتَ من حضنٍ وعمرٍو وما حضنٌ وعمٌرو والجيادا[٤]

والشاهد فيه نصب (الجياد) حملا على معنى الفعل، والتقدير: حضنٌ وعمٌرو وملابساتهما الجياد[٥].

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٠، شرح المفصل، ابن يعيش: ج١، ص٤٤٦، والبيت غير منسوب في تحصيل عين الذهب: ص٢٠٠.
(٢) البيت منسوب لأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م. ص١٢٨٩، وينظر الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٣، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك : ج٢، ص٢٥٨، شرح المفصل، ابن يعيش: ج١، ص٤٤٨.
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ج١، ص٤٤٨
(٤) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٤، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك :ج٢، ص٢٥٩، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٤، ص٣٠٨.، تحصيل عين الذهب: ص٢٠٢.
(٥) تحصيل عين الذهب: ص٢٠٢

ومثال الاستفهام قوله:

أزمانُ قومي والجماعةَ كالذي منعَ الرحالةَ أن تميلَ مَميلا[١]

وقال سيبويه معقبا على البيت: "كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على (كان)؛ لأنها تقع في هذا الموضع كثيرا، فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي"[٢].

واختلف العرب في جواز نصب الاسم الواقع بعد الواو دون أن يسبقه فعل أو شبهه، وانقسموا في ذلك إلى قسمين[٣]:

القسم الأول: يذهب إلى قياس هذا في كل شيء؛ لكثرة ما جاء منه.

القسم الثاني: يذهب إلى قصره على المسموع؛ لأنه شيء وقع موقع غيره، فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب ويوقف عنده.

٣- التوهم في الحال:

تُعرف الحال بأنها: "وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيئة، ولا يُستفاد معناها بدونها كـ(جاء زيدٌ راكبا)، وتُسمى الحال المؤسسة"[٤]، أو "لتوكيد عاملها لفظا ومعنى، أومعنى فقط، أو لتوكيد صاحبها، أو لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وتُسمى الحال المؤكدة"[٥].

وحدها ابن مالك بقوله:

الحال وصفٌ، فضلةٌ، منتصب مُفهم في حال كفردا أذهب[٦]

---

(١) ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رابنهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٩٨٠م. ص٢٣٤، وفي الديوان (أزمانَ بالنصب) و(لزم الرحال)، الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٥، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٢، ص٢٥٩، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ج١، ص٢٥٨

(٢) الكتاب، سيبويه:ج١، ص٣٠٥.

(٣) التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٨١، شرح المفصل، ابن يعيش: ج١، ص٤٤٨

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٧٧

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٩٩-١٠١

(٦) متن الألفية، ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت، ص٢٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٧٨

ويُشترطُ في الحال[1]:

١- أن تكون منتقلة، لا ثابتة.

٢- أن تكون مشتقة لا جامدة.

٣- أن تكون نكرة لا معرفة.

٤- أن تكون نفس صاحبها في المعنى.

وساعد الحمل على المعنى على تجاوز هذه الشروط وإنتاج قواعد نحوية جديدة تجيز مجيء الحال جامدة، ومعرفة، والحمل على المعنى جزء من ظاهرة التوهم، كما بين الباحث سابقا، فالتوهم إما أن يكون بتقدير عامل معدوم، أو بحذف عامل موجود، أو بإبدال شيء مكان شيء لتقاربهما في المعنى.

فالأصل أن تكون الحال مشتقة، نكرة، ولكن بسبب تقارب المعنى بين المشتق والجامد، والنكرة والمعرفة؛ جاءت الحال جامدة، ومعرفة.

أولا- قبول مجيء الحال جامدة؛ لأنها بمعنى المشتق:

وردت الحال جامدة في اللغة ومن المواضع التي جاءت الحال فيها جامدة[2]:

١- أن تدل على تشبيه، نحو: (كر زيدٌ أسدا)؛ أي: شجاعا، و(بدت الجارية قمرا)؛ أي: مضيئة ومنيرة.

٢- أن تدل على مفاعلة، نحو: (بعته يدا بيد)؛ أي: متقابضين، و(كلمته فاه إلى فيَّ)؛ أي: متشافهين.

٣- أن تدل على ترتيب نحو: (ادخلوا رجلا رجلا)؛ أي: مرتبين.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٧٩ وما بعدها

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٨٠، ٨١

وعلى هذا نتجت قاعدة تجيز وقوع الحال جامدة لجواز تأويلها بالمشتق؛ لأنها تحمل نفس معناه.

ثانيا– قبول مجيء الحال معرفة؛ لأنها بمعنى النكرة

اشترط النحاة في الحال أن تكون نكرة، لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا، فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة؛ محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير[١].

ومن الأحوال التي وردت بلفظ المعرفة، وأولت بنكرة؛ لأنها تحمل نفس معناها:

١– الحال المعرفة بـ(ال)، ومن أمثلة ذلك: (أرسلها العراك) أي: معتركة، و ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، وجاءوا الجماء الغفير؛ أي: جميعا[٢].

٢– الحال المعرفة بالإضافة، ومن أمثلة ذلك: جاء زيدٌ وحدَهُ، أي: منفردا، ورجع عوده على بدئه، أي: عائدا[٣].

وعلى هذا نتجت قاعدة جديدة تجيز وقوع الحال معرفة لجواز تأويلها بالنكرة؛ لأنها تحمل نفس معناها.

وورد عن الازهري أنَّ الحال المعرفة بـ(ال) وردت على اسقاط الألف واللام، حيث قال: قولهم: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، وادخلوا الأول فلأول، فالجماء والعراك والأول، أحوال على توهم إسقاط الألف واللام على مذهب الجمهور[٤].

وذهب يونس بن حبيب إلى جواز تعريف الحال حيث كان يقول: (مررت به المسكينَ) على قوله مررت به مسكينا[٥]. أي على الحال.

---

(١) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص١٨٥، التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٣٢.
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٨١
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ص٨١
(٤) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص١٨٥، التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٣٢
(٥) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٧٦

ورفض سيبويه ذلك، حيث قال: "وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفا، ولكنك إن شئت حملته على أحسنَ من هذا، كأنه قال: لقيت المسكينَ[١]. أي على القطع.

٤- التوهم في التمييز:

التمييز: اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام أو نسبة، والتمييز واجب التنكير عند البصريين، ولا يقبل (ال) التعريف، وورد التمييز معرفا ب(ال) التعريف[٢]، ومن ذلك قول ابن مالك:

ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري[٣]

وخُرِّج ذلك على أنه من توهم زيادة (ال)، أو على إسقاط الألف واللام[٤]. كما ورد في مسألة الحال السابقة.

وعلى هذا نتجت قاعدة جديدة تجيز ورود التمييز معرّفا بـ (ال) على توهم سقوط الألف واللام.

ومن القواعد التي أنتجها التوهم في باب التمييز قاعدة تجيز النصب مع جواز الجر بالعطف على التمييز المجرور بـ(من)؛ لأن أصله النصب، ومنه قول الشاعر:

طافتْ أمامةُ بالركبانِ آونةً يا حسنَه من قوامٍ ما ومنتقبا[٥]

لأن الأول في معنى يا حسنه قواما[٦]، ونصب منتقبا على توهم أن الكلام: قواما ومنتقبا.

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٧٦

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص١٨٥، التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٣٢

(٣) متن الألفية: ص٩، التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص١٨٥.

(٤) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص١٨٥، التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي: ص٦٣٢

(٥) ديوان الحطيئة: ص٣٩، الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٣٤

(٦) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٣٤

٥- التوهم في الاستثناء:

الاستثناء هو إخراج الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء من الحكم الواقع على ما قبلها، وتختلف أدوات الاستثناء في تأثيرها على الاسم الواقع بعدها، فمنها ما ينصب الاسم الواقع بعدها كـ (إلا)، ومنها ما يجر الاسم الواقع بعدها كـ (غير).

وورد نصب الاسم المعطوف على الاسم المجرور بـ(غير)، وكان حق هذا الاسم الجر، ومن ذلك ما ورد عن ابن هشام في قوله: "اختلف في نحو: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمراً بالنصب، والصواب أنه على التوهم"(١)، وهو مذهب سيبويه لقوله: "لأن غير زيد في موضع: إلا زيداً ومعناه"(٢).

ونتج عن هذا التوهم قاعدة تجيز معاملة (غير) معاملة (إلا) ونصب الاسم المعطوف على (غير) على التوهم.

ومن القواعد التي ساعد التوهم في إنتاجها في باب الاستثناء قاعدة تجيز قطع الاسم المعطوف على المستثنى المنصوب بتقدير أو توهم مبتدأ أو خبر محذوف، ومن ذلك قول الشاعر:

وبادت وغيَّرَ آيَهن مع البلى إلا رواكدَ جمرُهن هباءُ

ومشججُ أما ســـــواء قذالُه فبدا وغيَّرَ سارَه المعزاءُ(٣)

حيث جاءت (مشججُ) مرفوعة، وحقها النصب؛ لأنها معطوفة على (رواكدَ) المنصوبة، والذي أدى لهذا التوهم أنَّ (إلا رواكدَ) بمعنى (بها رواكدُ)، والتقدير: بها رواكد، وبها مشجج، فرفع (مشججُ).

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ص٦٢١.

(٢) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٣٤٤.

(٣) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق، صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م. ص٤٧١ وعلى الرغم من قافية هباء في فهرس القوافي في الديوان، إلا أن الباحث لم يجد البيت في الديوان، الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٣-١٧٤.

وهذا ما وضحه سيبويه بقوله: "لأن قوله: (إلا رواكد) هي في معنى الحديث (بها رواكد)؛ فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث"[١].

٦- نصب الفعل المضارع على توهم وجود أن:

الأصل في الفعل المضارع الرفع، ويُنصب الفعل المضارع إذا سُبق بأحد أحرف النصب، وجاء الفعلُ المضارع منصوبا بأن مضمرة بعد لام التعليل، ولام الجحود، وحتى التي لانتهاء الغاية، وفاء السببية، وواو المعية.

ونُصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة في غير المواضع المنصوص عليها في وجوب الإضمار وجوازه.

ومن المواضع التي نصب فيها الفعل المضارع، نصبه بعد كاد على توهم وجود أن، و(كاد) فعل من أفعال المقاربة، فلا يقترن خبرها بـ (أن)، لأنها تدل على شدة مقاربة الفعل، فيقرب من الشروع فيه، فلا يناسب خبرها الاقتران بـ (أن)؛ لأن (أن) تكون للمستقبل، وأفعال المقاربة لضرب من الحال، فلزم أن يليها لفظ الفعل[٢].

ولم ترد في القرآن الكريم إلا على هذا الوجه كقوله تعالى : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ (الحج: ٧٢) وقوله سبحانه: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ (القلم: ٥١) [٣].

وقد ورد في الحديث الشريف اقتران خبر كاد بأن، ومنه ما رواه البخاري في كتاب الصلاة –باب قول الرجل: ما صلينا: أن النبي(صلى الله عليه وسلم) جاءه عمر بن الخطاب يوم الخندق، فقال: يا رسول الله والله ما كدتُ أن أُصلي العصر حتى كادت الشمس تغربُ[٤].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ص١٧٤.
(٢) ينظر: شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق: فائز فارس، ط١، ١٩٨٤م. ج٢، ص٤٢٥.
(٣) التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٩٣
(٤) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري: ج١، ص١٣٠.

إلا أن الضرورة تبيح للشاعر أن يأتي بخبرها مقترنا (بأن)، وقد ذكر سيبويه أن ذلك ورد عنهم كثيرا[١]، ومنه قول رؤبة:

قد كادَ من طوُل البِلى أن يمصَحا[٢]

حيث اقترن الخبر (يمصحا) بـ (أن) وذلك تشبيها لكاد بـ (عسى)، فإن (عسى) يقترن خبرها بـ (أن)[٣]، ومن ذلك ما ورد عن سيبويه في قول الشاعر:

فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أفْعَلَهْ[٤]

ففسّر سيبويه نصب (أفعلَه) بقوله: حملوه على (أنْ) لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) هنا مضطرين[٥].

والمقصود بقول سيبويه هنا (حملوه) أنهم بنوه متوهمين أن ثمة (أنْ) ناصبة قبل الفعل أفعله، بدليل أنه نص على أن الحمل في هذا البيت كالحمل في جر (سابق) على (مدرك) في قول زهير[٦].

وصرّح أبو البركات الانباري بأن النصب في البيت محمول على التوهم[٧].

فالعربي قد يتكلم بالكلمة – كما قال الانباري – إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله[٨].

ولقد أنتج هذا التوهم قاعدة تجيز نصب الفعل المضارع بعد (كاد) على توهم وجود (أن).

---

(١) الكتاب، سيبويه: ج١، ٣٠٦-٣٠٧، ج٣، ص١٢.
(٢) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص١٦٠.
(٣) التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٩٣
(٤) البيت لعامر بن جوين الطائي. ينظر: الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٧، تحصيل عين الذهب: ص٢٠٤، وقيل لعامر بن الطفيل. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري :ج٢، ص٤٥٧
(٥) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٣٠٧
(٦) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٦٩
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري : ج٢، ص٤٦٠
(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ج٢، ص٤٦٠

ومن المواضع التي ورد فيها نصب المضارع بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة في وجوب الإضمار والمذكورة في جوازه قراءة النصب[١] في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٨٣)، فنصب "لا تعبدوا" بأن مقدرة ، فحذفت (أن) وأعملت مع الحذف.

ومنه ما جاء في قول طرفة:

ألا أيهذا اللائمي أحضرَ الوغَى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي[٢]

والتقدير: أن أحضر، بدليل عطف (وأن أشهد) عليه[٣].

ومن الشواهد التي نصب فيها الفعل المضارع المسُتحق للرفع على توهم وجود (أن) ومن –أيضا– ما جاء في قول الشاعر:

نفاك الأغرُّ ابنُ عبدِ العزيز وحقُّك تنفى مِنَ المسجدَ[٤]

على توهم وجود أن قبل الفعل والتقدير أن تنفى.

وما جاء في قول الشاعر:

جزعتُ حذارَ البينِ يومَ تحمَّلوا وحقَّ لمثلي يا بثينة يَجزعَ[٥]

وذلك على توهم وجود أن قبل الفعل والتقدير أن يجزع.

---

(١) وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود، ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ج١، ص١٧٢، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج١، ص٤٥٧

(٢) ديوان طرفة، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م. ص ٢٥، اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ص٤٨.

(٣) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج٢، ص٣٩١، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص٩٤

(٤) ديوان جرير، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م. ص١٠٢ وفي الديوان (بحقك تنفى عن المسجد) ، الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٣٦

(٥) ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م. ص٣٠. وفي الديوان (ومن كان مثلي)، الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤٣٧

التوهم في لا النافية للجنس:

تدخل (لا) النافية للجنس على النكرة فتنفيها نفيا عامًا، ويكون الاسم بعدها مبنيا على الفتح أو منصوبًا، وهي – كما يقول النحاة – تدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب، بشرط أن يكون نكرة وأن يكون المقصود بها النفي العام، وأن لا تتكرر، فإن تكررت لم يتعين إعمالها وإنما جاز، وأن لا يكون مفصولا بينها وبين اسمها بفاصل، وإلا أهملت وجوبًا، ويذكرون شرطًا آخر، هو أن لا تكون النكرة معمولة لغير(لا) بخلاف نحو(جئت بلا زاد) فإن النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[١].

لأن المعنى جئت بغير زاد، و(لا) عند الكوفيين بمعنى (غير) والمعنى: جئت بغير زاد وما بعدها مجرور بالإضافة[٢]. وهذا نوع من أنواع التوهم الذي يجيز إحلال عامل مكان آخر لموافقته له في المعنى.

ومن التوهم في باب لا النافية للجنس دخولها على العلم، ويؤول النحاة العلم هنا بالنكرة، ومن ذلك: (قضية ولا أبا حسن لها)[٣] على توهم أن التقدير: قضية لا مسمى بأبي حسن لها، أو قضية لا مثل أبي حسن لها، أو قضية لا حَلَالَ لها، على توهم استخلاص معنى الوصف الذي اشتهر به ذلك العلم، ومن ذلك قولك: (لا حاتم اليوم) فمعناه: لا كريمَ اليوم[٤].

(١) بتصرف: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م. ج١، ص٣٦١
(٢) بتصرف: معاني النحو، فاضل السامرائي: ج١، ص٣٦١
(٣) الكتاب، سيبويه: ج٢، ص٢٩٧.
(٤) بتصرف: معاني النحو، فاضل السامرائي: ج١، ص٣٦٢

ثالثا- التوهم في مسائل متفرقة:

١-منع بعض الكلمات من الصرف على التوهم:

الأصل في الأسماء الصرف، ولكنها قد تُمنع من الصرف لعلة، ومن علل منع الاسم من الصرف أن يأتي على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) كحمراء، وبسبب مشابهة أشياء لحمراء؛ عُملت معاملتها فمنعت من الصرف توهما، مع أن همزة أشياء أصلية وهذا ما ذهب إليه الكسائي (١٨٩هـ) بقوله: همزة (أشياء) أصلية مثلها مثل همزة (أفياء)، ولكنها لما وقعت بعد ألف كـ (حمراء) توهموا أنها ممنوعة من الصرف مثلها[١].

ومن علل منع الاسم من الصرف مجيء الاسم على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، كـ(غضبان)، وبسبب مشابهه (طَحّان) لـ(غضبان)؛ عُوملت معاملتها ومنعت من الصرف توهما؛ لشبه نون طَحّان الأصلية بالنون الزائدة في غضبان[٢].

٢-صرف بعض الكلمات الممنوعة من الصرف على التوهم:

الاسم المصروف هو الاسم المستوفي للحركات الثلاث مع التنوين، أما الاسم الممنوع من الصرف فهو الاسم الذي لا يدخله الجر ولا التنوين، وقد ورد في اللغة تنوين الاسم الممنوع من الصرف قراءة (سلاسل) بالتنوين[٣] في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (الإنسان: ٤) فالأصل في سلاسل عدم التنوين لأنها على صيغة منتهى الجموع، ولقد ذكر العلماء في صرفها أقولا مختلفة ، ومن ذلك[٤]:

١- ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: ص٢٩، مزاعم بناء اللغة على التوهم، ص ٧٣٤
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٢١٧ ،مزاعم بناء اللغة على التوهم، ص٧٣٩
(٣) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ: ج٦، ص٣٤٨.
(٤) إعراب القرآن، النَّحَّاس: ج٥، ص٦٣.

٢- أن بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام لأن الشعر أصل كلام العرب فكيف نتحكّم في كلامها ونجعل الشعر خارجا عنه؟

٣- أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني.

ومن الواضح أن التفسير الأول والثاني يتسمان بالعموم، والتفسير الثالث الذي صرف (سلاسلا)؛ لمجاورتها لـ (أغلالا) و(سعيرا) المصروفتين، هو الأقرب للصواب، والمجاورة كما بين الباحث أحد أسباب التوهم التي سببها سبق اللسان.

وذهب الزمخشري إلى أن سلاسلا، بالتنوين فيه وجهان[١]:

الأول: أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف.

والثاني: أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف.

والرأي الثاني يثبت ما ذهب إليه الباحث من أن الصرف هنا مُتَوَهَم.

٣- معاملة جمع المؤنث السالم معاملة المفرد على التوهم:

يُرفع جمع المؤنث السالم بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ولكنه نُصب بالفتحة في بعض المواضع توهما، ومن هذه المواضع قول بعضهم: (سمعتُ لُغاتَهم)[٢]، فنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، والأصل أن ينصب بالكسرة.

والظاهر أن سبب هذا التوهم هو اتصال جمع المؤنث (لغات) بالضمير (هم) فالتبس الأمر على المتكلم، وظن أنه من الكلمات التي تنتهي بالتاء المفتوحة كـ (سُبات).

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٦٦٧.
(٢) معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٩٣

٤- معاملة جمع التكسير المنتهي بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم على التوهم:

يرفعُ جمع المذكر السالم بالواو، ويُنصب ويجر بالياء، أما جمع التكسير فيُعامل معاملة المفرد ويُرفع بالضمة، ويُنصب ويجر بالكسرة، وقد يأتي جمع التكسير منتهيا بالياء والنون فيختلط الأمر على صاحب اللغة ويظن أنه من جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، فيقوم برفع هذا الجمع –جمع التكسير المنتهي بالياء والنون– عند استخدامه في موضع رفع، ومن ذلك ما حدث في قول بعض العرب: "بستان فلان حوله بساتون"[١]، حيث عُمل جمع التكسير معاملة معاملة جمع المذكر السالم ورُفع بالواو والنون، ونظير ذلك قراءة الحسن (الشياطون)[٢] في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (الشعراء ٢١٠)، حيث "قرأ الحسن الشياطون، ووجهه أنه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخير بين أن يجري الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيّرت العرب بين أن يقولوا هذه يبرون ويبرين، وفلسطون وفلسطين، وحقه أن تشتقه من الشيطوطة وهي الهلاك كما قيل له الباطل، وعن الفرّاء: غلط الشيخ في قراءته (الشياطون) ظنّ أنها النون التي على هجاءين"[٣]

ومن الواضح أن هذا التوهم صار لهجة لبعض العرب، ومن ذلك قول بعضهم: بساتون[٤]، و يبرون، وفلسطون[٥]

وبهذا يمكن تخريج قوله تعالى: (وَما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطِونُ) في قراءة الحسن، أنه على لغة من يعامل جمع التكسير معاملة جمع التصحيح في حالة الرفع.

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج١، ص١٧٣،ج٣، ص٣٣٩.
(٢)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج١، ص١٧٣.
(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٣، ص٣٣٩
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج١، ص١٧٣
(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٣، ص٣٣٩

٥- معاملة الفعل المعتل معاملة الفعل الصحيح على التوهم

يجزم الفعل المعتل بحذف حرف العلة، ولكنه عومل معاملة الفعل الصحيح وجزم بالسكون في بعض لغات العرب مثل: لم يأتي زيد، فإن من بعض العرب من يفعل ذلك[١].

ونظير ذلك قول الشاعر:

ألمْ يَأتيك والأنباءُ تنمى بما لاقتْ لبونُ بني زياد[٢]

وقال سيبويه في ذلك: فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل[٣]، ومراده بالأصل في الجزم حذف الحركة لا الحرف[٤]؛أي: جزمه بالسكون على الياء وعاملة معاملة الفعل الصحيح

ومن ذلك: قراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (يوسف: ٩٠) بإثبات الياء في (يتقي)[٥] وجزم (يصبر)، وخرّج ابن خالويه هذه القراءة القراءة على إجراء المعتل مجرى الصحيح[٦].

وقراءة زيد بن علي: (ومَن يَعشُو) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (الزخرف: ٣٦) بإثبات الواو في (يعشو)[٧].

٦- معاملة المضاف معاملة المضاف إليه من حيث التذكير والتأنيث:

الأصل في الإسناد المطابقة، فلا بد من أن يطابق المسند المسند إليه، ووردت بعض التراكيب التي يخالف فيها المسند المسند إليه من حيث التذكير والتأنيث، وحمل العلماء هذه المخالفة على التوهم أو الحمل على المعنى.

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١٩٨، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص ١١٤
(٢) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٣١٥-٣١٦، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١٩٨، تحصيل عين الذهب: ص٤٩٠.
(٣) الكتاب، سيبويه: ج٣، ص٣١٥-٣١٦
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ج٢، ص١٠٩ ، التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري: ص ١١٤
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام: ص ٦٢١، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك : ج١، ص٥٨، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١٩٨.
(٦) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ص١٩٨
(٧) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ج٩، ص٣٧٣، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٤، ص٢٥٢.

ويقول ابن جني في ذلك: تذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب، وأما تأنيث المذكر كقراءة تلتقطه[١] في قوله تعلى: ﴿يلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف : ١٠)، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنّث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعا في المعنى[٢].

وهذه الأنماط المخالفة لما كان أن ينبغي عليه الكلام من حيث ساعدت في إنتاج قاعدة جديدة، مفادها، أن المضاف يكتسب التذكير والتأنيث من المضاف إليه.

ومعنى ذلك أنّ المضاف المذكّر قد يعامَل معاملة المؤنث لكون ما أضيفَ إليه مُؤنّثاً، كما يعامَل المضافُ المؤنثُ معاملة المذكّر لكون ما أضيف إليه مذكّرًا، وفي ذلك يقولُ ابن مالك: ويكتسب المضاف المذكر إلى مؤنّثٍ تأنيثًا، وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكّرٍ تذكيرًا[٣].

فمثال ما اكتسب التأنيثَ من المضاف إليه: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، وقراءة تلتقطه[٤] في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: ١٠)

ومثله:

مَشينَ كما اهتزّتْ رماحٌ تسفّهت أعاليها مرُّ الرياح النواسمِ[٥]

فألحق بالفعل تسفهت تاء مع أن فاعله مذكر وهو مر.

ومثله:

لما أتى خبرُ الزُّبير تواضعتْ ... سورُ المدينة والجبال الخشعُ[٦]

فألحق بالفعل تواضعت تاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو سور.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٣، ص٩٤.
(٢) الخصائص، ابن جني: ج٢، ص٤١٧
(٣) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ص٢٣٧
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ج٢، ص٤٤٧.
(٥) ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م. ص ويبدأ الشطر الأول بـ (رويدا) في الديوان٢٧١، شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ص٢٣٧
(٦) ديوان زيد الخيل الطائي، صنعه: نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ص٦٦. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ج٣، ص٢٣٧

وأمَّا مَا اكتسبَ التَّذكير فنحوُ قولِ الشَّاعِر:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الْأَمْـ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي[1]

فقوله: (مُعين) خبر المبتدأ (رؤية) وهو مؤنث، وذلك لاكتساب المضاف أي: رؤية التذكير من المضاف إليه أي: الفكر.

ولا يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث إلا بشرطين:

الشرط الأول: صحةُ حذفِ المضاف والاستغناءِ عنهُ بالمضاف إليه، مع صِحّة المعنى في الجملة[2]، ومن ذلك قول سيبويه: وسمعنا من العرب مَن يقول ممن يُوثَقُ به: اجتَمعتْ أهلُ اليمامِة، لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعني أهل اليمامة[3].

الشرط الثاني: كون المضاف بعضَ المضاف إليه، أو كبعضِه[4].

ومثال كونه بعض المضاف إليه قولك: قُطِعَتْ بعض أصابعه، فبعض الأصابع إصبع.

فإن تحقَّق الشرطان جاز أن يُعَامَل المضافُ معاملةَ المضاف إليه، وإنْ اختَلَّا بأن لم يصحَّ حذفُ المضاف ولم يكن المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه، لَمْ يجز.

٧- معاملة (إما) معاملة (أو) على التوهم:

تشترك حروف العطف في المعنى أو الوظيفة العامة، وهي الضم والجمع، والأصل أنَّ لكل حرف منها معنىً خاصا يستعمل فيه بأصل الوضع، وينفرد به عن غيره، بيد أنه قد يُعدل عن هذا الأصل؛ فينوب حرف عطف عن آخر في معناه لعلة معينة[5]

(١) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ص٢٣٨، همع الهوامع، السيوطي: ج٢، ص٥١٢.
(٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ص٢٣٨
(٣) الكتاب، سيبويه: ج١، ص٥٣
(٤) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ج٣، ص٢٣٨
(٥) التناوب في المعنى بين حروف العطف (دراسة في القرآن الكريم)، حجاج عبدالكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العد: ١٢، ٢٠١٤م. ص٢٠١.

ويكون ذلك بإحلال حرف في موضع آخر على التوهم، ومن ذلك ما ورد عن الفراء في التوهم بين (إما) و (أو) ويقول في ذلك: "ولا تُدخلنّ (أو) عَلَى (إما) ولا (إما) عَلَى (أو) وربما فعلت العرب ذَلِكَ لتآخيهما فِي المعنى عَلَى التوهّم فيقولون: عبد الله إما جالس أو ناهض.... ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد... وهو عَلَى التوهم إِذَا طالت الكلمة بعض الطول أو فرّقت بينهما بشيء هنالك يَجوز التوهم كما تَقُولُ: أنت ضاربُ زيدٍ ظالِمًا وأخاهُ حين فرقت بينهما ب (ظالِمِ) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض"[١].

وقد يدخل في ذلك ما يسمى بتقارض أو تناوب حروف الجر ويجيز يونس بن حبيب[٢]، والكوفيون دخول حروف الجر بعضها مكان بعض[٣] وعلى رأسهم الفرّاء[٤].

٨- دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود إن:

تدخل لام التوكيد أو اللام المزحلقة على خبر إن، وهذه اللام ليس لها حق الصدارة في باب (إن)؛ لأنها في مؤخرة من تقديم[٥]. وهي كثيرة الدخول في خبر (إن)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (العنكبوت:٦)، وقوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون:١)

ومنه قول زهير:

وإني لمهدٍ من ثناءٍ ومدحَةٍ إلى ما جد تُبغي لديه الفواضِلُ[٦]

وقول طرفة:

وإن لسان المرءِ ما لم تكن له حصاةٌ على عوراتهِ لدليلُ[٧]

---

(١) معاني القرآن، الفراء: ج١، ٣٨٩-٣٩٠.
(٢) شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.ج٤، ص٧٢.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة. ج٢، ص٢٥٤-٢٥٥
(٤) معاني القرآن للفراء: ج١، ص٢١٨، ج٢، ص١٨٦، ٢٦٧ .
(٥) حاشية الأمير على المغني بحواشي المغني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. ج١، ص١٩١
(٦) ديوانه: ص٩٨
(٧) ديوان طرفة: ص٦٧.

فلما كثر دخول اللام في خبر (إنّ) دخلت في خبر المبتدأ على توهم أنه خبر (إنَّ)، ومن ذلك قول الشاعر:

أُم الحُليسِ لعجوزٌ شَهرَبَه ترضى من اللحم بعظْمِ الرقَبَة[١]

فأنه توهم (إن) فأدخل اللام في الخبر، حتى كأنه قال : إن أم الحليس ، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا[٢].

وفي هذا البيت وجهان آخران:

الأول: أن اللام زائدة ، وزيادتها هنا نادرة[٣].

الثاني: أنها للابتداء ، وأنها داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير : أم الحليس لهي عجوز[٤] وضعّفه المرادي بأن حذف المبتدأ ينافي التوكيد الذي جيء باللام لأجله[٥].

٩- إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم.

نون الوقاية تلحق الأفعال ولا تلحق الأسماء، ولكنها لحقت اسم الفاعل، ولاحظ الفراء ذلك ووصفه بعدم الصحة، حيث قال: "يقولون: أنت ضاربي، ويقولان للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربيَّ، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضاربانني، ولا للجميع أنتم ضاربونني. وإنما تكون النون في فعل ويفعل، مثل: (ضربوني، ويضرباني، وضربني). وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربُني، يتوهم أنَّه أراد: هل تضربني، فيكون

(١) وهو رؤبة، مجموع أشعار العرب: ص١٧٠، ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٢٨
(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٢٨
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٢٨
(٤) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: ج١، ص٢١٦، حاشية الأمير على المغني بحواشي المغني: ج١، ص١٩١
(٥) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ص١٢٨

ذلك على غير صحَّةٍ[1]". وتلحق نون الوقاية اسم الفاعل في بعض اللهجات المعاصرة ومن ذلك: حاملني وضاربني.

١٠- تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر:

ينقسم الفعل في العربية إلى فعل لازم وفعل متعد، والفعل المتعدي إما أن يتعدى بالمفعول به وإما أن يتعدى بحرف الجر، وورد في اللغة تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر، ومن ذلك قولهم: (حاز على الشيء)، علماً أن الأصل (حاز الشيء) بتعدية الفعل بنفسه، ولكن الذي قال: (حاز على) توهم أن (حاز) كـ (حصل) من حيث اللزوم والتعدي؛ لأنهما بمعنى واحد[2].

ومنه ما جاء في قولهم: (أكدَّ على)، والأصلُ (أكد الشيء) حملا على (ألح علي)؛ لتوهم أن كلا الفعلين لهما حكم واحد لزوما وتعدية لجامع معنوي بينهما[3].

وفي الختام، هذا ما تمكن الباحث من إعداده في هذه الدراسة، في الوقت الذي أتيح له لدراستها، ولو أن الوقت بيد الباحث لظلَّ يتنقل وراء التوهم في تصانيف النحاة، ولزاد على هذه المسائل مسائل أُخر، ولكن حسبه أنه وضَّح الخطوط العامة لأثر هذه الظاهرة في صناعة بعض قواعد اللغة.

(١) معاني القرآن، الفراء: ج٢، ص٣٨٥-٣٨٦
(٢) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٧٤
(٣) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل: ص١٧٤

خُاتمة البحث ونتائجه:

١- التوهم: نوع من أنواع التداخل الذهني يُصيب المتكلم فيخرج الكلام عن وجهه القياسي الذي يقتضيه؛ بسبب سبق الذهن أو اللسان إلى إدخال الكلام في قاعدة غير القاعدة المقيسة، لتشابه الكلام – مفردا أو مركبا- مع كلام آخر والتباسه معه في الذهن، وتؤدي هذه الحالة من الوهم إلى إنتاج نمط جديد من أنماط الكلام، يخالف الوجه القياسي ويشابه الوجه الذي سبق إليه الذهن أو اللسان، فيحكم على هذا النمط الجديد بأنه متوهم.

٢- التوهم استجابة بريئة لطبيعة المتكلم وفيه مجاراة للنفس على سجيتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة، لاسيما في العصر الذي لم تكن فيه القاعدة قد وضعت، والذي حمل النحويين على القول بالحمل على التوهم هو حرصهم الشديد على دفع الشبهات عن لغة العرب بوجه، لكي لا تثار الشبهات فيقال: إن بعض ما في لغة العرب قد جاء على غير سننها في الكلام.

٣- التوهم طريقة من طرائق نمو اللغة، ولأن لكل شاذ شروط، يُشترط في الألفاظ والتراكيب المتوهمة: استساغة واشتهار الاستعمال المتوهم من أجل قبوله.

٤- دراسة التوهم تيسر لنا حل كثير من المشكلات التي تتنافى مع مشهور القواعد ومألوفها.

٥- يختلف التوهم غير المقبول عن التوهم المقبول في أن التوهم غير المقبول هو الذي يقع فيه شخص واحد من جماعة تتكلم لغة واحدة، والتوهم المقبول كان في البداية غير مقبول، ولكن لاستساغته وكثرة استعماله؛ استحسنته الجماعة اللغوية وأدخلته ضمن نطاق اللغة.

٦- التوهم المقبول صار لهجة معترفا بها كقول بني أسد: سكرانة وعطشانة في تأنيث سكران وعطشان بدل سكرى وعطشى؛ لأن الكثرة الغالبة في الصفات العربية تؤنث بالتاء، فتوهموا أنها بالتاء.

وبما أن التوهم صار لهجة معترفا بها جاءت بعض القراءات على هذه اللهجات المخالفة للغة القياسية، وبهذا ينتفي وصف بعض القراءات بالشذوذ واللحن والخطأ والتوهم وغيرها من الأوصاف المماثلة.

٧- للتوهم أثر كبير في تشكيل المعنى والتعبير عن الغرض مع اختلاف السياقات، وذهب البعض إلى أن الحمل على التوهم في حقيقته هو خروج عن الكلام المعتاد، ويُقصد إليه لجذب انتباه المخاطب، ولكن وفق إطار زمني معين فبعد دخول الكلمات والتراكيب المتوهمة ضمن إطار اللغة، وبعدما أُقرت في الاستعمال، ووردت في ألسنة العرب الفصحاء، ونُقلت لمستخدمي اللغة على أنها صورة من صور الكلام، وأصبح لهذه الكلمات والتراكيب استخداماتها الخاصة والمختلفة عن الكلمات والتراكيب التي تُوهمت عنها، وقد تكون في بعض الأحيان أكثر مُناسبةً من الأصل حسب المقام الذي ترد فيه، واستخدمها القرآن في بعض المواضع؛ لمناسبتها للمعنى المراد أكثر من الأصل الذي توهمت عنه.

٨- ينقسم التوهم إلى :

توهم بسبب سبق الذهن، وينقسم إلى:

أ- توهم المعدوم موجودا، كجر الاسم المعطوف على خبر ليس المنصوب على توهم وجود الباء فيه.

ب- توهم الموجود معدوما، كرفع اسم إن وخبرها على توهم عدم وجودها.

ت- توهم شيء مكان آخر، كالنصب بـ (لو) لمقاربة معناها لمعنى (أن).

توهم بسبب سبق اللسان: ويدخل فيه القلب المكاني والجر على الجوار، وبدل الغلط، وغيرها من الأنماط التي سبق فيها اللسان فأدى إلى وجود استعمال متوهم مخالف للاستعمال القياسي.

٩- تكاد أشكال التوهم تنحصر في:

أ- توهم بسبب التداخل الذهني لقاعدتين أو استعمالين.

ب- توهم بسبب طول التركيب، ووجود فاصل يفصل بين التابع ومتبوعه.

ت- توهم بسبب السهو.

ث- توهم بسبب العادات الصوتية لبعض العرب.

ج- توهم بسبب التقارب النطقي للكلمتين.

١٠- وقع التوهم في الجانب الصرفي، وأسهم في توسيع اللغة وتكاثر كلماتها، أو في زيادة الثروة اللغوية عن طريق عدد من القواعد، أهمها:

أ- توهم الأصلي زائدا، وساعدت هذه القاعدة في وجود جموع جديدة إلى جانب الجمع الأصلي، كقولنا: (مصائب، ومعائش) في (مصاوب، ومعايش)، وكجمعنا (مسيل) على (مسل وأمسلة ومسلان).

ب- توهم الزائد أصلا، وساعدت هذه القاعدة في وجود أفعال جديدة إلى جانب الفعل الأصلي، كقولنا: (تمدرع، وتمندل) في (تدرع، وتندل).

ت- التوهم في أصل الحرف المبدل، وساعدت هذه القاعدة في وجود جموع جديدة إلى جانب الجمع الأصلي، كقولنا: (أعياد، وأرياح) في (أعواد، وأرواح).

ث- توهم قلب الحروف المتجاورة، وساعدت هذه القاعدة في وجود كلمات جديدة إلى جانب الكلمات الأصلية، كقولنا: (معيق، وصاقعة) في (عميق، وصاعقة).

ج- توهم المهمل مستعملا، وساعدت هذه القاعدة في وجود كلمات جديدة إلى جانب الكلمات الأصلية، كقولنا: (كاهل) في (كهل) وهو المفرد القياسي للجمع (كهول).

ح- التوهم في باب الإفراد والتثنية والجمع، وساعدت هذه القاعدة في وجود كلمات جديدة إلى جانب الكلمات الأصلية، كجمعنا (مُصير) على (مصران)، وتوهم الإفراد في مصران وجمعها على (مصارين).

خ- التوهم في التذكير والتأنيث، وساعدت هذه القاعدة في وجود كلمات جديدة إلى جانب الكلمات الأصلية، كتأنيثنا لـ (سكران، وعطشان) على (سكرانة، وعطشانة) إلى جانب التأنيث القياسي (سكرى، وعطشى).

١١- وقع التوهم في الجانب النحوي، وساعد خروج بعض الأنماط والاستعمالات عن القياس النحوي في إنتاج عدد من أوجه التأويل؛ من أجل إعادة هذه الأنماط الخارجة إلى حضن اللغة، ودفع الخطأ والشبهة عن لغة العرب، كما ساعد في إنتاج عدد من القواعد النحوية. ومن أوجه التأويل التي ساعد التوهم في ظهورها: الحمل على المعنى، والحمل على

الموضع، والحمل على التوهم، والحمل على القطع، والحمل على الجوار، ومن القواعد التي ساعد التوهم في ظهورها:

أ- في باب العطف: ساعد التوهم في وجود أنواع جديدة من العطف، وصارت بعد فترة من الزمن جزءا من اللغة، وبعد أن قام الباحث بحصر الحالات التي تخالف العطف القياسي، وجد أنها خمسة أنواع: عطف على توهم العامل المحذوف موجودا، وهو ما أطلق عليه العلماء (العطف على التوهم)، وعطف على توهم العامل الموجود محذوفا، وهو ما أطلق عليه العلماء (العطف على الموضع)، وعطف على توهم وجود عامل مكان عامل أو كلمة مكان كلمة أو تركيب مكان تركيب، وهو (العطف على المعنى)، وعطف على توهم تقدير اسم أو فعل وهو العطف على القطع، وعطف بسبب سبق اللسان أو بسبب المناسبة الصوتية وهو العطف على الجوار.

والفرق بين أنواع العطف السابقة أن العطف على المعنى يراعي فكرة المعنى، ولا يُعنى بفكرة العامل، أما العطف على التوهم والعطف على الموضع فيقومان على فكرة العامل، إما بتوهم وجوده وإما بتوهم حذفه، وكذلك العطف على القطع الذي يقوم على تقدير اسم لتبرير الرفع أو فعل لتبرير النصب، أما بالنسبة للعطف على الجوار فهو لا يراعي فكرة المعنى ولا فكرة العامل بل ينشأ لأسباب صوتية، وقد تتعلق هذه الأسباب الصوتية بأسباب ذهنية في بعض الأحيان، وخلط العلماء بين مصطلح الحمل على المعنى والحمل على التوهم والحمل على الموضع والحمل على القطع والحقيقة أنها أنواع مختلفة من التأويل.

ومن القواعد التي ظهرت بسبب التوهم في باب العطف:

- جزم الفعل المعطوف على فعل مرفوع على توهم أن (من) الموصولة (من) الشرطية.
- نصب الاسم المعطوف على المستثنى المجرور بـ (غير) على توهم أن (إلا) في موضع (غير)؛ لأن (غير) توافق (إلا) في المعنى.
- جزم الفعل المعطوف على الفعل المقترن بـ (لو)، على توهم أن (أن) في موضع (لو)؛ لأن (لو) توافق (إن) في المعنى.

- العطف على خبر ليس المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (ليس).
- العطف على خبر ما المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (ما).
- العطف على خبر كان المنصوب بمجرور، على توهم وجود الباء في خبر (كان)، ولم تحسن هذه القاعدة عند ابن هشام لقلة دخول الباء على خبر كان.
- عطف فعل منصوب على الفعل المرفوع في خبر لعل، على توهم وجود أن قبل الفعل المرفوع في خبر لعل.
- العطف على معمول اسم الفاعل المنصوب بمجرور، على توهم عدم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه.
- جزم الفعل المعطوف على فعل مرفوع على توهم تقدم اسم الشرط في الفعل المعطوف عليه، وقد جعل منه قول الشاعر:

كَذاك الذي يبغي على الناسِ ظَالما تُصِبْهُ على رغمٍ قَوارعُ ما صَنَع

- رفع في الاسم المعطوف على اسم إن، على توهم حذف (إن).
- نصب الاسم المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء، على توهم حذف الباء.
- نصب الاسم المعطوف على الاسم المجرور في الفعل المتعدي إلى المفعول به الثاني بحرف الجر، على توهم حذف حرف الجر في المعطوف عليه.
- العطف على معمول اسم الفاعل المجرور بمنصوب، على توهم إعمال اسم الفاعل في المعطوف عليه.
- عطف فعل مجزوم على فعل منصوب متصل بالفاء ومسبوق بطلب على توهم حذف الفاء في الفعل المنصوب.
- جزم الفعل المعطوف على الفعل المرفوع في خبر لعل والمسبوق بطلب على توهم حذف لعل.

ب- في باب التوكيد: من القواعد التي ظهرت بسبب التوهم في باب التوكيد جواز رفع اسم إن وتوكيده على توهم حذف العامل الموجود (إن).

ت- في باب النعت: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في باب النعت: قاعدة قطع النعت عن منعوته.

ث- في باب البدل: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في باب البدل:

- قاعدة قطع البدل عن المبدل منه.
- بدل الغلط.

ج- في باب المفعول المطلق: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في باب المفعول المطلق:

- وجود ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق كمرادف المصدر، وما يدل على المصدر من صفة.
- جواز نصب المصدر ويتوجب في حال النصب حذف العامل وأن يكون المصدر مقصودًا به التشبيه بعد جملة مشتملة على معناه؛ وعلى فاعل المصدر في المعنى، مع دلالته على الحدوث، ولا صلاحية للعمل فيه: نحو: لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار أي: يصوت صوت الحمار، والأصل في ذلك الرفع على النعت أو البدل.

ح- في باب المفعول معه: من القواعد التي نتجت في باب المفعول معه: نصب الاسم الواقع بعد الواو دون أن يسبقه فعل أو شبهه، بتقدير وجود عامل معدوم- كان أو تكون لوقوعهما في هذا السياق بكثرة- وليس موجود في اللفظ توهما، كقولك: (ما أنت وزيدا) و(كيف أنت وزيدا).

خ- في باب الحال: من القواعد التي نتحت بسبب التوهم في باب الحال:

- مجيء الحال جامدة؛ لجواز تأويلها بالمشتق، لأنها تحمل نفس معناه.
- مجيء الحال معرفة؛ لجواز تأويلها بالنكرة، لأنها تحمل نفس معناها، أو على توهم سقوط الألف واللام.

د- في باب التمييز: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في باب التمييز: مجيء التمييز معرفا بـ (ال)، على توهم سقوط الألف واللام.

ذ- في باب الاستثناء: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في باب الاستثناء:

- جواز معاملة (غير) معاملة (إلا) ونصب الاسم المعطوف على (غير) على التوهم.

- جواز قطع الاسم المعطوف على المستثنى المنصوب، بتقدير أو توهم مبتدأ أو خبر محذوف.

ر- في باب لا النافية للجنس: من القواعد التي نتجت بسبب التوهم في لا النافية للجنس:

- جواز دخول لا النافية للجنس على العلم، وتأويل العلم بالنكرة.
- جواز مجيء النكرة معمولة لـ (الباء)، في نحو قولك: (جئت بلا زاد).

ز- التوهم في باب الفعل المضارع: نصب الفعل المضارع على توهم وجود أن

س- من القواعد المتفرقة التي سببها التوهم:

- منع بعض الكلمات من الصرف على التوهم.
- صرف بعض الكلمات الممنوعة من الصرف على التوهم.
- معاملة جمع المؤنث السالم معاملة المفرد على التوهم.
- معاملة جمع التكسير المنتهي بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم على التوهم.
- معاملة الفعل المعتل معاملة الفعل الصحيح على التوهم.
- معاملة المضاف معاملة المضاف إليه من حيث التذكير والتأنيث.
- معاملة (إما) معاملة (أو) على التوهم.
- دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود إن.
- إلحاق نون الوقاية بالمشتقات على التوهم.
- تعدية الفعل المتعدي بالمفعول به بحرف الجر.

١٢- لا تلغي هذه القواعد القواعد القياسية في اللغة ولا يجنح المتكلم إليها في كلامه، وإنما يرجع إليها لتفسير الأمثلة التي تقع على أحد هذه الصور في اللغة.

التوصيات:

١- دراسة أثر ظاهرة التوهم في الجانب الصوتي دراسة متعمقة تقوم على بيان الأسباب التي تؤدي إلى التغير الصوتي في الكلمة.

٢- دراسة أثر ظاهرة الإيهام أو (التوهم المقصود) في الجانب البلاغي، وبيان أثر هذه الظاهرة في إنتاج القواعد البلاغية المختلفة.

الفهارس الفنية:

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأشعار

٣- فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:١٠)	٢٦، ٧٣، ٧٤، ١٢٠، ١٣٥
﴿*قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ*﴾ *(يونس:١٦)*	٣٣
﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢١-٢٢)	٣٧، ١٣٨، ١٤١
﴿*وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ*﴾ (الشعراء ٢١٠)	٤٦، ١٠٨، ١٧٢
﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:٦٣)	٤٧، ١٤٢
﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)	٤٧، ١٣٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة:٦٩)	٤٧، ٥٠
﴿مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف: ٣١)	٣٩
﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف:١٠)	٥٧، ٨٤، ١٠٨
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: ٩٠)	٥٧، ١٢٠، ١٧٣
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١).	٤٩
﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ (الصافات: ٦-٧)	٧٣، ١٣٤

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون﴾ (الروم: ٤٦)	٧٣، ١٢٤
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:٣)	٧٤، ١٣١
﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف:٧٧)	٩٣، ١٠٨
﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة: ٤)	٩٤
﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ ﴾ (ص: ٣٣)	٩٥
﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّه﴾ (يوسف:٨٧)	١٠٠
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة: ١٩)	١٠٠
﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ (النور: ٣٥)	١٠٦
﴿فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ﴾ (الفتح:٢٩)	١٠٧
﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ (فصلت:٣٩)	١٠٧
﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ (النمل:٤٤)	١٠٧
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة:٧)	١٠٧
﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (الزخرف: ٣٦)	١٢١، ١٧٣
﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: ٩)	١٢٢
﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية:٢٢)	١٢٥

﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (غافر: ٣٦-٣٧)	١٢٧
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ (عبس: ٣-٤)	١٢٨
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦)	١٣١
﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة:٤٥)	١٣١
﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ (المزمل: ٢٠)	١٣١
﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود:٧١)	١٣٤، ١٣٩
﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٧)	١٤٠
﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)	١٤٢
﴿سُبْحانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ *عَالِمِ الْغَيْبِ والشهادة﴾ (المؤمنون: ٩١-٩٢)	١٤٣
﴿وإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ (الأنعام: ٧٤)	١٤٥
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨)	١٤٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)	١٤٩
﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٣)	١٥٣
﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: ٢٣)	١٥٣

﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ (الصافات: ١)	١٥٣
﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ١١٥)	١٥٦
﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ (النساء: ١٢٩)	١٥٧
﴿وَٱللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح :١٧)	١٥٧
﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ (الحج: ٧٢)	١٦٦
﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ (القلم: ٥١)	١٦٦
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٨٣)	١٦٨
﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (الإنسان: ٤)	١٧٠
﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف : ١٠)	١٧٤
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (العنكبوت:٦)	١٧٦
﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون:١)	١٧٦

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
كما تكونون يولى عليكم	١٢٣
ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض	١٢٤
يا رسول الله والله ما كدتُ أن أُصلي العصر حتى كادت الشمس تغربُ	١٦٦

فهرس الأشعار

البيت	الصفحة
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا	١، ٢٤، ٤١، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٨٠، ١٢٥، ١٤١
وقفتُ بها من بعدِ عشرين حجةً فلأياً عرفت الدار بعد توهّم	١٩
إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل	٢٤، ٥٤، ١١٧، ١١٩، ١٣٧، ١٤١
وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم مُنملِ	٤١، ١٢٦
ألم ترَ أن المجرمينَ أصابَهُم صواقِعُ لا بل هُنَ فوق الصواقِعِ	١٠٠
لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة	١٢٣
يا أبتا علك أو عساكا	١٢٤
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها	١٢٦
وما زُرتُ سلمى أن تكونَ حبيبةً إلي ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه	١٢٦
قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِها حَسَّناً مَخَافَةَ الإفلاسِ واللَيِّانَا	١٢٨
هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربِ أخا عونِ بنِ خراقِ	١٢٨
كَذاك الذي يبغي على الناسِ ظَالما تُصِبْهُ على رغمٍ قَوارعُ ما صَنَع	١٢٩، ١٨٣

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْله فَإِنِّي وقيار بهَا لغريب	١٣٢
مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنَا بالجبال ولا الحديدا	١٣٣
جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهمِ أو مثلَ أُسرة منظور بن سيارِ	١٣٣، ١٣٨، ١٤١
أعني بخَوَّارِ العِنانِ تَخَالُهُ إذا رَاحَ يَرِدِى بالمُدَجَّجِ أحْرَدَا وأبيضَ مَصقولَ السِّطامِ مُهَنَّدَا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا	١٣٤، ١٣٨
فظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بين مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجّلِ	١٣٥
دعني فأذهبَ جانبا يوما وأكفِكَ جانبا	١٣٦
فأبلوني بليتكم لعلي أُصالحُكُم وأستدرجْ نويا	١٣٦
نَفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدى النَّواجِذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرِه خليفةُ الله يُستسقى بهِ المطرُ	١٤٤
ولقد خَبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطَةً أخوالُنا وهُمُ بَنو الأعمامِ	١٤٤
يا مَيَّ إن تَفقِدي قَوماً وَلَــدَتِهِمُ أو تُخلَسيهم فإن الدهرَ خلّاسُ عَمرٌو وعَبدُ منافِ والذي عَهِدَت ببطن عَرعَر آبي الضَّيم عبّاسُ	١٤٥
سَقَوني الخَمرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُداةَ اللهِ من كذبٍ وزورِ	١٤٥
كأنَّ ثبيراً في عَرَانين وبَلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بجَادٍ مُزمَّلِ	١٤٨
فطَاعَنتُ عَنهُ الخَيلَ حتى تَبددت وحتى عَلانِي حالِكُ اللونِ أسودِ	١٤٨
وإيَّاكُم وحَيَّةَ بطنِ وادٍ هَمُوزِ النابِ ليسَ لكُم بسيِّ	١٤٨

كأنّما ضربت قُدَّم أعيُنِها قُطنا بمستحصدِ الأوتار محلُوجِ	١٤٨
كأنَّ نَسجَ العنكبُوتِ المُرمَلِ	١٤٨
صَاحِ بَلّغ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهم أن ليس وَصلٌ إذا انحلّت عُرا الذنبِ	١٤٩
السّالكُ الثّغرةَ الْيَقظَانَ كالئها مشي الهلوكِ عَلَيْهَا الخيعلُ الْفضلُ	١٥٠
حتّى تهجّر فِي الرّواح وهاجها طلب المعقّبِ حقَّه الْمَظْلُومُ	١٥٠
مقذوفةٍ بدخيسِ النَّحضِ بازِلُها له صريفٌ صريفَ القَعْو بالْمسَدِ	١٥٥
لها بعدَ إسنـاد الكلـيم وهدئه ورنَّة من يَبكي إذا كان باكيا هديرٌ هديرَ الثورِ يَنفُضُ رأَسَه يَذبُّ بروقيهِ الكلابَ الضواريا	١٥٥
يا زبرقانَ أخا بني خَلفٍ ما أنتَ ويبَ أبيكَ والفخرُ	١٥٩
وكُنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قَيْسٍ فما القَيسيُّ بعدك والفَخارُ	١٦٠
فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابط	١٦٠
أَتُوعدُني بقَومِك يا بنَ حجْلٍ أشاباتٍ يخَالون العبـــادا بمَا جمَّعتَ من حضنٍ وعمرٍو وما حضنٌ وعمّرو والجيادا	١٦٠
أزمانُ قومي والجماعةَ كالذي منعَ الرحالةَ أن تميلَ مَميلا	١٦١
الحال وصفٌ، فضلةٌ، منتصب مفهم في حال كفردا أذهب	١٦١
ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري	١٦٤

طافتْ أمامةُ بالركبانِ آونةً يا حسنَه من قوامٍ ما ومنتقبا	١٦٤
وبادت وغيَّرَ آيَهن مع البلى إلا رواكدَ جمرُهن هباءُ ومشججُ أما ســـــواء قذالُه فبدا وغيَّرَ سارَه المعزاءُ	١٦٥
قد كادَ من طوُل البِلى أن يمصَحا	١٦٧
ألا أيهذا اللائمي أحضرَ الوغَى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي	١٦٨
نفاك الأغرُّ ابنُ عبدِ العزيز وحقُّك تنفى مِنَ المسجدَ	١٦٨
فلم أَرَ مِثلَها خُبَاسةَ واحدٍ ... ونَهُنَهْتُ نفسى بعدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ	١٦٧
جزعتُ حذارَ البينِ يومَ تحمَّلوا وحقَّ لمثلي يا بثينة يَجزعَ	١٦٨
ألمْ يَأتيك والأنباءُ تنمى بما لاقتْ لبونُ بني زياد	١٧٣
مَشينَ كما اهتزّتْ رماحٌ تسفّهت أعاليها مرُّ الرياح النواسمِ	١٧٤
لما أتى خبرُ الزُّبير تواضعتْ ... سورُ المدينة والجبال الخشعُ	١٧٤
رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الْأَمْـ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي	١٧٥
وإني لمهدٍ من ثناءٍ ومدحَةٍ إلى جد ما تُبغي لديه الفواضِلُ	١٧٦
وإن لسان المرءِ ما لم تكن له حصاةٌ على عوراتهِ لدليلُ	١٧٦
أُم الحُليسِ لعجوزٌ شَهرَبَه ترضى من اللحم بعظْمِ الرقَبَة	١٧٧

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، خالد العجارمة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد:١٧، العدد:٤، ٢٠١٥م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م.
- اصلاح المنطق، يعقوب بن اسحاق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٤، د.ت.
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: قصي الحسين، دار الهلال، بيروت،ط١، ١٩٩٨م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- أعجوبة الأساليب: الحمل على المعنى، عبد الكريم مشهداني، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد:٣٨٧، ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

- انزياح اللسان العربي، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٧م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط١٧، ٢٠٠٥م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
- تأصيل أصل في اللغة العربية، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد: ٥.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م. وأصلة رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم لجامعة القاهرة.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- تحصيل عين الذهب، من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيرت، ط٢، ١٩٩٤م.
- تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربي بدمشق، المجلد: ٥٢، ج:٢، ١٩٧٧م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، الأندلس بيروت ط٢، ١٩٨١م.
- التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٩٠م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، صححه وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
- تغليط العربي بين القبول والرفض، عمر بورنان، معارف (مجلة علمية محكمة)، كلية الآداب واللغات– جامعة آكلي محند أولحاج– بالبويرة، العدد:١٤، ٢٠١٣م.
- التناوب في المعنى بين حروف العطف (دراسة في القرآن الكريم)، حجاج عبدالكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العد: ١٢، ٢٠١٤م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، (د.ت).
- التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، جامعة بغداد، ١٩٩١م.

- توهم الحرف الأصلي زائدا، عبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٩، ١٩٥٧م.
- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٥٩، ٢٠٠٠م.

- التوهم دراسة في كتاب سيبويه، راشد جراري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت–مجلس النشر العلمي، المجلد:١٧، العدد:٦٦، ١٩٩٩م.
- التوهم عند النحاة، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب بجامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- التوهم في آثار الدارسين (عرض ونقد)، محمد الغامدي، مركز البحوث والنشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
- التوهم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين "دراسة في التراكيب والدلالات"، سنية حسن، مجلة جامعة المدينة العالمية "مجمع"، العدد:٣٤، ٢٠٢٠م.
- التوهم ومظانه في اللغة العربية، رقية الخزامي، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الازهر، العدد:٢١، ٢٠٠١م.
- تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف، عبد الرحمن اسماعيل، ط إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، الغلاييني، المطبعة العصرية، بيروت، ط١٢، ١٩٧٣م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق

النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،ط١، ١٤٢٢هـ.

- جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- حاشية الأمير على المغني بحواشي المغني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ط المشهد الحسيني بالقاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن ابو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م
- الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، ماهر عميرة، مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد:٩، ٢٠١٧.
- الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، صدام حمو حمزة، كلية التربية– جامعة كركوك، العراق، ٢٠١١م.
- الحمل على المعنى عند النحاة العرب، محمد حبلص، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد: ١٥، ١٩٩٢م.

- الحمل على المعنى في العربية، علي العنكبي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق، ط١، ٢٠١٢م.
- الحمل على المعنى، أشرف مبروك، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز،(د.ط)، (د.ت).
- ديوان امرئ القيس، تحقيق وجمع وتبويب وضبط: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١٩٨٩م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
- ديوان جرير، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.

- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رابنهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعه: نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق، صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م.
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل، تقديم: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بروت، (د.ط)، (د.ت).

- ديوان المهلهل، شرح وتحقيق، انطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي، مكتبة دار التراث، القاهرة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر.
- الزاهر، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، العراق –بغداد، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

- شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ضبط وتعليق: علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط٥، ٢٠٠٢م.
- شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ–١٩٨٨م.
- شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ. ج٣، ص٣.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم، تحقيق: ضاحي محمد، مراجعة محمود مكي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية– مكة المكرمة.
- شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق: فائز فارس، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح المعلقات العشر، الزوزني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، لبنان،–بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الجاربردي أحمد بن الحسين بن يوسف، تصحيح: حلمي عثمان، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ط دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الاعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- شعر عمرو بن معدي كرب، الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م
- الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد غبر الغفور، عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م
- ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل، ليلى السبعان، مجلة كلية ار العلوم، جامعة القاهرة-كلية دار العلوم، العدد:٣١، ٢٠٠٤م.
- ظاهرة التوهم عند المعاصرين دراسة وتحليل(٢)، ليلى السبعان، مجلة البيان، العدد: ٤٧٨، ٢٠١٠م.

- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، السيد رزق الطويل، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد:١، ١٩٨٢م.
- ظاهرة الحمل على التوهم في الدرس الصرفي، قصي جدوع رضا، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد:٤٦، المجلد: ٣، ٢٠٢٠م
- ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، قاسم صالح، مجلة مجمع اللغة العربية الأدرني، مجمع اللغة العربي، المجلد:٣٢، العدد:٧٤، ٢٠٠٨م ص.
- ظاهرة العدول عن المطابقة في اللغة العربية، حسين الرفايعة، (رسالة دكتوراه)، جامعة مؤته، الكرك، ٢٠٠٣م.
- ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦م.
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
- ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، طه الجندي، (رسالة دكتوراه)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح البجة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٩م.
- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، نجلاء محمد نور، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى.
- العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين الفقراء، مجلة المنارة، المجلد: ١٣، العدد:١، ٢٠٠٦م.
- العطف على التوهم بين الجواز والمنع، الصادق سالم عبدالله، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد: ١٣، ٢٠١٥م

- العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح الفهداوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد:٩٧، ٢٠١٦م.
- العطف على التوهم: دراسة تحليلية، محمد مخلوف، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط-كلية الآداب، العدد:١٨، ٢٠٠٥م.
- العطف على التوهم: دراسة نحوية تحليلية، عبد الله الزنكلوني، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الازهر-كلية اللغة العربية بالزقازيق،العدد:١٢، ١٩٩٢م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد.
- فتح القدير، الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط٧، ١٩٨١م.
- فقه اللغة (مفهومه- موضوعاته- قضاياه)، محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م.
- في التوهم الصرفي لدى علماء العربية مظاهره وعلله حمدي الجبالي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن، المجلد:٣٢، العدد:٣، ٢٠٠٥م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.
- في علم الصرف، أمين السيد، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٢م.
- قاعدة توهم الأصالة أو انجذاب الطبع، عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ١١، ج١٢، ١٩٣١م.
- القراءات الشاذة، ابن خالويه، تحقيق: برجشتراسر، دار الكندي، إربد، الأردن، ٢٠٠٢م

- القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، د. يحيى عبابنة، دار الكتاب الثقافي- إربد، ٢٠٠٩م.
- قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد رشوان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –عمادة البحث العلمي–، العدد:١٤، ١٩٩٥م.
- القياس الخاطئ في اللغة العربية، د.محمد الموسوي ونجلاء مجيد، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد:٢٢، العدد:٤، ٢٠١٥م
- القياس الخاطئ وأثره في تطور اللغة العربية، عبد العزيز مطر، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد: ٤، ١٩٦٤م.
- الكافية في النحو، ابن الحاجب: شرح الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أعده للطبع ووضع فهارسه: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- اللغة بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧١م.
- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحميد سيد طلب، دار العروبة للنشر، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م.
- متن الألفية، ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت
- مجاز القرآن، أبو عبيده، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد: ٢، العدد: ١، ١٩٧٣م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، المطبعة الرحمانية، مصر.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٧هـ.
- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة.
- مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.
- مشكلات القياس في اللغة، عبد الصبور شاهين، عالم الفكر، العدد:٣، ١٩٧٠م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية– بيروت.
- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، د.محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والراسات الإنسانية، جامعة قطر العدد الرابع عشر/ ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق: محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي،عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د.محمد سمير اللبدي مؤسسة الرسالة،ن بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،ط٦، ١٩٨٥م.
- المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق، ماجد غيث الحجيلي،(رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- مقاربة في الدرس الصرفي، بناء (تمفعل) وجواز تقييسه، د. ممدوح محمد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد:٨٨، ج٤.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب بيروت.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.
- من قوانين التطور اللغوي: التوهم أو القياس على الحمل، عبد الجبار توامة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد:٤، ١٩٩٥م.
- المنصف شرح تصريف المازني، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢٠٠٣م.
- النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٥.
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، مصر، ط١، ٢٠٠٠م.
- النحويون والقرآن، د.خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس بغداد، ط٢، ١٩٧٠م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.